

الدليل العملي للمدقق الشرعي

في المصارف الإسلامية

يحيى محمد زكريا

الطبعة الأولى ٢٠١٩



KIE Publication

الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية

أطروحة أعدت لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة
الجامعي للدراسات الإسلامية ٢٠١٠

يحيى محمد زكريا

إشراف: الدكتور سامر مظهر قنطقجي

الطبعة الأولى ٢٠١٩

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي ؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي .
- توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة ، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

[رابط](#) زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center





جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي (كما هو منشور) مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف .

www.kantakji.com , www.kie.university

الفهرس

٣	منشورات كاي
٥	توضيح
٦	الفهرس
٨	المقدمة
١٦	الفصل التمهيدي
١٧	المبحث الأول: الدليل العملي للمدقق الشرعي
٢١	المبحث الثاني: نشأة الرقابة الشرعية
٢٤	المبحث الثالث: الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية
٢٧	المبحث الرابع: الفرق بين هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي
٣٣	المبحث الخامس: التطور التاريخي للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية
٤٤	المبحث السادس: مهام إدارة التدقيق الشرعية
٤٧	المبحث السابع: علاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق المحاسبي
٥٣	الفصل الأول الدليل العملي للمدقق الشرعي
٥٥	المبحث الأول: المحور الأول من محاور التدقيق (التخطيط)
٦٠	المبحث الثاني: المحور الثاني من محاور التدقيق (المراجعة)
٦٢	المبحث الثالث: المحور الثالث من محاور التدقيق (التقرير)
٦٨	الفصل الثاني الدليل العملي لإجراءات المراجعة
٦٩	المبحث الأول: مقدمة عن المراجعة
٧٢	المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ المراجعة
٩٨	المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للمراجعة
١٠٢	الفصل الثالث الدليل العملي لإجراءات الإجارة
١٠٣	المبحث الأول: مقدمة عن الإجارة

١٠٨	المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الإجارة
١٣٣	المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للإجارة
١٣٨	الفصل الرابع الدليل العملي لإجراءات السلم
١٣٩	المبحث الأول: مقدمة عن السلم
١٤٤	المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ السلم
١٦٤	المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للسلم
١٧٠	الفصل الخامس الدليل العملي لإجراءات الاستصناع
١٧١	المبحث الأول: مقدمة عن الاستصناع
١٧٦	المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الاستصناع
٢٠٤	المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للسلم
٢١٠	الخاتمة والنتائج والتوصيات
٢١٤	الفهارس
٢١٨	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

إن الدين الإسلامي دين شامل لكل مناحي الحياة، فهو يهتم بحياة الإنسان بشكل فردي وبشكل جماعي، ويضع الضوابط والأحكام الشاملة ليسمو الإنسان ديناً وعلماً وفكراً واقتصاداً.

فمنذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان ومنذ أن أرسى هذا الدين الحنيف قواعده وهو يبهر الناس بإعجازاته، ويظهر للناس مدى صلاحية هذا الدين لكل العصور. فبعد زمن مديد من ظهور مقولة الغرب «لا دولة دون اقتصاد ولا اقتصاد دون بنوك ولا بنوك دون فائدة»، أبطل الاقتصاد الإسلامي هذه المقولة بعد أن شق طريقه للوصول إلى مقدمة الأنظمة المالية العالمية، وبعد أن أثبتت المصارف الإسلامية أنها خيار ملائم مقابل للأزمات المالية.

وأكبر دليل على ذلك أن الكثير من دول العالم أخذت تنادي لتطبيقه في أنظمتها – رغم قصر عمر التجربة –، وأخذت المصارف الإسلامية تنتشر في دول أوربية وآسيوية فضلاً عن الدول العربية والإسلامية.

والشيء الوحيد الذي يميز العمل المصرفي الإسلامي عن التقليدي هو التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

لذلك كان من البديهي أن يتوفر في كل مؤسسة مالية إسلامية أمران:

- مصدر للفتاوى والقرارات والتوصيات الشرعية من أجل أن يُعتمَد عليها في العمل.

- مصدر لمراقبة التزام المصرف بتطبيق القرارات الشرعية.

وبغير هذين الأمرين لا يكون هنالك معنى لادعاء التزام المصرف بالشريعة الإسلامية، فلا يجوز لأي مصرف أن يعلن نفسه إسلامياً ما لم يكن متقيداً بهذين الأمرين .

وإن الأمر الأول المتمثل بالهيئات الشرعية التي تصدر الفتاوى والأحكام للمصرف قد أشبع بحثاً وتأصيلاً وتحدث عنه الكثيرون حتى وصل الأمر في نهايته إلى توحيد المعايير الشرعية ليكون هنالك نموذجاً متكامللاً للصيرفة الإسلامية، وأخذت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على عاتقها مسؤولية هذه النظرة المستقبلية المرجوة .

وبقي الأمر الثاني المتمثل بمراقبة التزام البنك بالتطبيق الشرعي موضع بحث وتأصيل، وما زال بحاجة إلى الكثير من الكتابة فيه لإثرائه .
وغالب العوائق المتعلقة في عمل المصارف الإسلامية يكون من حيث التطبيق ومرد ذلك يرجع إلى سببين :

- قلة العلم الشرعي لدى الكثيرين من العاملين في المصارف الإسلامية .
 - قلة التأهيل بتطبيق هذه المعايير، والتأهيل غير التعليم، فالتعليم هو اكتساب المعرفة، أما التأهيل فهو المقدرة على الاستفادة مما تعلمه .
- وعندما يطلق مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية فإن هذا المفهوم وإن كان امتداداً لنظام الحسبة إلا أننا نتحدث عن مفهوم جديد ينعصر بمراقبة تطبيق المؤسسة للمعاملات المالية الإسلامية بشكل سليم .

أي أن الرقابة الشرعية تنحصر بالمراجعة، وعلم التدقيق والمراجعة قد حظي باهتمام كبير وأصبح علماً كاملاً يعتمد عليه في مراجعة النظم المالية، فكلاهما -التدقيق الشرعي وعلم التدقيق والمراجعة- يهدفان إلى التأكد من التزام المؤسسة بالنظم والقوانين، فالوسيلة واحدة والهدف مختلف .

وبما أن علم التدقيق والمراجعة قد سبق التدقيق الشرعي فيمكن أن نعتد عليه من أجل وضع أسس وقواعد لطريقة التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية . وبالتالي فإن المدقق الشرعي عليه أن يحيط بأمرين :

● أسس وقواعد علم التدقيق والمراجعة .

● الضوابط والمعايير الشرعية .

ولا يمكن أن يستغنى بأحدهما عن الآخر، فالأول دليل ميداني، والثاني دليل شرعي، فيجتمع بهما معاً « دليل عملي للمدقق الشرعي » وهذا هو سبب اختيار اسم الرسالة .

أهمية البحث :

● إن غالب الدراسات والأبحاث في الرقابة الشرعية تحدثت عن الهيئة الشرعية كجهة إفتاء ولم تتحدث عن مراقبة التزام البنك بتطبيق هذه الفتاوى، فعلم التدقيق الشرعي ما زال بحاجة إلى كثير من الإثراء .

● إن وظيفة التدقيق الشرعي ما زالت بحاجة إلى الكثير من التمهين والتأصيل والتأطير .

● إن التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية هو صمام الأمام فهو الذي يظهر مدى التزام المؤسسة .

● الفكر الشائع بأن وجود الهيئة الشرعية دليل على التزام المؤسسة غير سليم .
فالهيئة الشرعية هي معيار للالتزام وليس ضابط و ضمان للالتزام، ويتمثل الضابط والضمن بوجود إدارة للتدقيق الشرعي .
وهذا ما توصل إليه بعض المصارف المركزية كمصرف سورية المركزي حيث نصّ على وجود إدارة للتدقيق الشرعي الداخلي داخل الهيكل التنظيمي للبنك يتبع لإدارة التدقيق أو مجلس الإدارة .

أهداف البحث :

- التوصل إلى صورة متكاملة عن التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية .
- توضيح المفاهيم الملتبسة في كثير من الأذهان عن واقع الرقابة والتدقيق الشرعي .
- وضع أسس وضوابط ووسائل لطريقة التدقيق الشرعي على أعمال المؤسسة .
- وضع دليل عملي واضح ليعتمد عليه في جميع أعمال المؤسسة .
- محاولة الاستفادة من مهنة التدقيق والمراجعة لوضع صورة متكاملة للتدقيق الشرعي .

الدراسات السابقة :

جميع الأبحاث والدراسات التي كتبت عنيّةً بهيئة الرقابة الشرعية، أما التدقيق الشرعي فلم يحظى إلا بدراسات نادرة منها :

● كتاب المراقب والمدقق الشرعي CSAA الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وهو منهج لشهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد.

● معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، والمكونة من أربع معايير:

- معيار الضبط رقم (١) تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها.
- معيار الضبط رقم (٢) الرقابة الشرعية.
- معيار الضبط رقم (٣) الرقابة الشرعية الداخلية.
- معيار الضبط رقم (٤) المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

● كتاب المدقق الشرعي المحترف SPA إعداد الدكتور عبد الباري مشعل، وهو منهج لشهادة المدقق الشرعي المحترف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

● كتاب الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، الدكتور سمير الشاعر.

منهج البحث :

- وثّقت المعلومات ونسبت الأقوال إلى أصحابها.
- عزوت الآيات إلى مكانها من سور القرآن الكريم، وجعلت لها فهرساً.
- خرجت الأحاديث، وجعلت لها فهرساً.
- سجلت أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في نهاية البحث.
- جمعت بين الرقابة الشرعية وعلم المراجعة والتدقيق لأخلص إلى وضع الأسس للتدقيق الشرعي.

- مثلت بعض الأفكار بالتمثيل البياني لإيضاح الفكرة.
- وضعت في البحث الخبرة العملية.

خطة البحث :

تضمنت خطة البحث مقدمة، وباين، وخاتمة، وفهارس، وهي على النحو التالي :

❖ **المقدمة:** وتشمل أهمية البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجيته، والخطة.

❖ **القسم الأول:** تمهيد، ويتكون هذا الفصل من سبعة مباحث :

- المبحث الأول: الدليل العملي للمدقق الشرعي .
- المبحث الثاني: الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية .
- المبحث الثالث: نشأة الرقابة الشرعية .
- المبحث الرابع: الفرق بين هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي .
- المبحث الخامس: التطور التاريخي للرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية .
- المبحث السادس: مهام إدارة التدقيق الشرعية .
- المبحث السابع: علاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق المحاسبي .

❖ **القسم الثاني:** دليل التدقيق الشرعي، ويتكون من خمسة فصول :

- **الفصل الأول:** الدليل العلمي للمدقق الشرعي، ويتكون من ثلاثة مباحث :
 - المبحث الأول: المحور الأول من محاور التدقيق (التحضير) .
 - المبحث الثاني: المحور الثاني من محاور التدقيق (التدقيق) .
 - المبحث الثالث: المحور الثالث من محاور التدقيق (التقرير) .

- الفصل الثاني: الدليل العملي لإجراءات المراجعة، ويتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مقدمة عن المراجعة.

- المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ المراجعة.

- المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للمراجعة.

- الفصل الثالث: الدليل العملي لإجراءات الإجارة، ويتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مقدمة عن الإجارة.

- المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الإجارة.

- المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للإجارة.

- الفصل الرابع: الدليل العملي لإجراءات السلم، ويتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مقدمة عن السلم.

- المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ السلم.

- المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للسلم.

- الفصل الخامس: الدليل العملي لإجراءات الاستصناع، ويتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مقدمة عن الاستصناع.

- المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الاستصناع.

- المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للسلم.

- ❖ الخاتمة: تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث .
- ❖ الفهرست : وتضمنت فهرسة للآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والجداول، والأشكال، والمصادر .

الفصل التمهيدي

ويتضمن هذا القسم مبحثين :

المبحث الأول : الدليل العملي للمدقق الشرعي .

المبحث الثاني : الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية .

المبحث الثالث : نشأة الرقابة الشرعية .

المبحث الرابع : الفرق بين هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي .

المبحث الخامس : التطور التاريخي للرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية .

المبحث السادس : مهام إدارة التدقيق الشرعية .

المبحث السابع : علاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق المحاسبي .

المبحث الأول: الدليل العملي للمدقق الشرعي

قبل الحديث عن مضمون الرسالة لا بد من التعريف بعنوانها الذي يمثل الهدف الرئيس الذي يطمح الباحث للوصول إليه .

المطلب الأول : تعريف الدليل :

الدليل يحتمل معنيين : البرهان، والمرشد، والمقصود هنا المرشد، والمرشد : الشيء المحدث، وهو الكتاب الذي فيه ما يرشد الراغب إلى معرفة ما يريد أو ما يطلب، كأن يقال : دليل السائح، أو دليل المتحف، أو دليل المعاملات المالية .

المطلب الثاني : تعريف العملي :

العملي : هو وصف للعمل وهو من الأسماء المنسوبة التي لا تعرف إلا بما تضاف إليه .

الفرق بين الدليل العملي والدليل العلمي :

الدليل العلمي : هو المنسوب إلى العلم، وهو ما كان متعلقاً بكيفية عمل تُنفَّذ فيه قواعد العلوم ومبادئها .

الدليل العملي : هو المنسوب إلى العمل، وهو الشيء اليسير في تنفيذه، والعملية كلمة محدثة وهي جملة أعمال كالعمليات الجراحية أو العمليات المالية .

فالدليل العلمي يمثل المعايير الملزم بإتباعها، والدليل العملي يمثل الإجراءات المتبعة تطبيقاً للمعايير .

ولا يمكن الوصول إلى الدليل العملي دون وجود دليل علمي يعتمد عليه، فالدليل العلمي سابق وأساس للتأصيل وهو بمثابة المعايير، والدليل العملي لاحق وهو أساس التطبيق وهو بمثابة الإجراءات التنفيذية.

فأي مؤسسة لا يوجد فيها دليل عملي تكون عرضة للوقوع بالأخطاء، وأي مؤسسة لا تملك أو تعتمد على دليل علمي لا يمكن أن يعدّها دليل عملي.

المطلب الثالث : تعريف المدقق :

المدقق هو الذي يقوم بأعمال التدقيق .

والتدقيق: هو عملية منظّمة لفحص عقود وسجلات المؤسسة وبياناتها والتأكد من صحتها ومطابقتها للمعايير AAOIFI المعتمدة، ووضع نتائج التدقيق بين أيدي المستخدمين المعنيين .

فالتدقيق هي مطابقة أعمال المؤسسة مع الدليل العلمي المعتمد من قبلها .

ويتعدد أنواع التدقيق على المؤسسة بحسب الهدف منه على عدة أنواع وهي :

١ . التدقيق المالي : قيام مدقق حسابات قانوني بفحص السجلات والدفاتر والخروج

برأي محايد عن مدى صحّة القوائم المالية .

٢ . التدقيق الإداري : قيام مدقق إداري بتدقيق النواحي الإدارية للمؤسسة للتأكد

من أنها تحقق أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة .

٣ . التدقيق الداخلي : قيام مدقق داخلي بفحص إجراءات وعمليات المؤسسة

للتأكد من مطابقتها لسياسة الشركة المالية .

٤ . التدقيق القانوني: قيام مدقق قانوني بالتأكد من أن المؤسسة قد التزمت بالأنظمة واللوائح والقوانين المعمول بها.

٥ . التدقيق الاجتماعي: قيام مدقق اجتماعي بالتحقق من وفاء المؤسسة بواجباتها تجاه المجتمع التي تعمل فيه¹. وبعد ظهور المؤسسات المالية الإسلامية تم إضافة نوع آخر من أنواع التدقيق ليظهر مزية المصارف الإسلامية، وهو:

٦ . التدقيق الشرعي: قيام مدقق شرعي بالتأكد من التزام المؤسسة بالمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية.

ويتحدث الباحث في رسالته عن التدقيق الشرعي، لذلك تم وصف المدقق بالشرعي لتمييزه عن غيره من المدققين الموجودين في المؤسسات المالية.

المطلب الرابع: تعريف الشرعي

الشرعي: نسبة إلى الشرع والشرعية، وهي لغة: الطرق والمذهب المستقيم²، ومنه قوله تعالى: لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا (المائدة ٤٨).

واصطلاحاً: ما شرع الله لعباده من الأحكام المختلفة لهذا الدين الحنيف.

فالدليل العملي للمدقق الشرعي: هو مرشد يضم جميع الخطوات والإجراءات التنفيذية التي يحتاجها المدقق الشرعي للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية بحسب ما تقره الهيئة الشرعية التابعة للمؤسسة.

¹ شيبان، د. نبيل ودنيا، قاموس أركبينا للعلوم المصرفية والمالية، مطبعة كركي، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٨م، ص: ٨٦.

² إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مادة شرع، المكتبة الإسلامية استانبول، الطبعة الثانية، ص: ٤٧٩.

وهذا هو الهدف الأساسي من البحث ويتضمن هذا الدليل وضع الخطوات والإجراءات:

- لإعداد خطة التدقيق.
- وتنفيذ التدقيق.
- وإعداد التقرير.

المبحث الثاني: نشأة الرقابة الشرعية

الامتداد التاريخي لنظام الرقابة الشرعية:

إن ظهور المؤسسات المالية الإسلامية وإعلانها للجمهور تقيدها بالتعامل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء فرض عليها إنشاء رقابة شرعية تبين لها الضوابط الشرعية وتشرف على أعمالها، وهذه الرقابة الشرعية المشرفة على المؤسسات المالية الإسلامية لم تكن شيئاً جديداً فرضه الواقع، بل هو إحياء وامتداد لنظام الحسبة الإسلامي الذي كان مطبقاً في بداية الدولة الإسلامية.

نظام الحسبة:

الحسبة كما نقل الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية إجماع جمهور الفقهاء بأن الحسبة:

هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله¹.

قال تعالى: **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (آل عمران ١٠٤).

وروى الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال: «ألا كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته²».

1 الماوردي، على بن محمد، الأحكام السلطانية للإمام الماوردي، تصحيح محمد الحلبي، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م، ص: ٣٣٩.

2 البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م حديث رقم (٧١٣٨)، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م حديث رقم (١٨٢٩).

وعن أبي هريرة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: « ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس منا ¹ » .

يقول الإمام الماوردي في أهمية الحسبة (كان الصدر الأول يباشرون الحسبة بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها) ² .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينزل إلى السوق ويقول: " لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى " .

وكان رضي الله عنه إذا وجد شخصاً لا يعرف أحكام البيع أخرجه من السوق ومنعه من البيع فيه حتى يتفقه .

وكان الإمام مالك رحمه الله يجمع التجار فإذا وجد أحداً منهم لا يعرف الحلال من الحرام أوصى بإقالته من السوق .

إن هدف نظام الحسبة هو التأكد من تطبيق الأحكام الشرعية وعدم مخالفتها، وهذا هو هدف الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، فنظام الحسبة هو عام لكل السوق أما الرقابة الشرعية فهو خاص بمؤسسة معينة .

نشأة الرقابة الشرعية:

¹ النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، حديث رقم (١٠٢).

² الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية الإمام الماوردي، تصحيح محمد الحلبي، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م، ص: ٣٣٩.

إن المفهوم الحالي للرقابة الشرعية كنظام متكامل بعيداً عن نظام الحسبة نشأ مع بداية ظهور المصارف الإسلامية، ونشأ كحاجة ماسة لتجنب التعامل بالربا وإيجاد بديل لمعاملات البنوك الربوية وفق الشريعة الإسلامية، وإعادة استعمال الصيغ الإسلامية الموجودة في بطون كتب الفقه.

غير أنه مما يجدر الإشارة إليه أنه في بداية الأمر كانت الرقابة الشرعية متمثلة في إصدار القرارات والتوصيات دون التدقيق والمراجعة، ومع مرور الزمن وبسبب الحاجة إلى التأكد من التزام المؤسسة بالتطبيق تمّ إدخال التدقيق إلى هيئة الرقابة الشرعية ثمّ بعد ذلك تمّ الفصل بينهما¹.

خلاصة المبحث:

إن الرقابة الشرعية من حيث كونها قسم وجهاز مستقل في المؤسسات المالية الإسلامية هو أمر مستحدث لم يعرف له مثيل مما سبق، تمّ إنشاؤه مع إنشاء البنوك الإسلامية، أما من حيث موضوعه ومضمونه فهو تابع لجهاز الحسبة الذي كان معمولاً بها في بداية الدولة الإسلامية، إلا أن موضوع الحسبة عام وشامل، وموضوع الرقابة الشرعية خاص ومحدود.

إن الرقابة الشرعية كعلم ومبادئ تطور بالممارسة والتطبيق والحاجة إليه وليس بأسلوب علمي ومنهجي، فالرقابة الشرعية كعلم ظهرت معالمه وتوصل المقتنون إليه بعد تطبيقه وممارسته والعمل به، فمعايره استنبطت من تطبيقاته.

¹ هذا الترتيب تمّ بمراحل كثيرة من التطور من حيث مناط العمل ومن حيث التبعية والاستقلال.

المبحث الثالث: الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية

يتحدث الباحث عن الرقابة الشرعية بمفهومها الحالي بعيداً عن نظام الحسبة والتي تعتبر نوعاً من أنواع المراقبة على أعمال مؤسسة معينة .

تعريف الرقابة الشرعية :

استعمل لفظ (رقب) في اللغة للدلالة على معاني متعددة، منها :

١ . الحفظ : رقب الشيء يَرْقُبُهُ، وراقبة مراقبة وراقباً، والرقيب هو الحافظ الذي لا

يغيب عنه شيء¹، وهذا المعنى دلّ عليه قوله تعالى : لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وِلا

ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ (التوبة ١٠) .

٢ . الأمانة : الرقيب هو الأمين² .

٣ . الإشراف والعلو : من ارتَقَبَ المكان أي أشرف عليه وعلا، والمَرْقَب والمَرْقَبَة :

الموضع المشرف الذي يرتفع عليه الرقيب، والجمع مَراقب وهي ما ارتفع من

الأرض³ .

1 الزبيدي، محمد بن محمد المرتضى، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ مادة رقب.

2 الزبيدي، محمد بن محمد المرتضى، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦.

3 الفيروز آبادي، مجد الدين محمود بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السادسة عام ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ص: ٩٠-٩١.

والرقابة: هي عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد¹.

أما تعريف الرقابة الشرعية فتعدد تعريفها عند كثير من الباحثين منها:

- التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات معتمدة من الجهة الفتوى².
- عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها³.
- حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية⁴.

- التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية⁵.

ما يلاحظ على جميع هذه التعاريف أنها اقتصرت على مراجعة وتدقيق أعمال المؤسسة ومدى مطابقتها مع الضوابط الشرعية، ولم تنص على توجيه ومساعدة

1 زغبية، د. عز الدين، بحث هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ص: ١٠.

2 موقع الراجحي المصرفي على الإنترنت.

3 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢).

4 البعلبي، عبد الحميد محمود، بحث الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (جامعة أم القرى) ١٤٢٥هـ.

5 السعد، أحمد محمد، بحث الرقابة الشرعية وأثرها في المصارف الإسلامية مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (جامعة أم القرى) ١٤٢٥هـ.

المؤسسة بطريقة التطبيق الشرعي الصحيح، لذلك يرى الباحث أن التعريف الشامل
يكون على النحو التالي :

الرقابة الشرعية: هي توجيه المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومراقبة
مدى التزامها بذلك .

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مهام:

١ . إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية .

٢ . توجيه أعمال المؤسسة .

٣ . مراجعة أعمال المؤسسة .

المبحث الرابع: الفرق بين هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي

إن المؤسسات المالية الإسلامية تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية بتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والذي يضمن هذا التميز وجود جهة رقابية شرعية تشرف عليها، لذلك فرض الواقع على المؤسسات المالية الإسلامية وجود جهتين رقابيتين لضمان الالتزام الشرعي، جهة لإصدار الفتاوى وجهة للتأكد من تطبيقها.


حسب ما جاء في تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(الأيوبي) في تعريف كلٍ من

الرقابة الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية:

التدقيق الشرعية: هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها¹.

هيئة الرقابة الشرعية: هي جهاز مستقل من الفقهاء المختصين في فقه المعاملات

هيئة الرقابة الشرعية 
المعايير الشرعية سمّت هيئة الإفتاء بـ "هيئة الرقابة الشرعية" وسمّت إدارة التدقيق بـ "الرقابة الشرعية"، ولقد اختلفت تسميات هيئة الإفتاء في البنك إلى أسماء كثيرة منها:
الرقابة الشرعية، وهيئة الرقابة الشرعية، ولجنة الرقابة الشرعية، وجهاز الرقابة الشرعية، ومجلس الرقابة الشرعية، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية، والهيئة الشرعية، والمستشار الشرعي، والمجلس الشرعي، والجهاز الشرعي، ولجنة الإفتاء، وهيئة الإفتاء، وهيئة الفتوى.
والجدير بالذكر أن غالب الأبحاث والدراسات التي تحدّثت عن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، قصدت بها هيئة الفتوى وليست إدارة التدقيق.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢).

المالية، ويجوز أن يكون أحد أعضائها من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقهِ المعاملات¹. ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة².

وبناء على ذلك فإن هيئة الرقابة الشرعية تقوم بعملين، الإفتاء والرقابة، أما الرقابة الشرعية فإنها تقوم بالرقابة فقط. وهنالك لبس وتداخل عند البعض بين الرقابة الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية في البنك، فاختلف العلماء في التفريق بين الرقابة الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية إلى رأيين³:

الرأي الأول: عدم التفريق بينهما.

الرأي الثاني: التفريق بينهما.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢).

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١).

³ باريان، الشيخ عادل بن عبد الله عمر، بحث أساليب تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ص: ١٠ - ١١.

وبغض النظر عن أدلة كل فريق فإن الباحث يرى أن هذا الاختلاف هو اختلاف ظاهري فقط، وسببه عدم تفصيل المهام والتداخل بين الجهتين¹، وعدم استغناء الرقابة الشرعية عن الهيئة الشرعية في الوضع الراهن².

والدليل على ذلك أن كلا الفريقين يقرّ بأنه:

● من مهام هيئة الفتوى الشرعية:

(١) إصدار الفتاوى والقرارات والتوصيات .

(٢) مراقبة تطبيق هذه القرارات (التدقيق والمراجعة من

قبل الهيئة خارج الهيكل التنظيمي) .

● من مهام التدقيق الشرعية: مراقبة مدى التزام البنك بالتقيّد بفتاوى

وقرارات الهيئة (التدقيق والمراجعة من قبل البنك داخل الهيكل

التنظيمي) .

وبناء على مهام الجهتين المذكورة فليس هنالك ازدواجية في العمل أو تداخل بين

المهمة الثانية لهيئة الفتوى وبين المهمة الأساسية للتدقيق الشرعية (التدقيق

والمراجعة)، لأن الهيئة مطالبة بالتدقيق والمراجعة بنفسها وبشكل مستقل عن إدارة

الرقابة والتدقيق الشرعي لأن الأولى تكون خارج الهيكل التنظيمي والثانية داخل

الهيكل التنظيمي .

¹ يرجع سبب تداخل المهام هو التطور السريع لهيئة الفتوى داخل المصرف الإسلامي من مستشار شرعي إلى هيئة شرعية وإدارة تدقيق شرعي داخلي وخارجي، وستحدث عن هذا التطور في بحث مستقل.

² المقصود بالوضع الراهن هو الحالة القائمة من وجود هيئة شرعية في كل بنك تُصير الفتاوى والقرارات والتوصيات، على خلاف الواقع المأمول لبعض أهل الاختصاص من توحيد الهيئات الشرعية في البنك المركزي، أو استكمال المعايير الشرعية وتوحيد عمل البنوك الإسلامية بها.

وإذا اعتمدت الهيئة الشرعية على تدقيق إدارة الرقابة الشرعية فإنها تكون بذلك قد فرّطت بإحدى مهامها التي تعتمد عليها من أجل تقريرها السنوي .
فإذا أقرّ الفريقان بمهام كلٍ من الهيئة الشرعية والرقابة الشرعية وعدم التداخل والازدواجية في العمل فإنهم سيقرون بالتفريق بين الجهتين، ومع ذلك فإن بين الجهتين اتفاق واختلاف .

❖ أوجه الاتفاق بين الطرفين :

إن الهدف الأساسي لكلا الجهتين هي أن تكون جميع أعمال المؤسسة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

❖ أوجه الاختلاف بين الطرفين :

- الهيئة الشرعية تقوم بالإفتاء وإصدار القرارات والتوصيات الملزمة من أجل أن تعمل المؤسسة بها .
- أما التدقيق الشرعية فمهمته تدقيق ومراجعة أعمال المؤسسة ومدى التزامها بقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية .

ثمرات التفريق بينهما :

ذكر أحد الباحثين¹ ثمرات التفريق بين الهيئة الشرعية والرقابة الشرعية، فعدد أربعة نقاط، يؤيده الباحث في الأولى، ويتمهل في الثانية، ويتوقف عند الباقي :

¹ باريان، الشيخ عادل بن عبد الله عمر، بحث أساليب تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ص: ١٣ .

١ . التأكيد على وجود جهاز رقابي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لأن بعض المصارف اكتفت بوجود أعضاء إفتاء دون وجود أعضاء رقابة على تلك المصارف¹.

٢ . التأكد على مطابقة عمل المصرف بفتاوى وأعضاء الهيئة الشرعية².
إن كان هذا التأكيد من أجل اطمئنان إدارة البنك أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق فلا بأس بذلك، ولكن عندئذ لا يعتبر هذا ثمرة للتفريق بين الرقابة الشرعية وهيئة الفتوى.

أما إن كان هذا التأكيد من أجل أن تطمئن هيئة الفتوى فهذا غير مسلم لأن الهيئة مطالبة أن تتأكد من مدى التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات بنفسها، وليس من قبل إدارة الرقابة الشرعية، لأنها بذلك تكون قد فرّطت بإحدى مهامها.

٣ . إن هيئة الإفتاء في المصرف والمؤسسات المالية الإسلامية غير متفرغة في الغالب للقيام بأعمال الرقابة والتدقيق على أعمال وأنشطة المصرف، وذلك لكثرة أعمالها والعبء الثقيل التي تقوم به³.

انشغال الهيئة أو عدم تفرغها ليس بمسوغ أن تنوب عنها إدارة التدقيق الشرعي في العمل، بل إنها بذلك تكون قد فرّطت في الأمانة التي وضعت على عاتقها.

٤ . إن الغالب على أعضاء هيئة الفتوى في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هو قلة العدد، فبعض المصارف تنصّ على أن عدد أعضاء الإفتاء

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

3 المرجع السابق.

لا تقل عن ثلاثة وبعضهم أكثر من هذا بقليل، مما لا يمكن لهذا العدد

الوقوف على سلامة تعاملات المصرف من الناحية الشرعية¹.

قلّة أعضاء الهيئة وكثرة الأعمال المنفذة في البنك ليس مسوغاً للاعتماد على

الرقابة الشرعية الداخلية في التدقيق، بل يمكنهم الاكتفاء بعدد محدد من عضوية

المؤسسات أو الاستعانة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لكي يقوموا مقامهم في

التدقيق مع عدم إغفال مبدأ أخذ العينات المعمول به.

وما يهم الباحث في رسالته هو الرقابة والتدقيق وليس الهيئة الشرعية.

¹ المرجع السابق.

المبحث الخامس: التطور التاريخي للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

إن الرقابة الشرعية مرّت بمراحل عديدة وتطورت بحسب الواقع الذي فرضته المؤسسات المالية الإسلامية وبحسب المهام الملقاة على عاتقها.

فالرقابة الشرعية مرّت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الهيئة الشرعية.

ظهرت الهيئة الشرعية مع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية وكانت مهمتها تقتصر في بداية الأمر إلى توجيه عمل المؤسسة ليتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ثم تطورت مهمتها إلى المراقبة والتدقيق ومراجعة الأعمال، والتأكد من المؤسسة المالية الإسلامية تقوم بتطبيق جميع القرارات والتوصيات.

ملخص عن مراحل تطور هيئة الفتوى من حيث الشكل والتنظيم:

تطور الشكل التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية				
المرحلة	الشكل	التبعية	التقرير	درجة الاستقلال
الأولى	مستشار شرعي	الإدارة التنفيذية	الإدارة التنفيذية	٪١٠
الثانية	الهيئة الشرعية	مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	٪٥٠
الثالثة	الهيئة الشرعية	الجمعية العمومية	الجمعية العمومية	٪١٠٠

جدول رقم ١

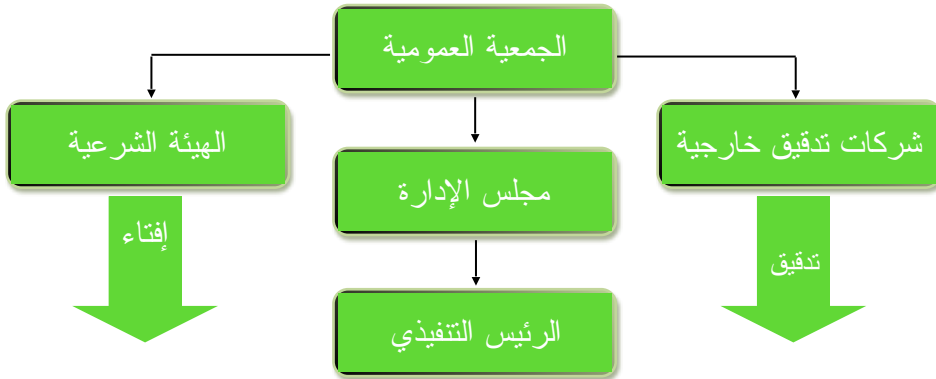
والمرحلة الثالثة هي المرحلة الأفضل والأرقى في استقلالية الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.

والهيئة الشرعية في المؤسسات المالية إما:

١ . أن يتم الجمع بين المهمتين الإفتاء والتدقيق .

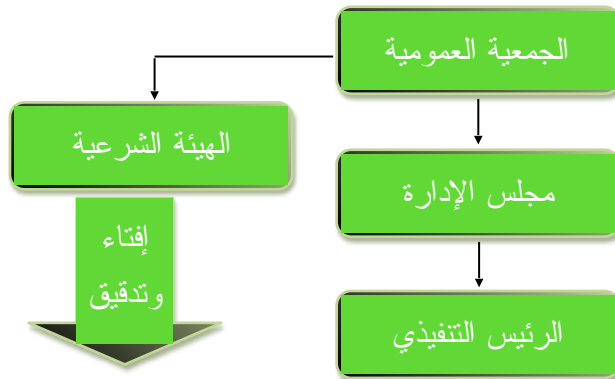
٢ . أو أن يتم الفصل بين المهمتين فتقوم الهيئة بالإفتاء وتقوم شركات تدقيق خارجي بالتدقيق .

مثال للفصل بين مهمة الإفتاء ومهمة التدقيق .



شكل رقم (١)

مثال للجمع بين مهمة الإفتاء ومهمة التدقيق .



شكل رقم (١)

المرحلة الثانية: مراحل التدقيق الشرعي الداخلي

تطورت الهيئة الشرعية منذ بداية المؤسسات المالية الإسلامية إلى يومنا هذا، كما تطوّر معها التدقيق الشرعي الداخلي فمرّ بمراحل مختلفة، ويظهر التطور التاريخي للتدقيق الشرعي من جانبين:

أولاً: التطور الشكلي

قامت الإدارة في بداية العمل باتخاذ متخصص شرعي قريب منها تلجأ إليه بسرعة ويسرٍ لصعوبة الاتصال بالهيئة غير المقيمة. لذلك درجت المؤسسات على تعيين:

١. مراقب شرعي: واتخذ ذلك عدّة أشكال¹:

أ. مراقب شرعي مقيم.

ب. مراقب شرعي غير مقيم.

ت. مراقب شرعي تحت الطلب.

ثم فرض الواقع العملي على المؤسسة اعتماد مراقب شرعي مقيم داخل المنشأة.

٢. مراقبون شرعيّون: تمّ العمل على تعيين عدد من المراقبين الشرعيين وخاصة

في المنشآت ذات الأعمال الكبيرة.

¹ الشاعر، د. سمير، كتاب الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٩م، ص:

٣ . إدارة التدقيق الشرعي : بعد ظهور المعالم الأساسية لمهنة التدقيق الشرعي، وبعد الإشكاليات التي حدثت لتبعية المراقب الشرعي ومحلّه داخل الهيكل التنظيمي تمّ إنشاء إدارة التدقيق الشرعي الداخلي .

ثانياً: التطور التنظيمي .

كما أن الشكل التنظيمي للهيئة الشرعية مرّت بعدد من المراحل، وكذلك فإن التدقيق الشرعي مرّ بستة مراحل، يمثلها الجدول التالي¹ :

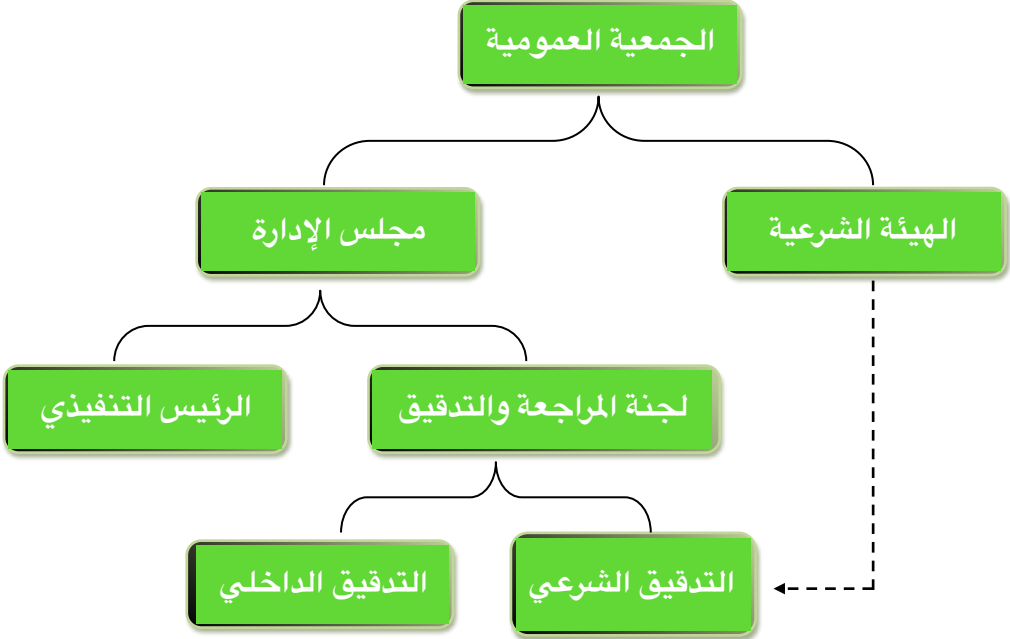
تطور الشكل التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي					
المرحلة	الشكل	التبعية	التقرير	الاستقلال	سبب التبعية
الأولى	مراقب شرعي	إدارة العمليات	إدارة العمليات	١٠٪	لأن إدارة العمليات هي مركز التنفيذ وهي الأكثر حاجة للرقابة الشرعية .
الثانية	مراقب شرعي	إدارة الائتمان	إدارة الائتمان	١٥٪	لأن الائتمان هي الدائرة التي تبتدئ عندها الملفات المصرفية .
الثالثة	مراقب شرعي	المدير العام	المدير العام	٢٥٪	بسبب الاعتراضات والمشاكل كالتدخل والتداخل وهو ما يخل بالهيكل التنظيمي والعملية الإدارية .

¹ بتصريف، الشاعر، د. سمير، كتاب الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٩م، ص: ٢٢ - ٢٩.

الرابعة	مراقب شرعي	إدارة التدقيق الداخلي	إدارة التدقيق الداخلي	بسبب رفع درجة الاستقلال ولأن عمل المراقب الشرعي عمل رقابي وليس عملي، وهو شبيه بالتدقيق الداخلي .	٥٠٪
الخامسة	إدارة الرقابة الشرعية	لجنة المراجعة والتدقيق	لجنة المراجعة والتدقيق	لأن المراقب الشرعي يختلف عن المراقب الداخلي، فالأخير رقابته لاحقة، أما الأول فسابقة ومصاحبة ولاحقة .	٨٠٪
السادسة	إدارة الرقابة الشرعية	لجنة المراجعة والتدقيق	اللجنة والهيئة الشرعية	لأن الهيئة هي مرجعية إدارة التدقيق الشرعي فتطلع على تقاريره .	٩٠٪

جدول رقم (٢)

مثال للهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة الشرعية وهي تمثل أعلى درجة الاستقلالية.



شكل رقم (٢)

ونص معيار الضبط الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة:

يجب أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للرقابة الشرعية الداخلية بإنجاز مسؤولياتها، ويجب أن لا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الداخلية¹.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٣).

هذا هو الشكل الذي يمثل أعلى درجات الاستقلالية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وهو المعمول به في البنوك الإسلامية في سورية وفق متطلبات دليل الحوكمة الصادر عن مصرف سورية المركزي¹.

ويؤخذ على هذا الشكل التنظيم لإدارة التدقيق الشرعي من أن لجنة التدقيق لا تملك الدراية الشرعية في الأمور المصرفية، وهو الذي يستدعي رجوع اللجنة إلى الهيئة في جميع المسائل المتعلقة بالتقرير الشرعي، ولكن دليل الحوكمة السوري حلّ هذه السلبية بالنص للرجوع إلى الهيئة الشرعية في جميع المسائل.

فالفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي وبين التدقيق الشرعي الخارجي:

- أن التدقيق الشرعي الداخلي تكون تبعيته داخل الهيكل التنظيمي (لجنة المراجعة والتدقيق).

- والتدقيق الشرعي الخارجي تكون تبعيته خارج الهيكل التنظيمي (الهيئة الشرعية² أو الجمعية العمومية³).

فأي تبعية تجعل للتدقيق الشرعي خارج الهيكل التنظيمي ترفع عنه صفة التدقيق الداخلي، وتلصق به صفة التدقيق الخارجي.

ويفرق الباحث بين التبعية وبين المرجعية:

- تبعية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للجنة المراجعة.

- ومرجعية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة الشرعية.

¹ مطبق هذا الشكل التنظيمي في بنك البركة سورية.

² في حال لم يتم الفصل بين مهمة التدقيق ومهمة الإفتاء.

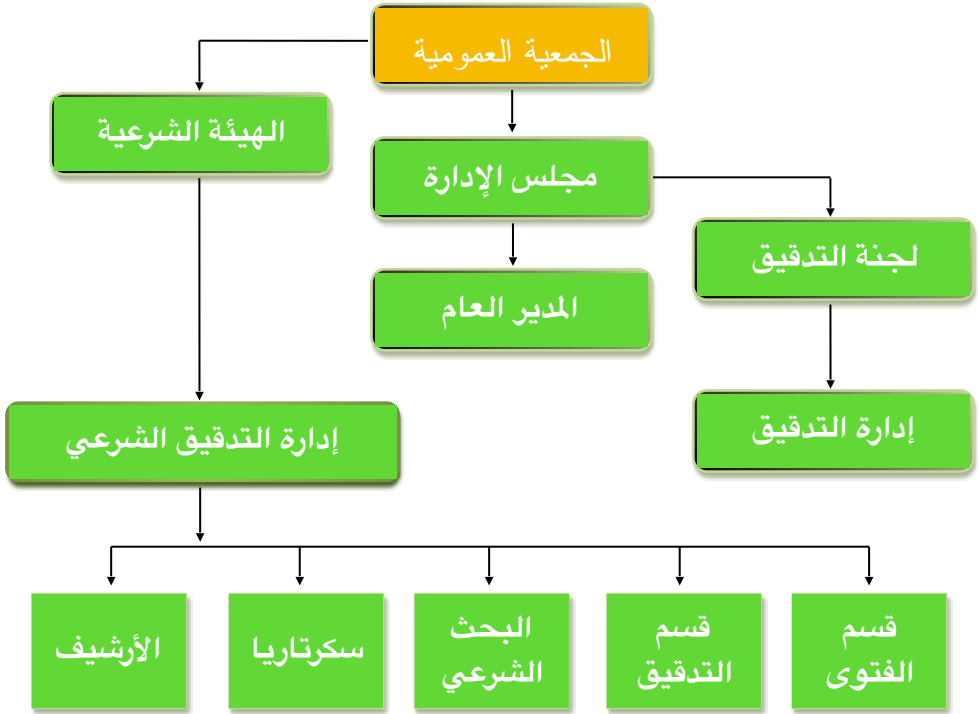
³ في حال تم الفصل بين مهمة التدقيق ومهمة الإفتاء.

فالتدقيق الشرعي ملزم بقرارات الهيئة الشرعية ويرفع إليها جميع المسائل المستجدة
والمعاملات المختلف فيها للبت في الحكم النهائي .

فالفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي هو التبعية، أما
مرجعيتهما فواحدة وهي فتاوى وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية التابعة
للمؤسسة .

بعض المؤسسات المالية الإسلامية تجعل تبعية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي لهيئة
الرقابة الشرعية، وتفصلها عن الهيكل التنظيمي الداخلي لتعطيها مزيداً من
الاستقلالية، وقد مثل لهذا الرأي أحد الباحثين بالشكل التالي¹ :

1 الشاعر، د. سمير، كتاب الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٩م، ص:
٤٣.



شكل رقم (٣)

فتكون تابعة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة الشرعية وترفع لها التقارير، وهذا الرأي رغم أنه مطبّق في عدد من البنوك الإسلامية إلا أنه مُعْتَرَضٌ بعدة وجوه:

١. التدقيق الشرعي يكون داخلياً أو خارجياً، ومعيار اختلاف كلٍ منهما عن الآخر التبعية، فمن كان تبعيته داخل الهيكل التنظيمي فهو داخلي، ومن كانت تبعيته خارج الهيكل التنظيمي فهو خارجي.
٢. في حال كان هنالك تدقيق شرعي واحد، فينظر إلى تبعيته إن كان داخل الهيكل التنظيمي فالهيئة مقصّرة، وإن كان خارج الهيكل التنظيمي فالإدارة مقصّرة.

٣ . وجود إدارة تدقيق شرعي داخلي تتبع إلى الهيئة الشرعية، فإن هذه الحالة تختلف مع المبدأ الأساسي للاستقلال .

المبدأ الأساسي للاستقلال هي أن تكون عناصر الاستقلال الخمسة (وهي التعيين، والعزل، والمكافأة، والمساءلة، والتقارير) تتبع كلها لجهة واحدة .

فلا يمكن أن يكون التعيين والمكافأة من جهة، والتقارير يرفع إلى جهة أخرى فإن ذلك يقدر بالاستقلالية .

إن وجود (قسم الفتوى) داخل إدارة التدقيق الشرعية الداخلية فيه نظر: فليس من مهمة إدارة التدقيق الشرعية الإفتاء أو إبداء الرأي في المسائل المعروضة، بل هذه مهمة هيئة الفتوى، وتقتصر مهمة التدقيق الشرعي على مراقبة مدى التزام المؤسسة بتطبيق فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية¹ .

خلاصة المبحث :

- إن الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تتكون من ثلاثة عناصر:

١ . هيئة الرقابة الشرعية، ومهمتها إقرار الفتاوى والتوصيات .

٢ . التدقيق الشرعي الخارجي، ومهمته التدقيق من خارج الهيكل

التنظيمي لإعطاء رأي مستقل للهيئة أو مجلس الإدارة .

٣ . التدقيق الشرعي الداخلي، ومهمته التدقيق من داخل الهيكل

التنظيمي لإعطاء رأي مستقل لإدارة البنك أو مجلس الإدارة .

¹ وهذا ما نص عليه معيار الضبط رقم (٣) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- لا يمكن الاستغناء بأي عنصر من عناصر الرقابة عن الآخر، ولا يقوم التدقيق الشرعي الداخلي مقام الخارجي .
- إن تبعية التدقيق الشرعي الداخلي للجنة المراجعة لا يقدح باستقلالية المؤسسة لأن الرقابة الشرعية الخارجية من هيئة شرعية وتدقيق خارجي تعطي رأياً مستقلاً من خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة .
- الفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي هو التبعية فالداخلي يتبع للجنة المراجعة والخارجي يتبع للهيئة الشرعية .
- مرجعية التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي هي هيئة الرقابة الشرعية .

المبحث السادس: مهام إدارة التدقيق الشرعية

تتولى إدارة الرقابة الشرعية في البنك المشاركة في إعداد صيغ التمويل ونماذج العقود ودليل إجراءات التنفيذ، بالإضافة إلى مراجعة وتدقيق جميع أعمال وأنشطة البنك المصرفية والاستثمارية الداخلية والخارجية في إطار قرارات الهيئة الشرعية للبنك، ويمكن حصر مهام إدارة التدقيق الشرعي بحسب ما نصت عليها لائحة الهيئة الشرعية في بنك البركة سورية على النحو التالي:

١ . دراسة النماذج وصيغ التمويل المراد تنفيذها في البنك لرفعها إلى الهيئة الشرعية .

٢ . متابعة جميع ما يصدر عن الهيئة الشرعية من فتاوى وقرارات وتوصيات .

٣ . مساعدة هيئة الرقابة الشرعية في تأدية المهام والمسؤوليات المنوطة بها، ومتابعة اجتماعات هيئة الفتوى الشرعية والتحضير لها، ورصد النتائج والتوصيات التي تصدر عن هذه الاجتماعات ومتابعة تزويد الإدارات بها .

٤ . فحص مدى التزام البنك بفتاوى وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتقيدته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

٥ . متابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المعنية لتعليمات إدارة الرقابة الشرعية وأية قرارات أو توصيات أخرى تتعلق بالأمر الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية .

- ٦ . المشاركة في وضع دليل إجراءات التنفيذ في البنك والتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها .
- ٧ . حصر جميع أنشطة البنك وإعداد دليل رقابة شرعية لها ولإجراءاتها، على أن يعتمد الدليل من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك .
- ٨ . إعداد استمارات فحص شرعي لجميع الأنشطة التي يقوم بها البنك وفروعه طبقا لما جاء في قرارات وفتاوى وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية التي تتعلق بالتأكد الشرعي لكل نشاط وإجراء .
- ٩ . التأكد من أن أي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري العمل به في البنك مجاز من الهيئة الشرعية .
- ١٠ . فحص ومراجعة جميع العقود والعمليات التي يقوم بها البنك وتقييم مدى التزامها بفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية وتقيدها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- ١١ . التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته وتقويمه .
- ١٢ . إعداد تقارير دورية للجنة المراجعة، تتضمن نتيجة ما قامت به إدارة الرقابة الشرعية من فحص العمليات، وما يجب إجراؤه من تصحيحات وتحسينات، مع التنويه بالعمل المتميز كلما كان ذلك مناسبا .
- ١٣ . مناقشة الملاحظات والنتائج الأولية التي توصلت إليها إدارة الرقابة الشرعية مع الإدارة المعنية قبل إصدار تقاريرها النهائية .
- ١٤ . تنفيذ زيارات رقابية ميدانية بصفة دورية لإدارة المؤسسة وفروعها .

١٥. المشاركة في تفعيل خطط تدريب الموظفين والإسهام في توعية العملاء وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي .

وبالتالي تتنوع مهام المدقق الشرعي إلى نوعين :

النوع الأول : المهام المساعدة، كمساعدة الهيئة في تأدية مهامها، ومساعدة إدارة البنك في طريقة التطبيق الشرعي، ووضع السياسات، وتنفيذ المنتجات، وتأهيل الموظفين .

النوع ثاني : المهام التنفيذية، وتنحصر في جميع وظائف التدقيق الشرعي على جميع أعمال البنك، وهذه هي المهمة الأساسية المنوطة بالمدقق الشرعي .

المبحث السابع: علاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق المحاسبي

إن التدقيق الشرعي من حيث منهجه ومبادئه وقواعده هو امتداد للتدقيق المحاسبي الذي كان سابقاً بسبب ظهور المؤسسات المالية منذ مدة طويلة وقد أشبع بحثاً ودراسة وتأطيراً، أما التدقيق الشرعي فبدأ مع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية وأخذ قواعده من التدقيق المالي .

فبين التدقيق الشرعي والمحاسبي اتفاق واختلاف، فيتفقان من حيث المبادئ والأسلوب والآلية، ويختلفان من حيث الأهداف والمرجعية .

وسيتحدث الباحث في هذا المبحث عن أمرين:

١ . هل من مهمة المدقق الشرعي أن يدقق محاسبياً؟

٢ . هل يمكن للمحاسب أن يقوم بعمل المدقق الشرعي؟

هل من مهمة المدقق الشرعي أن يدقق محاسبياً؟

تعالت الأصوات من بعض الجهات أن على المدققين الشرعيين أن يكونوا على إلمام بمبادئ المحاسبة الأساسية من أجل أن يستعينوا بها في تدقيقهم على بعض الأمور المتعلقة بالقسم المالي، وأن يطلعوا على البيانات المالية الختامية ويحكموا عليها قبل صدورها¹.

¹ حتى أن الدكتور سامر قنطقجي ذكر في بحثه التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، مقولة: هيئة شرعية غير خبيرة محاسبياً (وما أكثرهم) + محاسب غير منضبط = تدقيق شرعي واهي وغير مقبول في الغالب.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن العمل المصرفي عمل متكامل، فالمدقق الشرعي عليه أن يكون لديه إلماماً بمبادئ المحاسبة، وعلى المدقق الداخلي أو المالي أو المحاسبي أن يكون عنده دراية بفقهاء المعاملات .

ولكن قبل الحديث عن هذا الأمر سيشير الباحث إلى الأمور التي على المدقق الشرعي أن يدقق عليها .

فهل على المدقق الشرعي أن يدقق على جميع أعمال البنك الفنية والمحاسبية؟ أم يقتصر عمله على التدقيق الفني؟

إن أعمال المصارف الإسلامية تنقسم بشكل عام إلى نوعين:

الأعمال الفنية: وهي الأعمال المتعلقة بالتمويلات والمعاملات والعقود والعلاقات القائمة في البنك التي تهدف إلى الربحية¹.

والأعمال الفنية لا يستطيع البنك أن يقوم بها دون وجود فتاوى وقرارات من الهيئة، وعقود معتمدة، وسياسات وإجراءات شرعية (مرجعية شرعية).

الأعمال المحاسبية: وهي الأعمال المحاسبية لتثبيت جميع ما قام به البنك من الأعمال المحاسبية.

والأعمال المحاسبية لا يستطيع البنك أن يقوم بها دون أن يعتمد على معايير محاسبية معتمدة يأخذ بها (مرجعية محاسبية).

لذلك فالمصرف الإسلامي قبل بدء العمل يحتاج إلى مرجعيتين:

1 تقوم بهذه الأعمال دائرة التمويل الفردي والشركات ودائرة الخزينة ودائرة الاعتمادات وقسم الخدمات.

١ . مرجعية شرعية: وتتمثل بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الشرعية الصادرة عن المصارف المركزية¹، وقرارات وتوصيات الهيئة التابعة للبنك .
ومهمة التدقيق الشرعي التأكد من التزام البنك بتطبيق هذه المعايير والقرارات الشرعية .

٢ . مرجعية محاسبية: وتتمثل بمعايير المحاسبة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الصادرة عن المصارف المركزية²، ومعايير المحاسبة الدولية .
ومهمة التدقيق المالي والمحاسبي والداخلي التأكد من التزام البنك بتطبيق هذه المعايير .

إذن فليس من مسؤولية المدقق الشرعي مراجعة الحسابات المالية أو ما يتعلق بالأرقام، لأن هنالك من يقوم بالمراجعة عليها، ومنعاً لازدواجية الأعمال .
كما أنه ليس من مسؤولية المدقق المالي والمحاسبي والداخلي مراجعة أعمال المؤسسة من الناحية الشرعية لأن هنالك من يقوم بالمراجعة عليها، ومنعاً لازدواجية الأعمال .

هل يمكن للمحاسب أن يقوم بعمل المدقق الشرعي؟

ذكر أحد الباحثين عن إمكانية تولي المحاسب مهنة التدقيق الشرعي، وبين فيها:

¹ كالمعايير الشرعية الصادرة من الهيئة الشرعية التابعة لمصرف سورية المركزي.
² كالمعايير المحاسبية الصادرة عن المملكة العربية السعودية.

أن الرقابة المحاسبية تأتي أولاً ثم الرقابة الإدارية، أي بعكس عملية التخطيط، فالقرار الإداري المتخذ مبني على رقابة محاسبية يلخصها التقرير المحاسبي المرفوع للإدارة المعنية¹.

وفي نهاية بحثه قال :

إن مسؤولية المراجع سواء الشرعي أو الداخلي أو الخارجي والمحاسب في اكتشاف الأخطاء والقصور يعتبر مكملاً لبعضه البعض انطلاقاً من العمل المحاسبي وبعتماد المراجع أيّاً كان نوعه .

وهذا يؤكد ما ذهب إليه النويري والحريري والقلقشندي، وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فالمحاسب المسلم متقن لفقهه ومهنته قادر على التدقيق الشرعي ومؤهل لمساعدة المدقق الشرعي أيضاً².

ولقد نص معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على هذا المعنى :

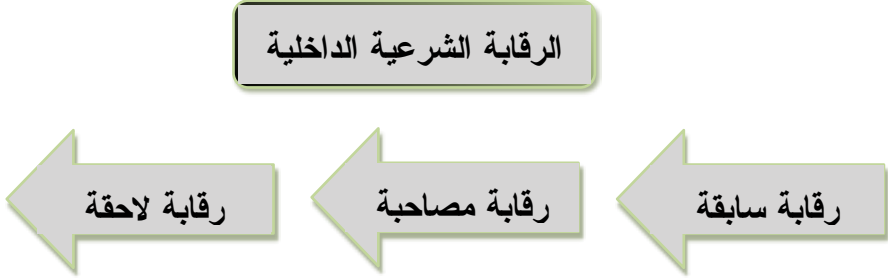
يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الشرعية على أن يكونوا مؤهلين لهذه المهمة ويتمتعون بالاستقلالية، وفي حال وجود وحدة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية تكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الداخلية للمؤسسة³.

1 قنطقجي، د. سامر مظهر، بحث التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، ص: ٥.

2 قنطقجي، د. سامر مظهر، بحث التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، ص: ١٣.

3 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٣).

قبل الحديث عن إمكانية تولي المدقق المالي مهام المدقق الشرعي فإن الباحث سوف يعرض أقسام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية:



شكل رقم (٤)

فالرقابة السابقة: هي عمل هيئة الرقابة الشرعية.

والرقابة المصاحبة واللاحقة: هي عمل إدارة التدقيق الشرعي.

وعمل التدقيق الشرعي كما ذكر الباحث في بداية بحثه هو امتداد للتدقيق المحاسبي، فمبادئ التدقيق وقواعدها وآلياتها وضوابطها واحدة، أما الذي يميزها عن بعضها فهي المرجعية والأهداف.

فمرجعية التدقيق الشرعي: فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

ومرجعة التدقيق المحاسبي: المعايير المحاسبية الدولية.

أما طريقة وأسلوب التدقيق فواحدة عند الطرفين، وبالتالي فإن المدقق المحاسبي إذا

أعطى المعايير الشرعية يستطيع أن يقوم بمهام المدقق الشرعي، والمدقق الشرعي إذا

أعطى المعايير المحاسبية يستطيع أن يدقق محاسبياً.

فإذا ترقى المدقق المحاسبي شرعياً فإنه يمكن أن يقوم بأعمال المدقق الشرعي.

وكذلك إذا ترقى المدقق الشرعي محاسبياً فإنه يمكن أن يقوم بأعمال المدقق المحاسبي .

بل إن المدقق المحاسبي إذا أُهِّلَ شرعياً فإنه يكون أقرب للكشف عن الأخطاء لأن من يتعامل بالأرقام أقدر على كشف الأخطاء من غيره .

وبالتالي إن كان المقصود قيام المحاسب بدور المدقق الشرعي من حيث التدقيق فهو أهل لذلك وربما يكون لديه خبر عملية أكثر من غيره، وهنالك الكثير من البنوك تعتمد إدارة التدقيق الشرعي في عملية التدقيق والمراجعة على المدققين الداخليين .

وأما إن كان المقصود القيام بدور التدقيق الشرعي كاملاً أو ضم التدقيق الشرعي إلى التدقيق الداخلي فهذا فيه خطأ كبير، وفيه إلغاء لصمام الأمان الشرعي الوحيد الموجود في المصارف الإسلامية، وخصوصاً أن مهام التدقيق الشرعي تنقسم إلى قسمين :

المهام التنفيذية: وتنحصر في جميع وظائف التدقيق الشرعي على جميع أعمال البنك، وهذه هي المهمة الأساسية المنوطة بالمدقق الشرعي، وهذا يمكن للمدقق المحاسبي أن يقوم به .

المهام المساعدة: كمساعدة الهيئة في تأدية مهامها، ومساعدة إدارة البنك في وضع السياسات، وتنفيذ المنتجات، وتأهيل الموظفين، وهذا لا يمكن للمدقق المحاسبي أن يقوم به .

الفصل الأول

الدليل العملي للمدقق الشرعي

إن التدقيق الشرعي بشكله الحالي هو ضرورة فرضها الواقع للتأكد من الالتزام الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية بعد ظهورها، ومهنة المدقق الشرعي هو امتداد لمهنة مراجع الحسابات المتعارف عليها دولياً.

ومراجعة الحسابات هو علم قد أشبع بحثاً ودراسة وتأصيلاً، ومن أول من كتب عنه هو الإمام النووي منذ أكثر من سبعمائة عام، حيث تحدث بشكل مختصر عن المبادئ الأساسية لطريقة عمل مراجع الحسابات، وكيف ترتكز على ثلاثة أمور¹:

- ١ . ما يحتاجه المراجع حتى يبدأ المباشرة، ويمكن تسميته بمرحلة التخطيط .
- ٢ . ما يطالب به المراجع المستوى الإداري الأدنى منه ويمكن تسميته بمرحلة التدقيق .
- ٣ . ما يجتهد به المراجع ومقترحاته للمستوى الإداري الأعلى منه ويمكن تسميته بمرحلة التقرير .

وهذا ما ذهب إليه اليوم أهل الاختصاص في علم مراجعة وتدقيق الحسابات حيث تشمل المراجعة الخارجية ثلاثة أمور هي الفحص، والتحقيق، والتقرير².

1 النووي، شهاب الدين أحمد، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج: ٨ ص: ٣٠٨، وزارة الثقافة المصرية، نقلاً عن المحاسبة الإسلامية، د. سامر قنطجبي ص: ١٨٢ .
2 الصحن، د. عبد الفتاح، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر في الإسكندرية، ص: ١٢ .

يقوم مدقق الحسابات بتنظيم عملية المراجعة قبل البدء بها لجعلها فعالة ومفيدة قدر المستطاع، ومرحلة التنظيم هذه تتطلب اتخاذ قرارات أولية حول إجراءات المراجعة ومداهما، وحجم ونوعية العمل وتنفيذ عملية المراجعة¹.
فهذه الأمور الثلاثة هي المحاور الأساسية لمهنة المراجعة، فلا بد للمدقق أو المراجع أياً كان سواء أكان شرعياً أم محاسبياً أم داخلياً أن يمر بهذه المحاور الثلاثة:

١ . مرحلة التخطيط .

٢ . مرحلة المراجعة .

٣ . مرحلة التقرير .

وكلما كان التخطيط قوياً كان التقرير سليماً، والعكس صحيح .

ويمكن أن تكون القاعدة في ذلك هي :

تخطيط قوي مراجعة ناجحة تقرير سليم

تخطيط ضعيف مراجعة فاشلة تقرير غير سليم

الشكل رقم (٦)

وسيتحدث الباحث عن كل مرحلة في مبحث مستقل .

¹ المرجع السابق، ص: ٢١.

المبحث الأول: المحور الأول من محاور التدقيق (التخطيط)

على المراجع الشرعي أن يهتم بالتخطيط قبل بدء أعمال التنفيذ، فالإعداد بإتقان مهني من مؤشرات الجودة النوعية لعملية المراجعة، ويعتبر التخطيط من تحضير المراجعة وترتيبها.

إن نطاق عمل المدقق الشرعي هو التأكد من أن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات وفق قرارات وتوصيات ومتطلبات الهيئة الشرعية التابعة للمؤسسة، لذلك لا بد قبل البدء بطريقة التخطيط من أن يكون نطاق عمل المدقق الشرعي واضحاً.

تقسم مرحلة التخطيط للتدقيق الشرعي إلى قسمين:

١ . عملية الإطلاع .

٢ . عملية الإعداد .

أولاً: عملية الإطلاع .

فمن ضروريات تنظيم وضبط مرحلة التحضير للمراجعة أن يتعرف المدقق على المؤسسة التي سيدقق عليها وأعمالها وإجراءاتها ومطابقة الإجراءات لقرارات وتوصيات الهيئة، وتتلخص عملية الإطلاع بالنقاط التالية:

١ . معرفة أنواع المعاملات التي نفذت في خلال الفترة المدقق عليها، مثال ذلك:

الإدارة	العمل	الإدارة	العمل
	مرابحة .		وكالات مطلقة بالاستثمار .

وكالات مقيدة .	إدارة الخزينة	مراجعة للآمر بالشراء .	إدارة التمويل
مراجحات دولية .		إجارة تشغيلية .	
صكوك استثمارية		إجارة منتهية بالتمليك .	

الجدول رقم (٤)

٢ . مراجعة سياسات وإجراءات التنفيذ لكل المعاملات داخل البنك، فعلى المراجع الشرعي أن يحيط بدقة وكفاءة بالدورات المحاسبية أو المستندية للعمليات الخاضعة لأي مجال من مجالات المراجعة، وتقع هذه الدورات المحاسبية أو المستندية ضمن أدلة العمل والتعليمات الخاصة بالإدارة التابع لها المجال¹ .

٣ . الاطلاع على قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية التي أقرت حديثاً² من أجل إضافتها إلى استمارات التدقيق .

ويستفيد المدقق من هذه المرحلة ب :

- ١ . معرفة أنواع وعدد المعاملات التي سيدقق عليها .
- ٢ . معرفة قرارات الهيئة الشرعية الحديثة، ومطابقة الإجراءات لها .
- ٣ . معرفة قوة / ضعف الضوابط الرقابية الشرعية الموجودة في كل الأعمال، وبناء على ذلك سيحدد المدقق خطة التدقيق، ومدتها، وحجم العينة التي تكفي

¹ مشعل، د. عبد الباري، الرقابة والتدقيق الشرعي، رقابة للاستشارات المالية الإسلامية ومصرف سورية المركزي، ٢٠١٠م، ص: ١٤٢ .

² قبل كل عملية تدقيق يقوم المدقق الشرعي بالاطلاع على الفتاوى والقرارات الحديثة التي لم يسبق للمدقق الشرعي التدقيق عليها من أجل إضافتها ضمن استمارات التدقيق.

للكم على المجتمع، فكما كانت الضوابط الرقابية الشرعية أقوى كلما كان حجم العينة أقل، والعكس صحيح.

٤ . معرفة المدة المقدرة لفترة التدقيق .

٥ . معرفة عدد المدققين الذين سيقومون بالتدقيق مع فصل مهام كل منهم .

ثانياً : عملية الإعداد .

لابد قبل القيام بأي عملية تدقيق من أن يقوم المدقق الشرعي بوضع خطة وافية للعمل الذي سيقوم به المدقق وإعداد أدوات التدقيق .

وتتمحور عملية الإعداد في أمرين :

١ . إعداد خطة العمل .

٢ . إعداد استمارات التدقيق .

١ . إعداد خطة العمل .

قبل البدء بأي عملية تدقيق يجب أن يكون هنالك خطة يعتد عليها المدقق الشرعي حتى لا يكون التدقيق عشوائياً، وحتى لا يتم إغفال نقاط ضمن مهمة التدقيق الشرعي، أو التدقيق على نقاط خارج مهمة التدقيق الشرعي .

وتشمل إعداد الخطة ما يأتي :

- مجالات المراجعة: أنواع المعاملات والمنتجات التي سيقوم المدقق الشرعي

بالتدقيق عليها، مثل المراجعة، الإجارة، المشاركة، الحسابات الاستثمارية .

- أماكن تنفيذ المراجعة .

- المدققين الذين سيقومون بالمراجعة .

- مدة المراجعة على كل منتج .
- تحديد حجم العينة المراد التدقيق عليها في كل مجال من مجالات العمل، ويكون تحديد حجم العينة بحسب قوة أو ضعف الضوابط الرقابية الشرعية الموجودة في كل السياسات والإجراءات التنفيذية لكل منتج .

٢ . إعداد استمارات التدقيق .

وهي آخر مرحلة من مرحلة التخطيط وتكون بعد الاطلاع على أنواع الأعمال والسياسات وإجراءات التنفيذ وفتاوى وقرارات الهيئة والضوابط الرقابية الشرعية .
وتصاغ هذه الاستمارات من المدقق الشرعي مرة واحدة، ثم يقوم بتحديثها قبل كل تدقيق حتى تتناسب مع القرارات والتوصيات الجديدة للهيئة الشرعية التابعة للمؤسسة .
وتصاغ استمارة التدقيق بعد الاطلاع على جميع قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية المتعلقة بموضوع واحد، ثم تحول هذه الفتاوى إلى ضوابط شرعية ثم تحول الضوابط الشرعية إلى إجراءات تنفيذية، مثال على ذلك :

صياغة إجراءات التدقيق	
في تمويل المرابحة لآمر بالشراء يجب على البنك أن يمتلك البضاعة قبل بيعها مرابحة، والدليل : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لا يملك) .	الفتوى الشرعية
لا يجوز بيع البضاعة مرابحة للعميل قبل شراءها من المورد .	الضابط الشرعي
تأكد من أن تاريخ شراء السلعة من المورد سابق لتاريخ بيعها للعميل الأمر بالشراء، أو بنفس التاريخ مع اختلاف التوقيت .	إجراء التدقيق

الجدول رقم (٥)

وتكون استمارة التدقيق عبارة عن أسئلة إيجابية تكون إجابتها الصحيحة (نعم)
والخطأ (لا) .

ودائماً يكون تمييز الاستمارة مرتبطاً بتمييز المراجع الشرعي المعد لها من حيث
الحرص والاستقلال المهني المطلوب¹ .

¹ مشعل، د. عبد الباري، الرقابة والتدقيق الشرعي، رقابة للاستشارات المالية الإسلامية ومصرف
سورية المركزي، ٢٠١٠م، ص: ١٤٦ .

المبحث الثاني: المحور الثاني من محاور التدقيق (المراجعة)

يتم تنفيذ أعمال المراجعة على ضوء الإعداد وخطة التدقيق التي تم اعتمادها في مرحلة التخطيط، ففي هذه المرحلة يقوم المدقق فقط بتنفيذ خطة التدقيق والإجابة عن الاستمارات المتعلقة بكل تمويل.

وتتم عملية المراجعة بحسب التسلسل التالي :

١ . مخاطبة الجهة التي يريد البنك التدقيق عليها وتحديد موعد الزيارة ومدتها ونطاق العمل المطلوب التدقيق عليه¹.

٢ . القيام بأعمال التدقيق على المعاملات وبحسب العينات في كل قسم .

٣ . التأكد من أن أوراق العمل تشتمل الأدلة والإثباتات الكافية والملائمة، ومعنى ذلك لو وجد بعض المخالفات فإن المدقق يصور جميع المستندات المخالفة (أدلة الإثبات) ويرفقاها مع استمارة التدقيق .

٤ . يعرض النتائج على المسؤول المعني داخل الإدارة والفرع ويشرحها له بعناية ويناقشها معه ويستمع لرأيه ويطلب منه تدوينه في المكان المخصص لذلك من الاستمارة إن كان له رأي أو يوقع بالاطلاع فقط إن لم يكن له رأي².

٥ . إعداد لائحة بجميع المخالفات الموجودة في القسم .

1 تتم مخاطبة من أجل إعداد الملفات في عمليات التدقيق المنظمة، ويمكن في بعض الحالات أن يقوم المدقق الشرعي بالتدقيق المفاجئ، أو التدقيق على عملية يتم تنفيذها وبالتالي لا يتم الاتصال بالجهة المدققة عليها.

2 مشعل، د. عبد الباري، الرقابة والتدقيق الشرعي، رقابة للاستشارات المالية الإسلامية ومصرف سورية المركزي، ٢٠١٠م، ص: ١٤٩.

وبهذا تكون مرحلة المراجعة قد انتهت .

المبحث الثالث: المحور الثالث من محاور التدقيق (التقرير)

تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة من عملية التدقيق، وتعتبر أهم مرحلة لأنها تعتمد على ترتيب جميع المعلومات التي أعد لها المدقق في مرحلة التخطيط وحصل عليها في مرحلة التدقيق، فهي النتيجة النهائية للعمل. ويقدم التقرير الملاحظات الشرعية على مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات وتوصيات الهيئة، ويذكر في التقرير:

- ١ . توجيه التقرير¹ .
- ٢ . تحديد نطاق العمل² .
- ٣ . تحديد الأعمال المدقق عليها في كل قسم / إدارة .
- ٤ . تحديد حجم العينة المأخوذة لكل عمل .
- ٥ . تحديد رأي المدقق المهني بتعميم العينة أو عدم تعميمها³ .
- ٦ . ذكر مدة التدقيق الإجمالية، ومدة التدقيق لكل عمل على حدا .
- ٧ . بيان رأي الإدارة التي وجدت المخالفة عندها .

¹ يوجه التقرير بحسب الهيكل التنظيمي داخل البنك، وهذا يكون بحسب تبعية إدارة التدقيق الشرعي.

² أي وصف العمل الذي قام به المدقق الشرعي.

³ وهذا يخضع لمعايير دراسة العينة.

٨ . بيان الرأي الشرعي¹ .

٩ . طريقة الإجراءات التصحيحية² .

وسيقوم الباحث بذكر نموذج لتقرير المدقق الشرعي :

¹ وهو رأي الهيئة الشرعية / لجنة التدقيق، وهذا خاص بالتدقيق الشرعي الداخلي لأنه غير معني بالحكم على المخالفة إنما ترفع إلى الجهة المسؤولة عن ذلك، ولكن لا مانع من ذكر رأي التدقيق الشرعي الداخلي للاستئناس.

أما التدقيق الشرعي الخارجي فهذه من مسؤوليته.

² وهذه النقطة الأهم من هذا التقرير، وهي مسؤولية البنك في الأخذ بها، ومن الجدير بالذكر أن المدقق الشرعي أول ما يقوم به في مرحلة التدقيق التالية هو التأكد من تطبيق الإجراءات التصحيحية.

تقرير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

هدف التدقيق:

التأكد من مدى التزام إدارة المؤسسة في تنفيذ جميع العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في قرارات هيئة الرقابة الشرعية. مسؤولية التدقيق الشرعي:

تقتصر مسؤولية التدقيق الشرعي على إبداء رأي مستقل عن مدى الالتزام الشرعي للمؤسسة.

مسؤولية إدارة المؤسسة:

تقع مسؤولية إدارة المؤسسة بتنفيذ جميع المعاملات والمنتجات وفقاً لما تقره فتاوى وتوصيات وقرارات الهيئة الشرعية، وعدم تنفيذ أي منتج غير مقرر من الهيئة، وإعطاء الصلاحية الكاملة للتدقيق الشرعي، وإخبار التدقيق الشرعي بجميع العمليات المنفذة.

منهج التدقيق:

من أجل التأكد من التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في قرارات هيئة الرقابة الشرعية للبنك فقد قمنا بما يلي:

حصر جميع المنتجات المنفذة في المؤسسة المالية بكل قسم.

إعداد خطة التدقيق لجميع أعمال المؤسسة.

مراجعة وتدقيق أعمال المؤسسة.

إعداد تقرير ورفعها إلى الجهة المعنية.

مجالات التدقيق:

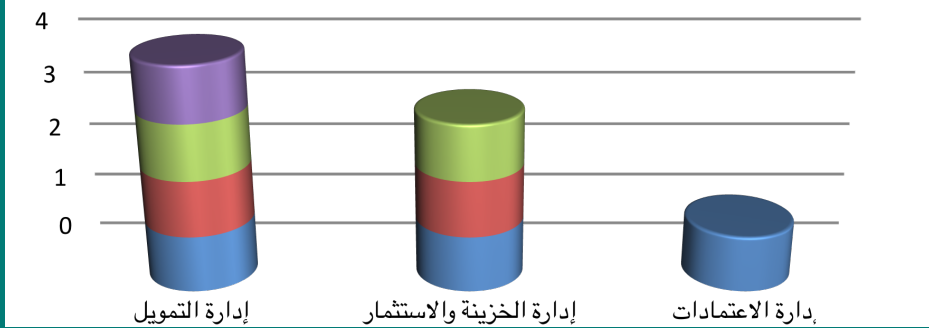
تم حصر جميع الأعمال التي قامت بها المؤسسة المالية الإسلامية ضمن الفترة التالية من ١ / ١ / ٢٠١٠م إلى ٣١ / ٣ / ٢٠١٠م وبلغ عدد الأعمال المنفذة ثمانية منتجات على النحو التالي:

الإدارة المجال

- ١ إدارة التمويل
- ٢ إجارة منتهية بالتمليك
- ٣ الاستصناع والاستصناع الموازي
- ٤ إدارة الخزينة والاستثمار
- ٥ شراء وبيع العملات (SPOT)
- ٦ مضاربات
- ٧ الحسابات لدى البنوك المراسلة
- ٨ قسم الاعتمادات
- ٩ اعتماد تمويل مرابحة
- ١٠ اعتماد تمويل ذاتي

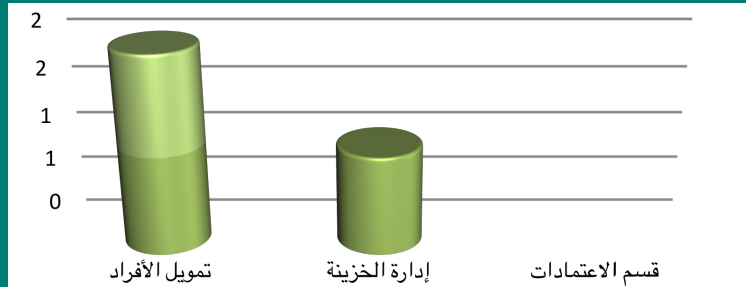
مدة التدقيق:

بلغت مدة التدقيق على أعمال المؤسسة ثمانية أيام على النحو التالي:



الملاحظات الشرعية:

بلغ عدد الملاحظات الشرعية ثلاثة ملاحظات موضحة بالشكل التالي:



تتوعد الملاحظات الشرعية خلال فترة التدقيق على المؤسسة المالية حسب ما هو موضح بالشكل الآتي:

الإدارة	المنتج	عدد المعاملات	العينة	الملاحظات
إدارة التمويل	المرابحة	٢٠٠	٥٠٪	٢
	الإجارة	١٥٠	١٠٠٪	٠
إدارة الخزينة	الحسابات المراسلة	٣٠	١٠٠٪	١
إدارة الاعتماد	اعتماد مرابحة	١٠٠	١٠٠٪	٠

الملاحظة الأولى:

ملاحظة المدقق الشرعي على المرابحة للأمر بالشراء
رقم المعاملة XXX

نص الملاحظة ثمن الشراء من المورد أقل من الثمن المذكور في عقد المرابحة مع المتعامل، وهذا ما يخل بشرط الأمانة من البيع بثمن الشراء مضافاً إليه الربح.

رأي الإدارة المعنية حصل هذا الخطأ بشكل غير مباشر وسببه تعطل النظام والاعتماد اليدوي بتجهيز العقود.

رأي هيئة الرقابة الشرعية
يجب تعديل الثمن بما يتوافق مع الشراء من المورد، وذلك بالرجوع على المتعامل بالفرق.
مع الانتباه إلى عدم الوقوع بذلك مستقبلاً
الإجراءات التصحيحية سيقوم التدقيق الشرعي بمراقبة التصحيح.

الملاحظة الثانية:

ملاحظة المدقق الشرعي على المراجعة للأمر بالشراء

رقم المعاملة XXX

نص الملاحظة تم إضافة مبلغ من المال إلى تكاليف المراجعة باسم تكلفة تفرغ موظف، وهذا يخل مع مبدأ جواز إضافة التكاليف المدفوعة للغير.

رأي الإدارة المعنية تمت إضافة هذه التكلفة على أساس أنها تدخل ضمن التكاليف.

رأي هيئة الرقابة الشرعية

في عقد المراجعة لا يجوز إضافة أي تكلفة إلى ثمن الشراء هي إلا التكاليف المباشرة المدفوعة للغير.

وتكلفة (تفرغ موظف) هي تكلفة غير مدفوعة، للغير لذلك يجب إعادتها للمتعامل، وعدم اقتطاع مثل هذه التكاليف مرة أخرى.

الإجراءات التصحيحية

سيقوم التدقيق الشرعي بمراقبة التصحيح.

الملاحظة الثالثة:

ملاحظة المدقق الشرعي على حسابات المراسلين

رقم المعاملة XXX

نص الملاحظة: البنك X المراسل قام بدفع مبلغ من المال فائدة على حسابات النوسترو، ومن شروط التعامل مع البنك المراسل عدم دفع الفوائد أخذاً وعطاءً.

رأي الإدارة المعنية هذا البنك لم يقبل هذا الشرط ونحن مضطرون للتعامل معه مع حرصنا على عدم انكشاف حسابنا عندهم.

رأي هيئة الرقابة الشرعية توضع الفائدة في حساب الخيرات، ويُحرص على عدم انكشاف الحساب، مع البحث عن بنك آخر للتعامل معه يقبل بشروطنا.

الإجراءات التصحيحية سيقوم التدقيق الشرعي بمراقبة التصحيح.

الفصل الثاني

الدليل العملي لإجراءات المراجعة

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مقدمة عن المراجعة .

المبحث الثاني : إجراءات تنفيذ المراجعة .

المبحث الثالث : إجراءات التدقيق الشرعي للمراجعة .

المبحث الأول: مقدمة عن المراجعة

المطلب الأول: تعريف المراجعة

تعريف بيع المراجعة: هو بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به، وزيادة ربح معلوم متفق عليه.

وتنقسم البيوع إلى قسمين:

- بيع مساومة: هو بيع يتحدد ثمنه دون النظر إلى ثمنه الأول الذي اشترت به السلعة، ولا يشترط الإفصاح عن تكلفة وسعر السلعة، وقد يكون البيع نقداً أو لأجل أو تقسيطاً.
- بيع أمانة: هو البيع الذي يشترط فيه الإفصاح عن تكلفة وسعر السلعة، ومنها:

١. بيع الوضيعة أي البيع بالخسارة.

٢. بيع التولية أي البيع برأس المال.

٣. بيع المراجعة أي البيع بربح.

المطلب الثاني: صورة المراجعة.

هي أن يخبر صاحب السلعة المشتري بثمن شرائها، ويأخذ منه ربحاً معلوماً، سواء بمبلغ مقطوع أو بنسبة مئوية.

صورة المراجعة كما في المصارف الإسلامية:

الصورة السابقة هي بيع المربحة البسيطة كما أخبر الفقهاء عنها، أما المربحة المنتشرة في تطبيقات المصارف الإسلامية فتسمى "بيع المربحة المركبة" أو "بيع المربحة للآمر بالشراء" وطريقتها:

أن يتقدم شخص إلى البنك طالباً منه شراء سلعة ما على أساس الوعد منه بشرائها مربحة فيشتري البنك هذه السلعة، ثم يبيعها له بثمن معين مؤجل.

ويعتبر الشافعي أول من أجاز هذا البيع في كتابه الأم فقال: إذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشترها الرجل؛ فالشراء جائز، والذي قال: أربحك فيها بالخيار، إن شاء أحدث فيها بيعاً، وإن شاء تركه¹.

فالمربحة في هذه الصورة تتضمن أمرين: الوعد من العميل بالشراء، وعقد المربحة.

والوعد من العميل بالشراء: إما أن يكون ملزماً فيقدم العميل هامش جدية يؤخذ منه مقدار الضرر في حالة النكول، أو يكون غير ملزم فلا يقدم شيئاً ولا يتحمل ضرراً في حالة النكول.

المطلب الثالث: حكم بيع المربحة.

المربحة صورة من صور البيع، والبيع جائز بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** (البقرة: ٢٧٥)، **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ** (النساء: ٢٩)، والمربحة بيع بالتراضي.

¹ الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة بيروت، ١٣٩٣هـ، ج ٣، ص ٣٩.

وقد استدل الفقهاء على جوازها بعموم الأدلة على جواز البيع، وتعامل الناس بها في مختلف الأقطار والعصور.

فبيع المربحة من البيوع الجائزة عند الفقهاء، وذهب المالكيّة إلى أنّه خلاف الأولى، وتركه أحبّ، لكثرة ما يحتاج البائع فيه إلى البيان¹.

المطلب الرابع: أنواع التمويل بالمربحة.

يدخل تمويل المربحة بكل ما هو معين، ويتضمن:

- شراء جميع أنواع الآلات والمركبات والأجهزة والمنقولات.
- شراء جميع أنواع الأراضي والعقارات والمصانع.
- شراء المواد الأولية وتمويل رأس مال العامل.

¹ الموسوعة الفقهية، حرف الباء، باب بيع الأمانة، ج ٩، ص ٤٩.

المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ المراجعة

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للمراجعة

الضابط هو الحكم الشرعي المستخلص من الفتاوى الشرعية للبنك الإسلامي، ولا بد قبل وضع الدليل العملي من تحويل نتائج الفتاوى الشرعية إلى ضوابط تناسب إجراءات التطبيق والتنفيذ ومعرفة الحكم الشرعي بسهولة.

قام الباحث بتقسيم الضوابط الشرعية إلى سبعة مراحل:

- الضوابط الشرعية التي تسبق إجراء المراجعة.
- الضوابط الشرعية لمرحلة الوعد من العميل.
- الضوابط الشرعية للضمانات.
- الضوابط الشرعية للثمن والمصروفات.
- الضوابط الشرعية لمرحلة التملك والحيازة.
- الضوابط الشرعية لمرحلة البيع للأمر بالشراء.
- الضوابط الشرعية لسداد الأقساط.

الضوابط الشرعية التي تسبق إجراء المراجعة:

تتلخص الضوابط التي تسبق إجراءات المراجعة بما يلي:

١. يجوز للمؤسسة أن تشتري السلعة بناء على رغبة العميل سواء من جهة

معينة أو غير معينة¹.

¹ بتصرف، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٠٨.

ب. يجوز للعميل أن يحصل على عرض بأسعار السلعة سواء كان غير موجه لأحد ويعتبر العرض في هذه الحالة إرشادياً، أو أن يكون موجهاً للمؤسسة ويعتبر في هذه الحالة بمثابة إيجاب من البائع يظل قائماً حتى انتهاء المدة المحددة فيه، فإذا صدر القبول من المؤسسة انعقد البيع تلقائياً¹.

ت. إذا كان عرض الأسعار موجهاً إلى العميل أو خالٍ من التوجيه وأجاب العميل بالقبول، ففي هذه الحالة لا يجوز للمؤسسة إجراء المربحة للآمر بالشراء².

ث. لا يجوز للمؤسسة إجراء تمويل المربحة للآمر بالشراء في حال شراء العميل البضاعة من البائع الأصلي، إلا في حالة الإقالة الحقيقية بين الطرفين³.

ج. لا يجوز تحويل العقد المبرم بين العميل والمصدر إلى المؤسسة⁴.

ح. لا يجوز للمؤسسة إجراء تمويل المربحة إذا كان البائع الأصلي هو نفسه الأمر بالشراء، أو وكيله، أو شريكه⁵.

خ. يجوز أن يكون بين الأمر بالشراء والبائع الأصلي قرابة نسب أو علاقة زوجية ما لم تكن بينهما اتفاق للتحويل على العينة⁶.

د. لا يجوز إجراء المربحة المؤجلة في الذهب أو الفضة أو العملات⁷.

1 المرجع السابق، ص ١٠٨، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٠٨، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصرف.

7 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصرف.

ذ. لا يجوز تجديد المربحة على نفس السلعة، أو إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المربحة¹.

الضوابط الشرعية لمرحلة الوعد من العميل :

تتلخص الضوابط لمرحلة الوعد من العميل بما يلي :

أ. الرغبة الصادرة من العميل بالشراء لا تعتبر وعداً².

ب. يجوز إعداد مستند موقع من العميل يشمل الرغبة والوعد بالشراء³.

ت. لا يجوز المراجعة بين المؤسسة

المواعدة
هو تعهد من الطرفين الأول بالشراء والثاني بالبيع، فتكون المواعدة بمثابة العقد من حيث إلزامه للطرفين ووجوب تنفيذه ولكن دون تسليم الثمن والمثمن، وفي المراجعة للأمر بالشراء يكون البائع غير مالك للسلعة (وتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك). والفرق بينها وبين الوعد أن الوعد يكون من طرف واحد فلا يكون بمثابة العقد من حيث إلزام تنفيذه، وتجوز المواعدة بين الطرفين مع وجود خيار الشرط لأحدهما.

والعميل على المشاركة في مشروع أو صفقة معينة مع وعد أحدهما للآخر بشراء حصته بالمربحة الحالية أو المؤجلة في وقت لاحق، لئلا يؤدي إلى ضمان الشريك حصة شريكه⁴.

ث. لا يجوز المواعدة الملزمة من الطرفين لأنها في حكم العقد⁵.

1 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصريف.

2 المرجع السابق، ص ١٠٨، بتصريف.

3 المرجع السابق، ص ١٠٨، بتصريف.

4 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصريف.

٥ المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٠٨، بتصريف.

ج . يجوز إصدار المواعدة من المؤسسة والعميل الأمر بالشراء إذ كانت بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما¹ .

ح . يجوز تعديل الوعد بين الطرفين باتفاقهما قبل إنشاء عقد المرابحة² .

خ . يجوز إجراء المرابحة للأمر بالشراء بوعد أو بدون وعد³ .

الضوابط الشرعية للضمانات :

تتلخص ضوابط الضمانات بما يلي :

- أ . يجوز للمؤسسة أن تحصل من العميل الأمر بالشراء على كفالة حسن أداء البائع الأصلي لالتزامه تجاه المؤسسة بصفته الشخصية وليس بصفته آمراً بالشراء ولا وكيلاً للمؤسسة، وعليه فلو لم يتم عقد المرابحة تظل كفالته قائمة، ويترتب على هذا الضمان تحمل الضرر الواقع على المؤسسة نتيجة عدم مراعاة البائع لمواصفات السلعة وعدم الجدوية في تنفيذ التزاماته⁴ .
- ب . لا يجوز تحميل العميل الأمر بالشراء ضمان ما يطرأ على السلعة من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين⁵ ولا يعتبر هذا من كفالة حسن الأداء⁶ .

ت . يجوز للمؤسسة أن تأخذ من العميل مبلغاً نقدياً يسمى "هامش الجدوية" في حال كان الوعد ملزماً، ويكون أمانة لدى المؤسسة، وفي حال النكول

1 المرجع السابق، ص ١٠٩ .

2 المرجع السابق، ص ١١٠، بتصريف.

3 المرجع السابق، ص ١٠٩، بتصريف.

4 المرجع السابق، ص ١١٠ .

5 أي قبل إنشاء عقد المرابحة وتسليم السلعة له.

6 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١١١، بتصريف.

تستوفي منه التعويض عن الضرر الفعلي¹، وفي حال التنفيذ يعتبر جزءاً من الثمن أو يعاد للعميل².

ث. هامش الجدية إما أن يكون أمانة للحفظ لدى البنك أو أمانة للاستثمار على أساس المضاربة³.

ج. لا يجوز أن تأخذ المؤسسة عند نكول العميل أكثر مقدار الضرر الفعلي، والفرصة الضائعة لا تعتبر منه⁴.

ح. التأمين على سلعة المرابحة مسؤولية المؤسسة في مرحلة التملك، وتقوم بهذا الإجراء على حسابها باعتبارها مالكة للسلعة، ولها أن تضيف بعد ذلك مصروفات التأمين إلى تكلفة السلعة، وللمؤسسة أن توكل غيرها بالقيام بالتأمين على حسابها⁵.

خ. يجوز للمؤسسة أن تأخذ ضمانات شرعية من العميل الأمر بالشراء ككفالة طرف ثالث أو رهن وديعة استثمارية أو رهن أي مال منقول أو عقار أو رهن السلعة محل العقد، ويجوز لها أن تشتت تفويضها ببيع الرهن دون الرجوع إلى القضاء من أجل استيفاء حقها⁶.

¹ وهو الفرق بين تكلفة السلعة وثمان بيعها لغير لأمر بالشراء.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١١١، بتصرف.

³ المرجع السابق، ص ١١١.

⁴ المرجع السابق، ص ١١١، بتصرف.

⁵ المرجع السابق، ص ١١٣، بتصرف.

⁶ المرجع السابق، ص ١١٥ و١١٦، بتصرف.

د . يجوز للمؤسسة أن تأخذ من العميل الأمر بالشراء شيكات أو سندات لأمر قبل إبرام عقد المراجعة للواعد بالشراء بشرط النص على أنه لا يحق للمؤسسة استخدامه إلا في مواعيد استحقاقها¹.

الضوابط الشرعية للثمن والمصرفات :

تتلخص ضوابط الثمن والمصرفات بما يلي :

أ . لا يجوز حصول المؤسسة من العميل الأمر بالشراء على عمولة² ارتباط³ .
ب . لا يجوز حصول المؤسسة من العميل الأمر بالشراء على عمولة⁴ تسهيلات⁵ .

ت . يجوز الاتفاق على تقسيم مصرفات إعداد العقود بينهما أو الاتفاق على تحمل أحدهما لهما، بشرط أن تكون المصرفات عادلة⁶ .

ث . يجوز في حلة التمويل الجماعي للمراجعة أن تتقاضى المؤسسة المنظمة أجره على التنظيم⁷ .

ج . يجوز للمؤسسة أخذ عمولة دراسة الجدوى التي تجريها إذا كانت الدراسة بطلب من العميل ومصالحته وأتفق عليها منذ البداية⁸ .

1 المرجع السابق، ص ١١٥ و١١٦، بتصرف.

2 هي عمولة يأخذها البنك من العميل مقابل السماح له باستيفاء تمويل أو شراء أو خدمة وإن لم يتم بهم.

3 المرجع السابق، ص ١١٠، بتصرف.

4 هي عمولة يتقاضاها البنك مقابل تقديمه للعميل حق استخدام مبلغ معين خلال فترة معينة، وهي استعداد للمداينة فلا يجوز أخذ عوض عنها.

5 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١١٠، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١١٠، بتصرف.

7 المرجع السابق، ص ١١٠، بتصرف.

8 المرجع السابق، ص ١١٠.

ح . إذا كانت السلعة مشتراة بالأجل فيجب الإفصاح عن ذلك للآمر بالشراء¹ .

خ . يجب أن تصرح المؤسسة عند التعاقد بتفاصيل المصروفات التي ستدخلها في الثمن² .

د . يجوز للمؤسسة أن تضيف إلى ثمن السلعة المصروفات المالية المباشرة مما جرى العرف على اعتبارها من التكلفة كالنقل والتخزين والتأمين ورسوم الاعتماد المستندي، ليس لها أن تضيف المصروفات المالية غير المباشرة كأعمال موظفي المؤسسة ونحو ذلك³ .

ذ . يجب أن يكون الثمن والربح في بيع المربحة للآمر بالشراء معلوماً ومحدوداً للطرفين، ولا يجوز بيان الثمن الإجمالي فقط⁴ .

ر . يجوز أن يكون الربح محددًا بمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية⁵ .

ز . يجوز الاتفاق بين المؤسسة والعميل على أداء دين المربحة بعملة أخرى مغيرة لعملة الدين إذا كان بسعر صرف يوم السداد، شريطة تسديد الدين بأكمله أو تسديد المقدار المتفق على مصارفته بحيث لا يبقى في الذمة شيء من المبلغ المتفق على مصارفته⁶ .

الضوابط الشرعية لمرحلة التملك والحيازة:

تتلخص ضوابط التملك والحيازة بما يلي :

1 المرجع السابق، ص ١١٤، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١١٤، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١١٤، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١١٤، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١١٤.

6 المرجع السابق، ص ١١٦، بتصرف.

ا. يجوز للمؤسسة أن تشتري السلعة بشرط الخيار لمدة معلومة، ويسقط الخيار بانتهاء المدة أو بالبيع للأمر بالشراء¹.

ب. لا يجوز للمؤسسة أن تبيع السلعة للأمر بالشراء قبل تملكها وحيازتها وقبضها².

ت. يجوز للمؤسسة أن تشتري السلعة من المورد بنفسها أو عن طريق وكيل، أو بتوكيل الأمر بالشراء عند الحاجة الملحة وعندئذ يشترط الفصل بين ضمان المؤسسة و ضمان الوكيل وذلك بتخلل مدة بين تنفيذ الوكالة وإبرام عقد المراجعة من خلال إشعار التنفيذ من العميل وإشعار البيع من البنك³.
ث. في حال توكل الأمر بالشراء بشراء السلعة نيابة عن البنك يشترط: أن تباشر المؤسسة دفع الثمن بنفسها، وأن تحصل من البائع على وثائق تؤكد حقيقة البيع، وأن لا يتولى الوكيل البيع لنفسه⁴.

ج. الأصل أن تكون الوثائق والعقود والمستندات الصادرة عند إبرام عقد الشراء باسم المؤسسة وليس العميل، حتى لو كان الأخير وكيلاً عنها⁵.

ح. يجب التحقق من قبض المؤسسة للسلعة قبضاً حقيقياً أو حكماً قبل بيعها لعميلها بالمراجعة للأمر بالشراء⁶.

1 المرجع السابق، ص ١١٠، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١١٠، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١١٢، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١١٢، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١١٢.

6 المرجع السابق، ص ١١٢.

خ. قبض المؤسسة للسلعة يختلف بحسب العرف وينقسم إلى قبض حسي وحكمي،

ويتحقق القبض الحسي في حالة الأخذ باليد أو النقل أو التحويل إلى حوزة القابض،

أما القبض الحكمي فيتحقق بالتخلية مع التمكن من التصرف ولو لم يوجد القبض حساً فقبض العقار يكون بتخليته وإمكانية التصرف به¹.

د. يجوز إنشاء عقد المرابحة بعد تسلّم المؤسسة أو وكيلها لمستندات الشحن أو شهادات التخزين وإن لم يتم استلام البضاعة لأنه يعتبر من القبض الحكمي².

ذ. الأصل أن تتسلم المؤسسة السلعة بنفسها حتى تنتقل إلى ضمانها ويجوز توكيل غيرها للقيام بها³.

الضوابط الشرعية لمرحلة البيع للآمر بالشراء:

تتلخص ضوابط البيع للآمر بالشراء بما يلي:

أ. يجوز للمؤسسة أن تأخذ عربوناً من العميل الأمر بالشراء بعد عقد المرابحة، ولا يجوز في مرحلة الوعد، والأولى أن تتنازل المؤسسة عما زاد عن الضرر الفعلي⁴.

1 المرجع السابق، ص ١١٣، بتصريف.

2 المرجع السابق، ص ١١٣، بتصريف.

3 المرجع السابق، ص ١١٣، بتصريف.

4 المرجع السابق، ص ١١١، بتصريف.

ب. لا يجوز للمؤسسة اعتبار عقد المرابحة للآمر بالشراء مبرماً تلقائياً بمجرد تملكها للسلعة.

ت. لا يجوز للمؤسسة إلزام العميل الأمر بالشراء بتوقيع عقد المرابحة وتسليم السلعة¹، وفي حال الوعد الملزم يمكن للمؤسسة أن تعوض الضرر الفعلي من هامش الجدية والرجوع على المشتري بالباقي إن لم يكف الثمن².

ث. يجوز أن تشترط المؤسسة في عقد المرابحة بأنه إذا امتنع العميل عن تسليم السلعة، فإن لها فسخ العقد وبيع السلعة على حسابه واستيفاء مستحقاته من الثمن والرجوع على المشتري بالباقي إن لم يكف الثمن³.

ج. يجوز للمؤسسة في عقد المرابحة أن تشترط البراءة من جميع عيوب السلعة أو بعضها، وفي هذه الحال يفضل تفويض العميل بالرجوع على البائع الأول بشأن التعويض عن العيوب الثابتة للمؤسسة، وفي حال عدم اشتراط المؤسسة البراءة من العيوب فإن مسؤوليتها تقتصر على العيوب الخفية القديمة دون الحادثة⁴.

ح. يجوز للمؤسسة أن تشترط على العميل حلول جميع الأقساط قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر، وهذا يكون بإحدى الصور الآتية:

1 تطبيق الوعد في حالة النكول لا تكون بإلزام الواعد بتطبيق وعده (فإنما البيع عن تراض)، إنما تقتصر على تعويض الموعود عن الضرر الذي تحمله بناء على تنفيذ مقتضى الوعد ودخوله بمعاملة مالية بناء على الوعد.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١١٤، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١١٥، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١١٥، بتصرف.

١ . الحلول تلقائياً بمجرد تأخر السداد مهما قلت مدته .

٢ . أن يكون الحلول بالتأخر عن مدة معينة .

٣ . أن تحل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة .

وللمؤسسة أن تتنازل في هذه الحالات عن جزء من المستحقات¹ .

خ . لا يجوز اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة إلى العميل إلا بعد سداد الثمن² .

د . يجوز النص على التزام المشتري بدفع مبلغ معين أو نسبة مئوية من الدين تصرف في وجوه الخير في حال تأخره عن السداد³ .

الضوابط الشرعية لسداد الأقساط :

تتلخص ضوابط سداد الأقساط بما يلي :

أ . لا يجوز تأجيل موعد أداء الدين مقابل زيادة في مقداره (جدولة الدين)
سواء كان المدين موسراً أم معسراً⁴ .

ب . يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد⁵ .

1 المرجع السابق، ص ١١٥ .

2 المرجع السابق، ص ١١٦ .

3 المرجع السابق، ص ١١٦ .

4 المرجع السابق، ص ١١٦ .

5 المرجع السابق، ص ١١٦ .

ت. إذ حصلت المؤسسة على حسم من البائع على السلعة المباعة نفسها ولو بعد العقد فإن العميل يستفيد من ذلك الحسم فيخفض الثمن الإجمالي بنسبة الحسم¹.

هذه هي الضوابط والمعايير الشرعية التي يأخذ بها المصرف، ولا يجوز له العدول عنها مطلقاً، وإجراءات التنفيذ والتدقيق مهمتهما تطبيق ومراقبة هذه المعايير.

المطلب الثاني: الضوابط الرقابة لتنفيذ المراجعة.

إن عمل المراجع أو المدقق الشرعي ينحصر في التأكد من تمسك والتزام البنك بالأحكام الشرعية، ولا يمكن أن يكون البنك إسلامياً إلا بوجود نظام رقابي إسلامي متكامل، ومن ضمن هذا النظام وجود هيئة المراجعة والتدقيق الشرعي فيه. ويعتبر تطبيق الأحكام الشرعية في البنك من مسؤولية الإدارة، لذلك لا بد من وجود ضوابط شرعية في البنك غير المراجعة والتدقيق الشرعي، تضمن التزامه بالأحكام الشرعية، وسوف يذكر الباحث في كل تمويل الضوابط الرقابية المتعلقة به.

الضوابط الرقابية للتمويل بالمراجعة هي:

١. قيام الهيئة الشرعية للفتوى في البنك بإصدار فتاوى وقرارات وتوصيات تشمل جميع ما يلزم العمل وفق تمويل المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.

¹ المرجع السابق، ص ١١٤.

ب . جمع الفتاوى والقرارات والتوصيات المتعلقة بالمرابحة وتنظيمها وتنسيقها كضوابط شرعية لتعتبر مرجعاً للبنك، ويمكن توزيعها على العاملين في البنك لدراستها وفهمها .

ج . وجود إجراءات تنفيذية للعمليات الشرعية، وهي ما يعرف بالدليل العملي للإجراءات، فلا يمكن ضمان عدم الوقوع في أخطاء شرعية إلا بوجود دليل عملي يبين إجراءات واضحة وكاملة وشاملة للتنفيذ من بدايتها إلى نهايتها بحيث لا تترك للموظفين مجالاً للوقوع بالخطأ .

د . إنشاء عقود ومستندات المرابحة واعتمادها وإلزام الموظفين بها بحيث تأخذ كلها نمطاً موحداً، وهي مستند طلب شراء، ومستند عرض أسعار، ومستند وعد بالشراء، وعقد شراء، وعقد بيع مرابحة .

هـ . الفصل بين وظيفتي الشراء والبيع، بحيث يكون الموظف الذي يقوم بشراء السلعة للواعد بالشراء، غير الموظف الذي يقوم ببيعها مرابحة للعميل، لضمان عدم تساهل الموظف بالبيع قبل التملك .

والفصل بين وظيفتي الحيازة والبيع، بحيث يكون الموظف الذي يقوم بحيازة وقبض السلعة، غير الموظف الذي يقوم ببيعها مرابحة للعميل، لضمان عدم تساهل الموظف بالبيع قبل القبض .

فيجب الفصل بين وظيفتي الشراء والحيازة وبين وظيفة البيع .

وهذا مثال لعملية الفصل بين الإجراءات والوظائف¹ .

¹ مشعل، د. عبد الباري، كتاب الرقابة والتدقيق الشرعي للمحترفين، ص: ١٧٣ .

المرحلة	الموظف / القسم	الخطوة الإجرائية
١ .	خدمات العملاء	طلب شراء وعرض السعر
٢ .	الائتمان	الموافقة / الرفض
وفي حال الموافقة الائتمانية على تمويل العميل نتابع:		
٣ .	خدمات العملاء	تبليغ العميل
٤ .	المشتريات / التوريد	الشراء
٥ .	المعاينة	الحياسة
٦ .	المبيعات	عقد البيع وأمر التسليم
٧ .	التحصيل	متابعة السداد
٨ .	القانونية	التأخر عن السداد

جدول رقم (١)

و. الرقابة الآلية للمرابحة¹: في ظل بيئة العمل من خلال الحاسب الآلي لا بد من استغلال هذه الإمكانيات في تفعيل الرقابة الداخلية وزيادة كفاءتها، بحيث تكون أكثر قدرة على منع المخالفات، وذلك بتحول الضوابط الرقابية اليدوية إلى ضوابط آلية، دون أن تترك الخانات أو الإجراءات ذات الأثر الشرعي متاحة للتنفيذ الحر وإنما يجب تثبيتها في الأنظمة الآلية "افتراضية" بحيث لا يمكن التلاعب بها².

¹ وهذه الرقابة تكون عند اعتماد الحاسب الآلي في معاملات البنك، وتنفيذ العقود عليها.
² مشعل، د. عبد الباري، كتاب الرقابة والتدقيق الشرعي للمحترفين، ص: ٤٤.

والرقابة الآلية التي تضمن تطبيق المعايير الشرعية للمرابحة هي :

- عدم فتح نافذة بيع مرابحة إلا بعد إغلاق نافذة الشراء، خروجاً من بيع ما لم يملك .
- عدم إغلاق نافذة الشراء إلا بعد تحديد خيار "تم القبض"، خروجاً من بيع ما لم يقبض .
- في نافذة البيع مرابحة يجب تفصيل السعر وعدم جمعه، بجعل خيار "لثمن" وخيار "للربح"، حتى يكون الثمن والربح معلومين .
- عدم إغلاق نافذة البيع مرابحة إلا بعد تحديد جميع الخيارات .
- إلغاء أي نافذة أو خانة تؤدي إلى أخذ أي نوع من أنواع الفوائد .
- في نافذة بيع مرابحة، في خيار "تاريخ البيع" عدم قبول تاريخ مماثل أو سابق لتاريخ الشراء في نافذة "الشراء" .

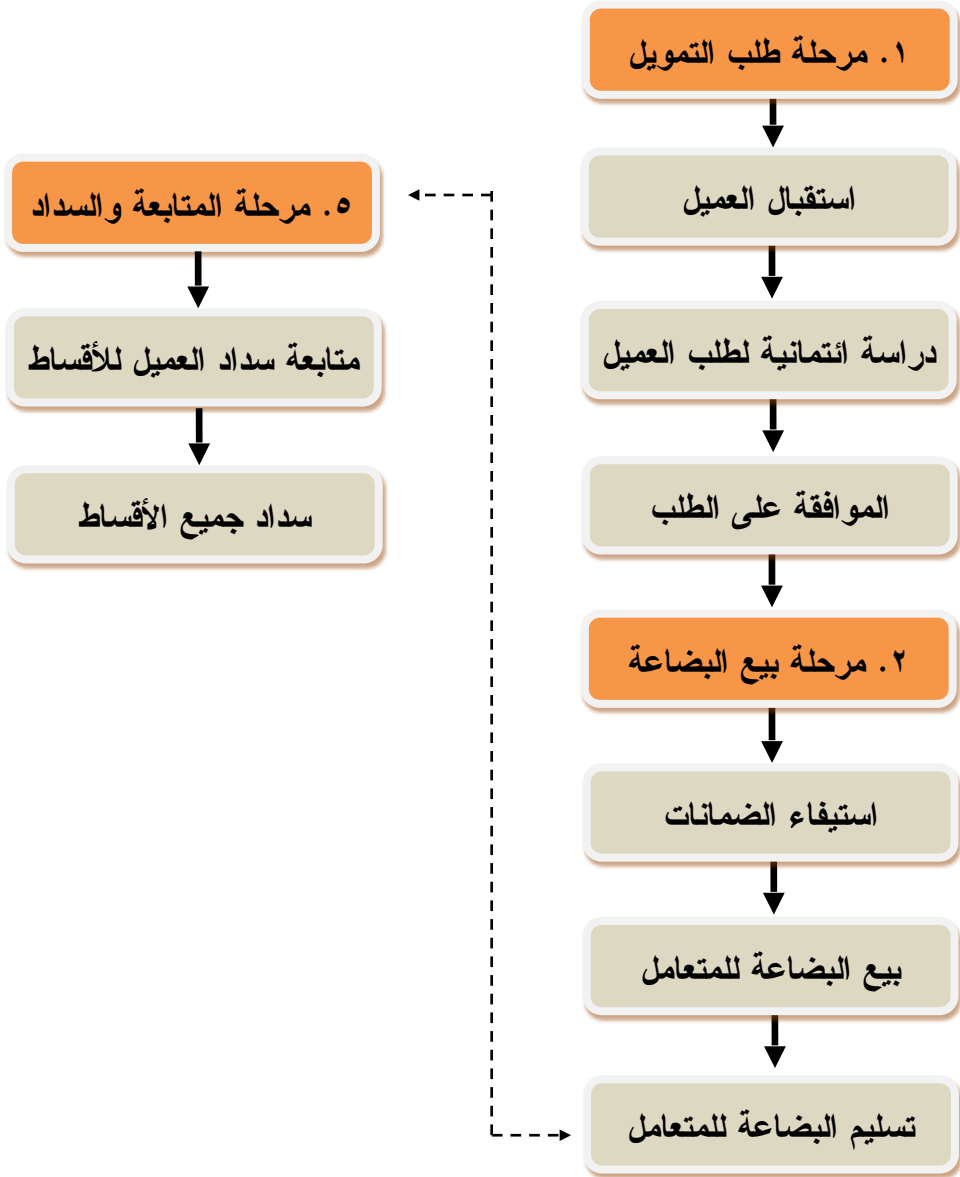
ز . معرفة الموظفين بالضوابط الشرعية لبيع المرابحة، فمن مسؤولية الإدارة إقامة دورات تدريبية للموظفين الذين يقومون بإجراء تمويل المرابحة .

تشمل هذه الضوابط الرقابة السابقة من حيث التخطيط وإنشاء النماذج والعقود والبرامج، ورقابة التنفيذ من حيث الإجراءات والمراحل .

المطلب الثالث : إجراءات تنفيذ المرابحة .

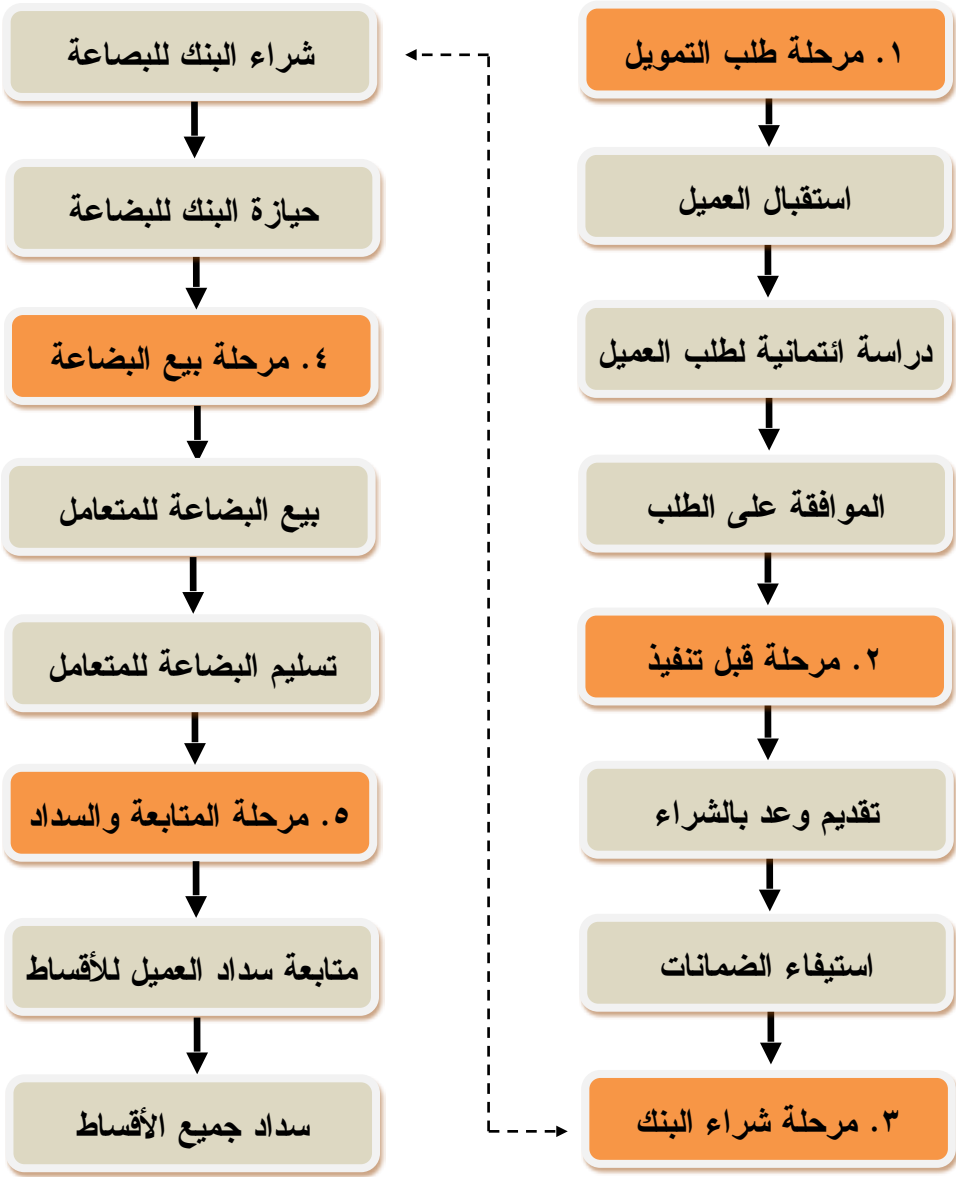
قبل البدء بدليل إجراءات تنفيذ المرابحة سوف يقوم الباحث بوضع تمثيل بياني لمعرفة خطوات تسلسل تنفيذ الإجراءات .

• المراجعة البسيطة بيانياً:



الشكل رقم

• المراجعة للآمر بالشراء بيانياً:



شكل رقم (٨)

دليل إجراءات تنفيذ المراجعة :

في هذا الدليل يقوم الباحث بالجمع بين ثلاثة منتجات :

- المراجعة العادية (البسيطة) .
- والمراجعة للآمر بالشراء في حال كان الوعد ملزماً .
- والمراجعة للآمر بالشراء في حال لم يكن الوعد ملزماً .

وسوف يتحدث الباحث عنهم جميعاً كمنتج واحد مع الإشارة للأمور التي ينفرد بها كل منتج .

المرحلة الأولى : مرحلة طلب التمويل مراجعة .

أولاً : استقبال العميل وتحديد نوع التمويل وتقديم الطلب

- ١ . الترحيب بالمتعامل ومقابلته ببشاشة والاهتمام به .
- ٢ . تحديد طلب العميل سواء كانت من مراجعة مركبات أو بضائع أو عقار أو غير ذلك .
- ٣ . توضيح الشروط والضمانات المطلوبة طبقاً لنوع المراجعة .
- ٤ . إبلاغ العميل بنسبة المراجعة والدفعة الأولى والقسط الشهري وعدد الدفعات .

في حال موافقة العميل :

- ٥ . يتم استيفاء الوثائق الثبوتية، ومستند وكالة أو شراكة في حال وجودهما .

٦ . بيان الوضع المالي للعميل، وهو ما يعرف بملاءة العميل وقدرته على الوفاء¹.

٧ . في المراجعة للآمر بالشراء بنوعيتها، يقوم العميل بتقديم طلب إلى البنك يتضمن الرغبة بشراء بضاعة ما مع ذكر المواصفات ذكراً تفصيلاً منعاً للغرر، كذكر مواصفات المركبات على النحو التالي: نوع / لون / بلد المنشأ / رقم المحرك / حجم / تاريخ الصنع.

٨ . يرفق العميل عرضاً لسعر البضاعة من المورد، سواء كانت موجهة باسم العميل أو اسم البنك.

٩ . عرض الطلب على الجهة المسؤولة لدراسته.

ثانياً: الموافقة على الطلب

يقوم المسؤول بالتأكد من أن الوثائق السابقة والبيانات المالية والضمانات المقدمة مطابقة لسياسة البنك.

بعد الاطلاع على الطلبات، تُقسَّم الطلبات إلى قسمين:

- طلبات مرفوضة: وفي هذه الحالة يُبلِّغ العميل بعدم الموافقة على الطلب وتذكر له الأسباب.

1 وملاءة العميل تختلف من بنك لآخر بحسب الشروط، ويكون ذلك إما:

1. بطلب وثيقة إثبات كشف شهري أو سنوي بالنسبة للتجار وأصحاب الصناعات الحرة.
2. وإما بطلب وثيقة إثبات مقدار الراتب الشهري من رب العمل بالنسبة للموظفين.
وقد يضاف شروطاً أخرى، حيث يفرض القانون السوري أن لا يتجاوز القسط الشهري نسبة ٤٠٪ من الراتب.

- طلبات موافق عليها: في هذه الحالة يُبلَّغ العميل بالموافقة على الطلب ويطلب منه تكملة الإجراءات .

المرحلة الثانية: مرحلة قبل شراء البنك للبضاعة .

ثالثاً: تقديم وعد بالشراء

في المرابحة للأمر بالشراء إن كان الوعد ملزماً، يقوم العميل بالتوقيع على طلب ينص على الوعد بشراء البضاعة إذا قام البنك بتملكها، وكانت مطابقة للمواصفات، ويذكر في الطلب نسبة الربح ومدة السداد ومقدار الدفعة الأولى وعدد الدفعات .

رابعاً: استيفاء الضمانات

الضمانات التي يأخذها البنك الإسلامي على خمسة أنواع:

- ضمانات رهنية: وهي إما أن تكون:

رهن نفس العين، أي السلعة المشتراة مرابحة .

٢ . أو رهن غير العين، أي غير السلعة المشتراة مرابحة كرهن عقار أو غيره .

وفي كلا نوعي الرهن لا بد أن يكون هنالك عقد رهن مستقل يذكر فيه المرهون ومقدار المديونية ومدة السماح قبل استخدام الرهن عند تخلف السداد . ويجوز أن يشترط البنك على الراهن بيع المرهون عند التخلف عن السداد دون الرجوع إلى القضاء .

- ضمانات كفالية: وتنقسم إلى نوعين:

١ . كفالة بنكية: هي الكفالة التي يقدمها بنك آخر .

٢. أو كفالة شخصية: هي الكفالة التي يقوم بتقديمها شخص معروف لدى البنك الإسلامي الممول إما لكونه صاحب سمعة حسنة أو لكونه عميل مليء، ويمكن للبنك أن يحجز مقدار الدين من حساباته.

وفي كلا نوعي الكفالة لا بد أن يكون هنالك مستند مقدم من الكفيل "سواء كان مؤسسة أو شخصاً" إلى البنك بنوع الكفالة ومقدارها.

- ضمانات حجز مديونية: وهي أن يقوم البنك بتجميد حساب العميل الاستثماري بمقدار الدين ومنعه من السحب منه إلى أن يؤدي مديونيته. وبحال تجميد سحب الحساب الاستثماري فإن ربحه سيكون للعميل بعد حسم نسبة البنك منه باعتباره مضارباً.

وفي هذا النوع من الضمان لا بد أن يكون هنالك مستند بالحجز يذكر فيه سبب الحجز ومقداره.

- ضمانات سندات أو شيكات لأمر: يقوم العميل بالتوقيع على سندات لأمر أو شيكات لصالح البنك بمقدار المديونية التي ستنشأ بعد عقد المراجعة للأمر بالشراء مقسمة على مقدار الأقساط لاستخدام هذه الشيكات في مواعيدها.

- دفع هامش الجدية: يقوم العميل الواعد بالشراء بدفع مبلغ من المال كأمانة لإثبات جدية العميل في الشراء ولا يعتبر هذا المبلغ من ثمن السلعة، بينما يجوز اعتباره من ثمنها بعد إنشاء عقد البيع.

المرحلة الثالثة: مرحلة شراء البضاعة.

هذه المرحلة –التي تتضمن شراء البنك للبضاعة وقبضها– تكون في حال كانت المرابحة للآمر بالشراء بوعده ملزم أو غير ملزم، أما في المرابحة البسيطة فإن البضاعة في الأصل تكون بملك وضمن البنك، ثم يتقدم العميل لشرائها منه مرابحة .

خامساً: شراء البنك للبضاعة

يمر شراء البنك للبضاعة بثلاثة مراحل :

- مرحلة قبل شراء البضاعة، يجب التأكد من :
 - وثيقة إثبات ملكية البضاعة للبائع الأول (المورد) .
 - أن لا يكون المورد هو نفسه الأمر بالشراء أو وكيله أو شريكاً له في السلعة .
 - معاينة وتقييم البضاعة حسب المواصفات المطلوبة والتمن من الأمر بالشراء، ولا بد من التفاوض مع المورد للحصول على أفضل سعر .
- مرحلة شراء البضاعة، يجب التأكد من :
 - كتابة عقد شراء بين البنك والمورد يُذكر فيه البضاعة والتمن والتاريخ، ومكان التسليم، أو إرسال فاتورة شراء باسم البنك صادرة عن مورد البضاعة .
 - أما في حالة الاعتماد المستندي فيجب التأكد من أنه فتح باسم البنك وأن بوالص التحصيل صادرة باسمه .

- لا مانع من إثبات خيار الشرط مع البائع في حين لو تخلف العميل عن شراء السلعة كان بإمكان البنك ردها للبائع، وهذا في حال كان الوعد غير ملزم.

■ مرحلة بعد شراء البضاعة، يجب التأكد من:

- إجراء التأمين على البضاعة باسم البنك ولصالحه.

سادساً: حيازة البنك للبضاعة

- يقوم البنك باستلام وحيازة البضاعة بأحد الأشكال التالية:
 - حقيقياً كالأخذ أو النقل أو التحويل كما في المركبات.
 - أو اعتبارياً بالتخلية والقدرة على التصرف فيه كما في العقار.
 - أو حكماً كتسلم مستندات الشحن عند شراء البضائع من السوق الخارجية أو تسلم شهادات التخزين.
- والمقصود بالقبض هو دخول البضاعة في حيازة وضممان البنك، فيمكن أن تدخل في حيازته وهي في مستودع المورد إذا فرزت.
- إجراء معاينة البضاعة المستلمة ومقارنتها بالموصفات المطلوبة.
- يقوم موظف البنك بعد القبض والمعاينة بالختم على المستند بختم "تم الاستلام" وختم "تمت المعاينة" ثم يقوم بتدوين التاريخ.

المرحلة الرابعة: مرحلة بيع البضاعة مربحة.

سابعاً: بيع البضاعة مربحة للعميل

يبيع البنك بضاعة المربحة بثلاثة مراحل:

- مرحلة قبل بيع البضاعة مرابحة، يجب التأكد من :
 - من أن البنك قام بسداد قيمة البضاعة كاملة للمورد، أما إذا كانت مشتراة بالتقسيط فيجب تبيان ذلك للعميل .
 - التأكد من أن تاريخ شراء البنك للبضاعة من المورد وتاريخ قبض البنك لها يسبق تاريخ إنشاء عقد المرابحة مع العميل .
 - مرحلة بيع البضاعة مرابحة :
 - يقوم البنك بإنشاء عقد بيع مرابحة بينه وبين العميل، يُذكر فيه البضاعة بوصف كامل، و ثمنها الحقيقي، وتكلفتها، ونسبة أو مقدار الربح، ومكان تسليمها .
 - لا مانع من أخذ البنك العربون بعد عقد المرابحة، لأخذ مقدار الضرر الفعلي في حال نكول العميل عن الشراء .
 - مرحلة بعد بيع البضاعة مرابحة :
 - يقوم المشتري بالتأمين على البضاعة، أو يقوم البنك بالتأمين لحساب المشتري .
 - يقوم الموظف بإنشاء ذمة مستقلة عن الدين للعميل، يُذكر فيها سبب الدين ومقداره ووقت سداده، فلا يعتبر العميل مديناً للبنك في العمليات الحسابية إلا بعد عقد البيع .
- ثامناً : تسليم البضاعة إلى العميل

بعد إنشاء عقد المرابحة يقوم البنك بتسليم البضاعة أو تخليتها للعميل، مع ضرورة التأكد من:

■ أن تاريخ استلام العميل للبضاعة يتأخر عن تاريخ شراء البنك للبضاعة من المورد واستلامها وتملكها.

■ أن تاريخ استلام العميل للبضاعة يتأخر عن تاريخ عقد المرابحة.

■ أن البضاعة قد انتقلت إلى ملك العميل سواء تم ذلك رسمياً وهو الأفضل أو لم يتم، ويبقى ثمنها في ذمته.

المرحلة الخامسة: مرحلة المتابعة والسداد.

تاسعاً: متابعة العميل لسداد الأقساط

يقوم البنك بإنشاء لجنة تشرف¹ على التزام العميل بسداد الأقساط في مواعيدها المحددة، فإذا تخلف العميل يقوم البنك باستخدام الضمانات بحسب الاتفاق.

لا يجوز للمصرف مطلقاً أن يأخذ فوائد في حال تأخر العميل عن السداد، كما لا يجوز زيادة المبلغ مقابل تأجيل السداد.

إذا تم الاتفاق على التبرع بمبلغ من المال في حال التأخر فإنه يصرف في وجوه الخير بإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

يجوز وبدون اشتراط مسبق أن يتنازل المصرف عن جزء من الثمن عند تعجيل العميل للدفع.

عاشراً: سداد جميع الأقساط

¹ ويمكن أن تقوم بالمتابعة إحدى أقسام الإدارة المالية أو خدمة الزبائن في البنك.

بعد سداد العميل جميع الأقساط التي عليه، تبرأ ذمة العميل من الدين، وتنتهي
علاقته بالبنك .

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للمرابحة

في هذه المرحلة يُعرّف مدى فاعلية نظام الرقابة وقوته، فالتدقيق جزء أساسي من نظام الرقابة حتى أن التدقيق يسمى بالرقابة اللاحقة.

و المدقق ليس عمله اكتشاف الأخطاء بقدر ما هو العمل على منع حدوثها، فالمدقق إما أن يبين أماكن الضعف في نظام الرقابة قبل وقوع الأخطاء، أو أن يقترح علاجها بعد الوقوع وفي الحالتين يكون الهدف الأساسي هو تقوية نظام الرقابة إلى أن يصل إلى مرحلة يمنع وقوع الأخطاء.

يقترح الباحث استمارة فيها الإجراءات الأساسية لصحة عقد المrabحة، وهي خلاصة ما سبق من إجراءات التنفيذ والتدقيق للمرابحة.

● استمارة المrabحة العادية:

استمارة التدقيق الشرعي للمrabحة العادية	
رقم العملية:	تاريخ ملك البنك للبطاعة: / /
اسم العميل:	الساعة:
اسم الموظف:	تاريخ البيع: / / الساعة:
	تاريخ التسليم: / / الساعة:
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.

تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازاة من الهيئة.	
تأكد من ملء جميع بيانات النماذج.	
التأكد من أن البضاعة في ملك البنك قبل إنشاء عقد المرابحة.	قبل عقد المرابحة
التأكد من أن البضاعة ليست ذهباً أو فضة.	
التأكد من الثمن الحقيقي للبضاعة.	عقد المرابحة
التأكد من صحة عقد المرابحة من الناحية الشرعية.	
التأكد من أنه تم فصل الثمن عن التكلفة عن الربح في المرابحة.	
التأكد من صحة الضمانات.	
التأكد من أن البنك لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً.	عند النكول أو التأخير
تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير.	

جدول رقم (٧)

● استثمارة مرابحة الأمر بالشراء:

استثمارة التدقيق الشرعي لمرابحة الأمر بالشراء	
رقم العملية:	تاريخ الشراء: / /
اسم المورد:	تاريخ القبض: / /
اسم العميل:	تاريخ البيع: / /
اسم الموظف:	تاريخ التسليم: / /
ضع <input type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	

الإجراء	المرحلة
تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.	
تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.	
تأكد من ملء جميع بيانات النماذج.	
التأكد من عدم وجود ما يفيد ارتباط قائم بين العمل والمورد.	طلب التمويل مرابحة
التأكد من أن العميل غير المورد.	
التأكد من أن البضاعة ليست ذهباً أو فضة.	
التأكد من أن العميل لم يصدر منه جواباً بالقبول من المورد.	
التأكد من صحة عقد الشراء من الناحية الشرعية.	عقد الشراء
التأكد من أن فاتورة الشراء أو بوالص التحصيل صادرة باسم البنك أو أن الاعتماد المستندي فتح باسم البنك.	
التأكد من استلام ومعاينة البنك للبضاعة.	
التأكد من تسديد قيمة البضاعة للمورد أو بيان ذلك للعميل.	
التأكد من أن تاريخ المرابحة بعد تاريخ شراء السلعة.	عقد المرابحة
التأكد من أن تاريخ المرابحة بعد تاريخ قبض السلعة.	
التأكد من عدم وجود حسم من المورد على البضاعة.	
التأكد من صحة عقد المرابحة.	
التأكد من أنه تم فصل الثمن عن التكلفة عن الربح في المرابحة.	
التأكد من صحة الضمانات.	

التأكد من أن البنك لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً.	عند النكول أو التأخير
تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير.	

جدول رقم (٨)

الفصل الثالث

الدليل العملي لإجراءات الإجارة

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مقدمة عن الإجارة .

المبحث الثاني : إجراءات تنفيذ الإجارة .

المبحث الثالث : إجراءات التدقيق الشرعي للإجارة .

المبحث الأول: مقدمة عن الإجارة

المطلب الأول: تعريف الإجارة

تعريف الإجارة: هي عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم¹.

فالإجارة هي اسم للعقد الذي تباع فيه منفعة العقار فقط مع احتفاظ المالك بملكية الرقبة، فالمقود عليه هو المنفعة فقط، وتتميز الإجارة عن غيرها في:

- أنها تمكن أساساً من حيازة واستخدام الأصول التي يحتاج إليها الأفراد دون الحاجة إلى ضخ سيولة كبيرة.
- لا تنقل ملكية العين إنما تنقل ملكية المنفعة.
- إن الربح فيها مستقل عن القيمة المقابلة للعين، وهو عبارة عن أجر يحصل مع تجدد المنفعة.
- أنها مرتبطة بالزمن (غير حالة) وهي عادة متوسطة الأجل.

المطلب الثاني: أنواع الإجارة.

تنقسم الإجارة من حيث نوع المحل المعقود عليه إلى نوعين:

الإجارة على المنافع: المعقود عليه في هذا النوع من الإجارة هو المنفعة، كإجارة الدور والمنازل والحوانيت والضياع، والدواب للركوب والحمل، والثياب والحلي

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٦٥.

لللبس، والأواني وغيرها، حيث يتم دفع هذه الأعيان لمن يستخدمها لقاء عوض معلوم¹.

الإجارة على الأعمال (عمل الإنسان): هي التي تعقد على عمل معلوم كبناء وخياطة وحمل إلى موضع معين وصبغة ثوب وإصلاح حذاء ونحوه². والمقصود بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في هذا البحث هو الإجارة على منافع الأعيان.

وتنقسم الإجارة من حيث تعيين المحل وعدم تعيينه إلى نوعين:

إجارة معينة: هي التي يكون محلها معيناً بالرؤية والإشارة إليه أو نحو ذلك مما يميزها عن غيرها، بحيث يتمكن المستأجر من استيفاء المنفعة المعينة والمعروفة، كإجارة هذه السيارة شهراً وإجارة هذا البيت عاماً.

إجارة موصوفة بالذمة: هي التي يكون محلها غير معين بل موصوف بصفات يتفق عليها مع التزامها في الذمة، بحيث لا يقتضي قيام المؤجر بتسليم عين معينة للمستأجر، كاستئجار سيارة صفتها كذا شهراً.

المطلب الثالث: حكم الإجارة.

الإجارة مشروعة بالقرآن والسنة والإجماع:

الدليل من القرآن الكريم:

1 الزحيلي، د. وهبة، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٩م، ص: ٤/٧٥٩.

2 الزحيلي، د. وهبة، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٩م، ص: ٤/٧٦٦.

قوله تعالى: قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (القصص ٢٦)، قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا (الكهف ٧٧)، فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (الطلاق ٦).

الدليل من السنة النبوية:

قوله صلى الله عليه وسلم: « من استأجر أجييراً فليعلمه أجره»¹ وقوله صلى الله عليه وسلم: « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»²، وقوله صلى الله عليه وسلم: « قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة؛ رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجييراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»³.

الدليل من الإجماع:

قال الإمام الشافعي رحمه الله: فمضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدٍ علمناه في إجازتها وعوام الفقهاء الأمصار⁴.

المطلب الرابع: تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك.

¹ ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد الرياض، ط ١ عام ١٤٠٩هـ، حديث رقم: ٢١١٠٩.

² البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، حديث رقم: ١١٤٣٤.

³ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية ط ١ / ٢٠٠١م، حديث رقم: ٢٢٢٧.

⁴ الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، دار المعرفة بيروت، ١٣٩٣هـ، ج ٤، ص: ٢٥.

الإجارة المنتهية بالتملك: هي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها¹.

طريقة تملك العين المؤجرة للمستأجر:

جاء في معيار الإجارة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تمليك العين المؤجرة في الإجارة المنتهية بالتملك²:

يجب في الإجارة المنتهية بالتملك، تحديد طريقة تملك العين للمستأجر بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة، ويكون بإحدى الطرق الآتية:

(أ) وعد بالبيع بثمن رمزي، أو بثمن حقيقي، أو بتعجيل أجرة المدة الباقية، أو بسعر السوق.

(ب) وعد بالهبة.

(ج) عقد هبة معلق على شرط سداد الأقساط.

وفي حالات إصدار وعد بالهبة أو وعد بالبيع أو عقد هبة معلق بمستندات مستقلة لا يجوز أن يذكر أنها جزء لا يتجزأ من عقد الإجارة المنتهية بالتملك.

فعقد الإجارة المنتهية بالتملك متضمن أمرين:

● عقد الإجارة.

● الوعد من المصرف بالبيع أو الهبة.

الوعد ملزم:

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٦٥.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المراقب والمدقق الشرعي، ص: ٧٤.

جاء في معيار الإجارة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية¹ :
الوعد بالتمليك بإحدى الطرق المذكورة في البند ١ / ٨ ملزم لمن صدر منه، ويجب
أن يقتصر الوعد الملزم على طرف واحد، أما الطرف الآخر فيكون مخيراً؛ تجنباً
للمواعدة الملزمة للطرفين الممنوعة؛ لأنها حينئذ في حكم العقد .

١: والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المراقب والمدقق الشرعي، ص: ٧٤.

المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الإجارة

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للإجارة

الضابط هو الحكم الشرعي المستخلص من الفتاوى الشرعية للبنك الإسلامي، ولا بد قبل وضع الدليل العملي من تحويل نتائج الفتاوى الشرعية إلى ضوابط تناسب إجراءات التطبيق والتنفيذ ومعرفة الحكم الشرعي بسهولة. قام الباحث بتقسيم الضوابط الشرعية إلى سبعة مراحل:

- الضوابط الشرعية للوعد بالاستئجار.
- الضوابط الشرعية لتملك العين أو المنفعة.
- الضوابط الشرعية لعقد الإجارة.
- الضوابط الشرعية للمنفعة والعين المؤجرة.
- الضوابط الشرعية للأجرة.
- الضوابط الشرعية لضمانات مديونية الإجارة ومعالجتها.
- الضوابط الشرعية للإجارة المنتهية بالتمليك.

الضوابط الشرعية للوعد بالاستئجار:

تتلخص ضوابط الوعد بالاستئجار بما يلي:

١. يجوز أن يطلب العميل من المؤسسة تملك العين أو المنفعة مما يرغب باستئجاره¹.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٣٤، بتصرف.

ب. يجوز للمؤسسة أن تأخذ من العميل مبلغاً نقدياً يسمى "هامش الجديدة" في حال كان الوعد ملزماً، ويكون أمانة لدى المؤسسة، وفي حال النكول تستوفي منه التعويض عن الضرر الفعلي فقط –وهو الفرق بين تكلفة السلعة وبيعها أو إجارتها–، وفي حال التنفيذ يعتبر جزءاً من الثمن أو يعاد للعميل¹.

الضوابط الشرعية لتملك العين أو المنفعة:

تتلخص ضوابط التملك بما يلي:

- أ. يشترط لصحة عقد الإجارة أن يكون المؤجر مالكاً للعين أو منفعتها².
- ب. يصح التملك بعقد البيع ولو لم يتم تسجيله باسم المشتري مع حصول المشتري على سند ضد لتقرير الملكية الحقيقية له³.
- ج. يجوز إيجار العين المستأجرة (التأجير من الباطن) ما لم يمنع المالك ذلك⁴.
- د. يجوز للمستأجر إجارة العين لمالكها نفسه إذا كانت الأجرتان معجلتين ولا يجوز ذلك إذا كان يترتب عليها عقد عينة⁵.
- هـ. يجوز أن تقع الإجارة على موصوف في الذمة وصفاً منضبطاً، ولو لم يكن مملوكاً للمؤجر (الإجارة الموصوفة في الذمة)، ولا يشترط فيها تعجيل الأجرة ما لم تكن بلفظ السلم أو السلف⁶.

1 المرجع السابق، ص ١٣٤، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٣٥، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٣٥، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١٣٥، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١٣٥، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١٣٥.

و . يجوز للعميل أن يشارك المؤسسة في شراء العين التي يرغب في استئجارها ثم يستأجر حصة المؤسسة¹ .

ز . يجوز للمؤسسة توكيل أحد عملائها بأن يشتري لحسابها ما يحتاجه ذلك العميل من معدات وآليات ونحوها مما هو محدد الأوصاف والشمّن، بغية أن تؤجره المؤسسة تلك الأشياء بعد حيازة المؤسسة لها حقيقة أو حكماً، وهذا التوكيل مقبول شرعاً، والأفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير العميل المذكور إذا تيسر ذلك² .

الضوابط الشرعية لعقد الإجارة:

تتلخص ضوابط عقد الإجارة بما يلي:

- ا . عقد الإجارة عقد لازم لا يمكن فسخه أو تعديله إلا برضا الطرفين³ .
- ب . يجب تحديد مدة الإجارة، ويكون ابتداءها من تاريخ العقد⁴ .
- ت . يجوز تحديد مدة الانتفاع من تاريخ مستقبلي وتسمى (الإجارة المضافة)⁵ .
- ث . يجوز أخذ العربون في الإجارة عند إبرام عقدها، ويكون العربون جزءاً معجلاً من الأجرة في حال نفاذ الإجارة، وفي حال النكول يحق للمؤجر أخذ العربون . والأولى أن تتنازل المؤسسة عما زاد من العربون عن مقدار الضرر الفعلي : وهو الفرق بين الأجرة الموعود بها والأجرة المبرمة في العقد مع غير الواعد⁶ .

1 المرجع السابق، ص ١٣٥ .

2 المرجع السابق، ص ١٣٦ .

3 المرجع السابق، ص ١٣٦ ، بتصرف .

4 المرجع السابق، ص ١٣٦ ، بتصرف .

5 المرجع السابق، ص ١٣٦ ، بتصرف .

6 المرجع السابق، ص ١٣٦ .

- ج. في الإجارة المضافة للمستقيل يجوز ترادف الإيجارات¹.
- ح. لا يجوز إبرام عقد إجارة على عين مؤجرة لنفس المدة².
- خ. يجوز التشارك على منفعة معينة ثم تأجيرها³.
- د. ينتهي عقد الإيجار ببيع العين للمستأجر⁴.
- ذ. يجوز بيع العين المؤجرة لغير المستأجر بشرط رضا المشتري، ويحل محل المالك السابق في استحقاق الأجرة عن المدة الباقية⁵.
- ر. تنتهي الإجارة بالهلاك الكلي للعين في إجارة العين المعينة أو بتعذر استيفاء المنفعة؛ وذلك لفوات المنفعة المقصودة⁶.
- ز. يجوز اشتراط المؤجر فسخ العقد لعدم سداد المستأجر الأجرة أو تأخيرها⁷.
- س. لا تنتهي الإجارة بوفاة أحد المتعاقدين، على أنه يجوز لورثة المستأجر فسخ العقد إذا أثبتوا أن أعباء العقد أصبحت بسبب وفاة مورثهم أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أنها تتجاوز حدود حاجتهم⁸.

الضوابط الشرعية للمنفعة والعين المؤجرة:

تتلخص الضوابط العينية المؤجرة بما يلي:

-
- 1 المرجع السابق، ص ١٣٦، بتصرف.
 - 2 المرجع السابق، ص ١٣٧، بتصرف.
 - 3 المرجع السابق، ص ١٣٧، بتصرف.
 - 4 المرجع السابق، ص ١٤٠، بتصرف.
 - 5 المرجع السابق، ص ١٤٠.
 - 6 المرجع السابق، ص ١٤١.
 - 7 المرجع السابق، ص ١٤١.
 - 8 المرجع السابق، ص ١٤١.

ا. يشترط في العين المؤجرة أن تكون مباحة شرعاً وأن يمكن الانتفاع بها مع بقاء العين¹.

ب. لا يجوز للمؤجر أن يشترط براءته من عيوب العين المؤجرة التي تخل بالانتفاع، أو أن يشترط عدم مسؤوليته عما يطرأ على العين من خلل يؤثر في المنفعة المقصودة من الإجارة سواء أكان بفعله أم بسبب خارج عن إرادته².

ج. إن هلكت العين بتعدي المستأجر فإنه يضمنها بمثلها إن كان له مثل أو بقيمتها عند الهلاك³.

د. الصيانة الأساسية للعين على المؤجر، والصيانة العادية على المستأجر⁴.

هـ. ضمان العين على المؤجر وهي أمانة لدى المستأجر⁵.

و. هلاك العين يفسد الإجارة المعينة ويلتزم المؤجر بتوفير البديل في الإجارة الموصوفة في الذمة في حال الهلاك الكلي أو الجزئي إلا إذا تعذر البديل فينفسخ العقد⁶.

ز. في حالة هلاك العين الجزئي المخل بالمنفعة يحق للمستأجر فسخ الإجارة، ويجوز أن يتفقا في حينه على تعديل الأجرة في حالة الهلاك الجزئي للعين إذا تخلى المستأجر عن حقه في فسخ العقد، ولا يستحق المؤجر أجرة عن مدة التوقف

1 المرجع السابق، ص ١٢٧، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٢٧، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٤٠، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١٢٨، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١٢٨، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١٤٠، بتصرف.

عن الانتفاع إلا إذا عوضها (بالاتفاق مع المستأجر) بمثلها عقب انتهاء المدة المبينة في العقد¹.

ح. لا يجوز أن يشترط في حالة الهلاك الكلي للعين المؤجرة أداء بقية الأقساط².

الضوابط الشرعية للأجرة:

تتلخص ضوابط الأجرة بما يلي:

أ. يجوز أن تكون الأجرة نقوداً أو عيناً أو منفعة³.

ب. ويجب أن تكون الأجرة معلومة، ويجوز أن تكون بمبلغ ثابت أو متغير بحسب أي طريقة معلومة للطرفين⁴.

ج. تجب الأجرة بالعقد، وتستحق باستيفاء المنفعة أو بالتمكين من استيفائها⁵.

د. يجوز أن تدفع الأجرة بعد إبرام العقد دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة تساوي أو تزيد أو تقل عن مدة الإجارة⁶.

هـ. يجوز تعديل أجرة الفترات اللاحقة التي لم ينتفع بها بتجديد العقد ولا يجوز للفترات السابقة التي لم تدفع⁷.

و. في حالة الأجرة المتغيرة يجب أن تكون الأجرة للفترة الأولى محددة بمبلغ معلوم. ويجوز في الفترات التالية اعتماد مؤشر منضبط، ويشترط أن يكون

1 المرجع السابق، ص ١٤٠.

2 المرجع السابق، ص ١٤٠.

3 المرجع السابق، ص ١٣٨، بتصريف.

4 المرجع السابق، ص ١٣٨، بتصريف.

5 المرجع السابق، ص ١٣٨، بتصريف.

6 المرجع السابق، ص ١٣٨.

7 المرجع السابق، ص ١٣٩، بتصريف.

هذا المؤشر مرتبطاً بمعيار معلوم لا مجال فيه للنزاع؛ لأنه يصبح هو أجرة الفترة الخاضعة للتحديد، ويوضع له حد أعلى وحد أدنى¹.

الضوابط الشرعية لضمانات مديونية الإجارة ومعالجتها:

تتلخص ضوابط المديونية بما يلي:

- أ. يجوز أخذ الضمانات المشروعة بأنواعها لتوثيق الحصول على الأجرة أو الضمان في حالة التعدي أو التقصير².
- ب. يجوز اشتراط تعجيل الأجرة، كما يجوز تقسيطها³.
- ج. يجوز اشتراط حلول باقي الأقساط إذا تأخر عن سداد أحدها من دون عذر معتبر⁴.
- د. لا يجوز اشتراط زيادة على الأجرة يستحقها المؤجر في حال التأخر في السداد⁵.
- هـ. يجوز الاشتراط على إلزام العميل بالتبرع بمبلغ محدد أو نسبة من الأجرة عند التأخر عن السداد⁶.
- و. في حال استخدام الضمانات فإنه يحق للمستأجر أن يستوفي ما يتعلق بالأجرة المستحقة فقط، دون الأقساط التي لم يحل أجلها⁷.

1 المرجع السابق، ص ١٣٨.

2 المرجع السابق، ص ١٣٩.

3 المرجع السابق، ص ١٣٩، بتصريف.

4 المرجع السابق، ص ١٣٩، بتصريف.

5 المرجع السابق، ص ١٣٩، بتصريف.

6 المرجع السابق، ص ١٣٩، بتصريف.

7 المرجع السابق، ص ١٣٩، بتصريف.

الضوابط الشرعية للإجارة المنتهية بالتملك :

تتلخص ضوابط الإجارة المنتهية بالتملك بما يلي :

١. في الإجارة المنتهية بالتملك يجب النص على طريقة التملك بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة¹.
- ب. يجب أن يكون الوعد بالتملك من طرف واحد فقط².
- ج. يتم التملك بعقد مستقل في حال الوعد بالتملك بالهبة أو البيع³.
- د. يتم التملك بسرمان عقد الهبة المعلق بتحقيق الشرط المعلق عليه⁴.
- هـ. إذا كان المستأجر هو نفسه المورد فيجب مضي مدة تتغير فيها العين المؤجرة أو قيمتها قبل بيعها له لتجنب عقد العينة⁵.
- و. يجب تطبيق أحكام الإجارة العادية على الإجارة المنتهية بالتملك⁶.
- ز. لا يجوز التملك بإبرام عقد البيع مضافاً إلى المستقبل مع إبرام عقد الإجارة⁷.
- ح. في حال عدم التملك أو فسخ العقد أو هلاك العين في الإجارة المنتهية بالتملك يرجع إلى أجرة المثل⁸.

المطلب الثاني: الضوابط الرقابة لتنفيذ الإجارة

-
- 1 المرجع السابق، ص ١٤١، بتصرف.
 - 2 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.
 - 3 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.
 - 4 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.
 - 5 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.
 - 6 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.
 - 7 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.
 - 8 المرجع السابق، ص ١٤٢، بتصرف.

إن قوة التزام البنك بتمسكه بالشريعة الإسلامية في معاملاته تكون بقوة مسؤولية الإدارة على تطبيق الأحكام الشرعية أولاً، وإلزام الموظفين بها ثانياً، وذلك لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا بوجود ضوابط رقابية تُحدد خيارات الموظفين وتمنع حرمتهم في التنفيذ حتى لا يقعوا في محذور شرعي .

وقبل البدء بالضوابط فهناك ضابط أساسي لصحة الإجارة المنتهية بالتملك وهو :

● ضابط المنع: أن يرد عقدان مختلفان في وقت واحد على عين واحدة في زمن واحد .

● ضابط الجواز :

١ . وجود عقدين منفصلين مستقل كل منهما عن الآخر زماناً بحيث يكون

إبرام عقد البيع بعد عقد الإجارة، أو وجود وعد بالتملك في نهاية مدة

الإجارة، والخيار يوازي الوعد في الأحكام .

٢ . أن تكون الإجارة فعلية وليست ساترة للبيع¹ .

الضوابط الرقابية للتمويل بالإجارة والإجارة المنتهية بالتملك هي :

ضوابط رقابية سابقة :

ز . قيام الهيئة الشرعية للفتوى في المصرف بإصدار فتاوى وقرارات وتوصيات

تشمل جميع ما يلزم العمل وفق تمويل الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك .

¹ قرار المجمع الفقهي رقم ١١٠ (٤/١٢) بشأن موضوع الإيجار المنتهي بالتملك وصكوك التأجير.

ح . جمع الفتاوى والقرارات والتوصيات المتعلقة بالإجارة وتنظيمها وتنسيقها كضوابط شرعية لتعتبر مرجعاً للمصرف، ويمكن توزيعها على العاملين فيه لدراستها وفهمها .

ط . إنشاء عقود ومستندات الإجارة واعتمادها وإلزام الموظفين بها بحيث تأخذ كلها نمطاً موحداً، وهي مستند طلب شراء، ومستند عرض أسعار، ومستند وعد بالشراء، وعقد شراء، وعقد إجارة، وعد هبة / بيع / هبة معلقة .

ي . معرفة وعلم الموظفين بالضوابط الشرعية للإجارة، فمن مسؤولية الإدارة إقامة دورات تدريبية للموظفين الذين يقومون بإجراء تمويل الإجارة .

ضوابط رقابية أثناء التنفيذ :

ا . وجود إجراءات تنفيذية للعمليات الشرعية، وهي ما يعرف بالدليل العملي للإجراءات، فلا يمكن ضمان عدم الوقوع في أخطاء شرعية إلا بوجود دليل عملي يبين إجراءات واضحة وكاملة وشاملة للتنفيذ من بدايتها إلى نهايتها بحيث لا تترك للموظفين مجالاً للوقوع بالخطأ .

ب . الفصل بين وظيفتي الشراء والإجارة، بحيث يكون الموظف الذي يقوم بشراء السلعة للواعد بالاستئجار غير الموظف الذي يقوم بإجارتها للعميل، لضمان عدم تساهل الموظف بتوقيع عقد الإجارة قبل عقد الشراء .

ج . الفصل بين وظيفتي الحيازة والبيع، بحيث يكون الموظف الذي يقوم بحيازة وقبض السلعة، غير الموظف الذي يقوم بإجارتها للعميل، لضمان عدم تساهل الموظف بتوقيع عقد الإجارة قبل تسلم السلعة المشتراة . وهذا مثال لعملية الفصل بين الإجراءات والوظائف .

المرحلة	الموظف / القسم	الخطوة الإجرائية
١ .	خدمات العملاء	طلب الاستئجار وعرض السعر
٢ .	الأئتمان	الموافقة / الرفض
وفي حال الموافقة الائتمانية على تمويل العميل نتابع:		
٣ .	خدمات العملاء	تبليغ العميل
٤ .	المشتريات / التوريد	الشراء
٥ .	المعاينة	الحيازة
٦ .	المبيعات	عقد الإجارة وأمر التسليم
٧ .	التحصيل	متابعة السداد
٨ .	القانونية	التأخر عن السداد

جدول رقم (٩)

د . الرقابة الآلية للإجارة¹ : يمكن للحاسب الآلي إذا تمّ إحكامه وفق الضوابط الشرعية التي تنفذها إدارة البنك أن يقوم برقابة زائدة عن الرقابة الإدارية

¹ وهذه الرقابة تكون عند اعتماد الحاسب الآلي في معاملات البنك، وتنفيذ العقود عليها .

والشرعية، فَيُحوَّل دون وقوع المخالفات ويُحوَّل الرقابة اليدوية إلى رقابة آلية

"افتراضية" لا يمكن التلاعب بها، والرقابة الآلية للإجارة هي :

- عدم فتح نافذة الإجارة إلا بعد إغلاق نافذة الشراء (عدا الإجارة الموصوفة في الذمة).
- عدم إغلاق نافذة الشراء إلا بعد تحديد خيار "تمّ القبض" (عدا الإجارة الموصوفة في الذمة).
- في نافذة الإجارة، في خيار "تاريخ البيع" عدم قبول تاريخ مماثل أو سابق لتاريخ الشراء والحيازة في نافذة "الشراء" (عدا الإجارة الموصوفة في الذمة).
- في الإجارة الموصوفة في الذمة يجب أن تتم عملية الشراء والحيازة والقبض قبل بدء تنفيذ تاريخ الإجارة.
- إلغاء أي نافذة أو خانة تؤدي إلى أخذ أي نوع من أنواع الفوائد.
- التفريق في موجودات البنك بين الإجارة (حيث تبقى العين في ملكية البنك) وبين البيع (حيث تنتقل العين إلى العميل).

ضوابط رقابية لاحقة للتنفيذ :

وهنا يأتي دور التدقيق والرقابة الشرعية للتأكد من صحة العمليات المنفذة من الناحية الشرعية .

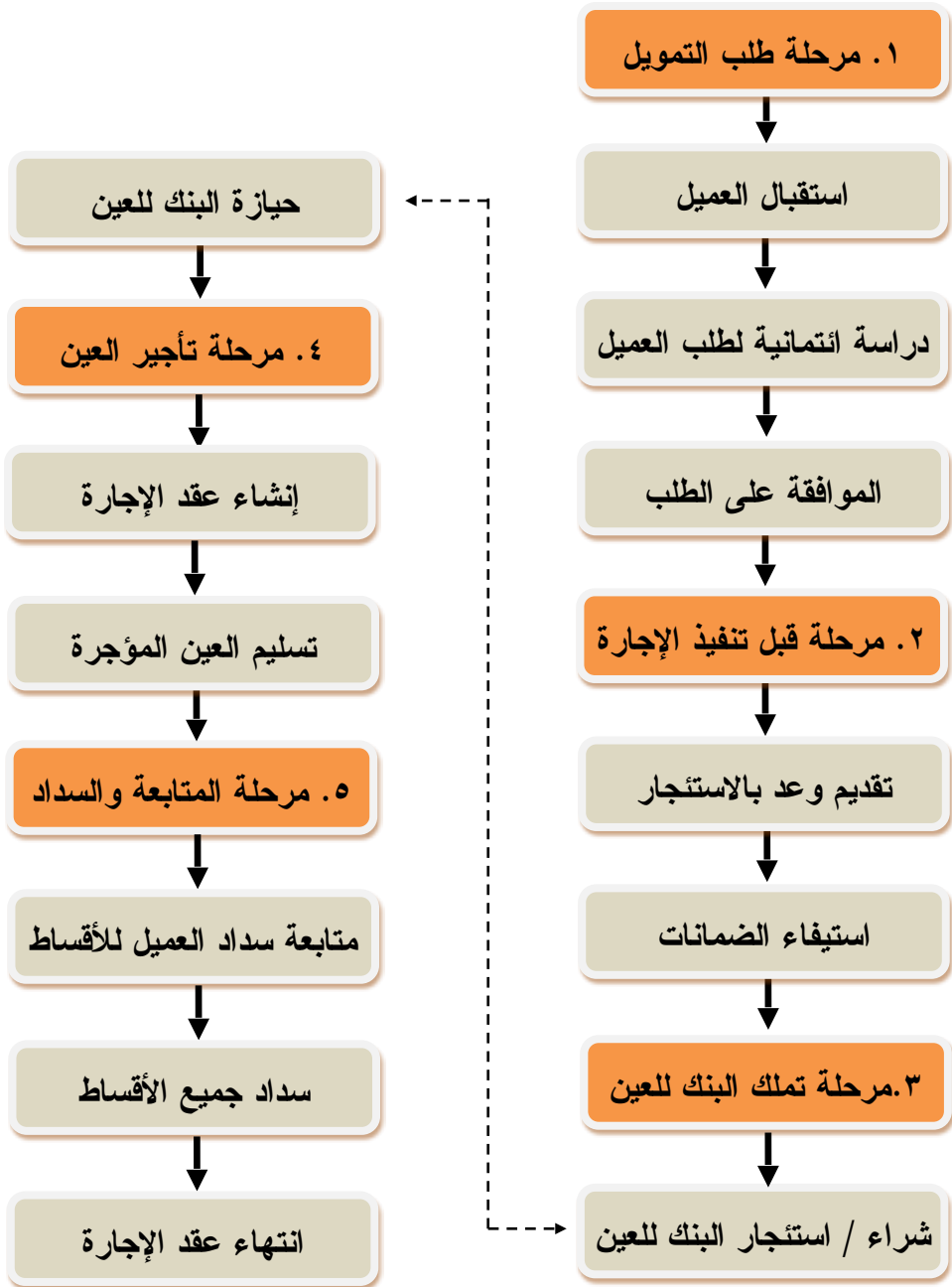
وهنالك علاقة بين ضوابط الرقابة اللاحقة وضوابط الرقابة السابقة وأثناء التنفيذ، فعدم وجود الأخطاء في الرقابة اللاحقة تدل على قوة الرقابة السابقة وأثناء التنفيذ،

وبالمقابل فإن وجود أخطاء في الرقابة اللاحقة تدل على أخطاء أو ضعف أو فجوات في الرقابة السابقة وأثناء التنفيذ .

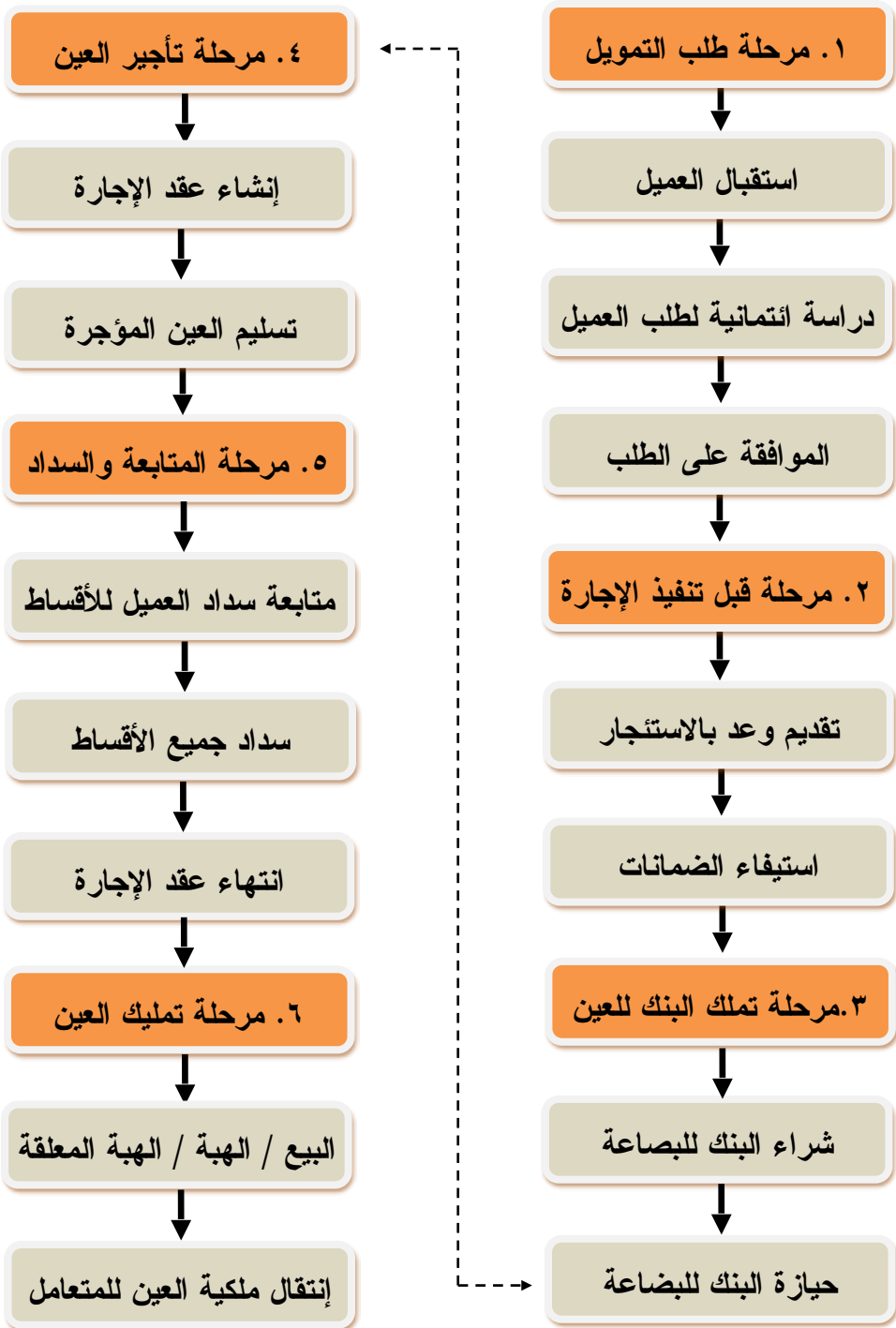
المطلب الثالث : إجراءات تنفيذ الإجارة .

قبل البدء بدليل الإجراءات سوف يقوم الباحث بوضع تمثيل بياني لمعرفة الخطوات والإجراءات .

- الإجارة التشغيلية ، والإجارة المنتهية بالتمليك بيانياً :



الشكل رقم



شكل رقم

دليل إجراءات تنفيذ الإجارة:

في هذا الدليل يقوم الباحث بالجمع بين خمسة منتجات:

- ١ . الإجارة التشغيلية .
- ٢ . الإجارة التشغيلية الموصوفة في الذمة .
- ٣ . الإجارة المنتهية بالتمليك مع الوعد بالهبة .
- ٤ . الإجارة المنتهية بالتمليك مع الوعد بالهبة المعلقة على شرط .
- ٥ . الإجارة المنتهية بالتمليك الموصوفة في الذمة .

والفرق بين الإجارة الموصوفة في الذمة {٥. ٢} عن الإجارة المعينة {٤. ٣. ١} أن البنك في الإجارة المعينة لا يجوز له أن يوقع عقد الإجارة مع العميل إلا بعد تملك العين وحيازتها، أما الإجارة الموصوفة في الذمة فيجوز للبنك أن يوقع مع العميل عقد إجارة موصوفة في الذمة قبل تملك العين على أن تملكها وتمكن المستأجر منها في تاريخ بدء الانتفاع .

وسوف يتحدث الباحث عنهم جميعاً كمنتج واحد مع الإشارة إلى الأمور التي ينفرد بها كل منتج عن الآخر .

المرحلة الأولى : مرحلة طلب التمويل إجارة .

أولاً : استقبال العميل وتحديد نوع التمويل وتقديم الطلب

- الترحيب بالمتعامل ومقابلته ببشاشة والاهتمام به .
- تحديد طلب العميل سواء كانت من إجارة مركبات أو بضائع أو عقار أو غير ذلك .

- تحديد نوع الإجارة من إجارة تشغيلية وإجارة تمليلية .
 - توضيح الشروط والضمانات المطلوبة طبقاً لنوع الإجارة .
 - إبلاغ العميل بنسبة الربح والدفعة الأولى والقسط الشهري وعدد الدفعات .
- في حال موافقة العميل :

- ١ . يتم استيفاء الوثائق الثبوتية، ومستند وكالة أو شراكة في حال وجودهما .
- ٢ . بيان الوضع المالي للعميل، وهو ما يعرف بملاءة العميل وقدرته على الوفاء .
- ٣ . يقوم العميل بتقديم طلب إلى المصرف يتضمن الرغبة باستئجار بضاعة معينة مع ذكر المواصفات ذكراً تفصيلاً منعاً للغرر كذكر مواصفات العقار على النحو التالي : المكان / المساحة / الاتجاه / الأكساء / الطابق / نوعية البناء / عدد الغرف والمنافع .

مع مراعاة أن تكون الغاية من الانتفاع بالعين حلالاً .

- ٤ . يرفق العميل عرضاً لسعر البضاعة من المورد، سواء كانت موجهة باسم العميل أو اسم البنك .

في الإجارة الموصوفة في الذمة يتم ذكر مواصفات كاملة غير معينة، ولا يوجد عرض أسعار .

- ٥ . عرض الطلب على الجهة المسؤولة لدراسته .

ثانياً : الموافقة على الطلب

يقوم المسؤول بالتأكد من أن الوثائق السابقة والبيانات المالية والضمانات المقدمة مطابقة لسياسة البنك .

بعد الاطلاع على الطلبات، تُقسَّم الطلبات إلى قسمين:

- طلبات مرفوضة: وفي هذه الحالة يُبلِّغ العميل بعدم الموافقة على الطلب وتذكر له الأسباب.
- طلبات موافق عليها: في هذه الحالة يُبلِّغ العميل بالموافقة على الطلب ويطلب منه تكملة الإجراءات.

ثالثاً: تقديم وعد بالاستئجار

١. يقوم العميل بالتوقيع على طَلَبٍ يَنْصُ على الوعد باستئجار بضاعة ما إذا قام البنك بتملكها أو تملك منفعتها.
٢. يذكر في الطلب سعر الإجارة ومدتها.

رابعاً: استيفاء الضمانات

يقوم البنك بأخذ الضمانات التي تضمن له حقه، وتنقسم الضمانات إلى خمسة أنواع كنا مر في استيفاء ضمانات المراجعة¹.

وهذه الضمانات التي يأخذها البنك في الإجارة تكون لتوثيق الحصول على الأجرة أو الضمان في حالة التعدي على الأصل المؤجر أو التقصير في حفظه.

المرحلة الثانية: مرحلة تملك البنك للعين أو المنفعة.

خامساً: تملك البنك للعين أو المنفعة

¹ الضمانات الرهنية في الإجارة لا تكون برهن العين محل العقد لأن العين في الإجارة تكون ملك البنك المؤجر فلا يمكن رهنها، إنما يجوز رهن غيرها.

في حال كون البضاعة في ملك البنك من الأصل ومن قبل تقدم العميل بطلب الاستئجار فلا حاجة لهذه المرحلة .

أما في حال لم تكن البضاعة في ملك البنك فيقوم البنك في هذه الحالة إما:

١ . بشراء البضاعة: يقوم البنك بشراء البضاعة من البائع، مع إتباع الخطوات

على النحو التالي:

- وثيقة إثبات ملكية البضاعة للبائع .
- التأكد من أن البضاعة موافقة للمواصفات .
- كتابة عقد شراء بين البنك والبائع يذكر فيه التاريخ .
- يقوم البنك بالتأمين على البضاعة لصالحه وعلى نفقته .

٢ . أو باستئجار البضاعة: يقوم البنك باستئجار البضاعة من المورد، مع إتباع

الخطوات على النحو التالي:

- وثيقة إثبات ملكية البضاعة للبائع .
- التأكد من أن البضاعة موافقة للمواصفات .
- كتابة عقد الإجارة بين البنك والبائع يذكر فيه التاريخ .
- إعلام البائع أن البنك يريد تأجير البضاعة، وهو ما يسمى (التأجير من الباطن) .

مع العلم أنه في حالة كون التأجير منتهي بالتملك لا بد أن يقوم البنك بشراء البضاعة (تملك العين) ولا يكفي استئجارها (تملك المنفعة) حتى يستطيع البنك بعد انتهاء عقد الإجارة من تنفيذ عقد البيع بحسب الوعد .

يمكن أن يقوم البنك بتوكيل العميل (المستأجر) لاحقاً بشراء العين نيابة عن البنك ولا يعتبر تسلمه لها بداية الإجارة .

سادساً: حيازة البنك للبضاعة

سواءً قام البنك بشراء البضاعة أو باستئجارها فلا يجوز له أن يقوم بتأجيرها قبل أن يقوم البنك باستلامها .

في الإجارة الموصوفة في الذمة يجوز تأجيل هذه المرحلة (مرحلة تملك البنك للعين أو المنفعة) إلا ما بعد عقد الإجارة مع العميل، بشرط أن يقوم البنك بتملكها وتمكين المستأجر منها في تاريخ بدء الانتفاع .

■ يقوم البنك باستلام وحيازة البضاعة بأحد الأشكال التالية:

- حقيقياً كالأخذ أو النقل أو التحويل كما في المركبات .
- أو اعتبارياً بالتخلية والقدرة على التصرف فيه كما في العقار، وتسلم مفتاح العقار يعتبر قبضاً له .
- أو حكماً كتسلم مستندات الشحن عند شراء البضائع من السوق الخارجية أو تسلم شهادات التخزين .

والمقصود بالقبض هو دخول البضاعة في حيازة وضمن البنك، فيمكن أن تدخل في حيازته وهي في مستودع المورد إذا فرزت .

■ إجراء معاينة البضاعة المستلمة ومقارنتها بالموصفات المطلوبة .

■ يقوم موظف البنك بعد القبض والمعاينة بالختم على المستند بختم "تمّ

الاستلام" وختم "تمّت المعاينة" ثم يقوم بتدوين التاريخ .

المرحلة الثالثة : مرحلة تأجير البنك البضاعة للعميل .

سابعاً : عقد الإجارة بين البنك والعميل

- قبل إنشاء عقد الإجارة يجب التأكد من أن البنك قام بتملك العين (أي شرائها في الإجارة التمليكية) أو تملك المنفعة (أي استئجارها في الإجارة التشغيلية) .
- التأكد من أن تاريخ حيازة البنك للبضاعة يسبق تاريخ إنشاء عقد الإجارة مع العميل .
- في حال تملك البنك المنفعة وكان الواعد بالاستئجار هو نفسه مالك العين يجب التأكد من أن الغاية من هذه العملية ليست عقد العينة .
- كتابة عقد الإجارة بين البنك والعميل يُذكر فيه البضاعة وتاريخ ابتداء الإجارة ومبلغ الأجرة كاملاً ومدة الأقساط ومقدار الدفعات بحسب الاتفاق بين الطرفين .
- ويجوز أن تكون أجز الفترات اللاحقة متغيرة بحسب الاتفاق وأجرة المثل مع تحديد حد أعلى وحد أدنى .
- لا مانع من أخذ البنك العربيون بعد عقد الإجارة، لأخذ مقدار الضرر الفعلي في حال لو نكل العميل عن الاستئجار .
- اشتراط البنك في العقد أن تكون المنفعة مباحة شرعاً وإن استخدم في منفعة محرمة شرعاً فسخ العقد .

■ في حال كان المورد هو نفسه العميل المستأجر يشترط عدم الارتباط بين عقدي الشراء والإجارة .

■ يقوم الموظف بإنشاء جدول للإيجار الشهري، ولا يجوز أن يعتبر هذا المبلغ قسطاً من ثمن بيع البضاعة .

ثامناً : الوعد من البنك بالتمليك

■ يقوم البنك بكتابة وثيقة مستقلة عن عقد الإجارة تحدد كيفية تمليك البنك العين للمستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار بالنسبة للإجارة المنتهية بالتمليك .

■ التأكد من عدم وجود أي ارتباط في العقد بين الإجارة والبيع .

تاسعاً : تسلم العميل للعين المؤجرة

■ التأكد من أن تاريخ استلام البضاعة بعد تاريخ شراء البنك للبضاعة واستلامها .

■ التأكد من أن تاريخ استلام البضاعة بعد تاريخ إنشاء عقد الإجارة، وإن وكل البنك العميل بالشراء والتملك فلا يجوز له أن يملكها لنفسه إلا بعد عقد الإجارة .

■ في هذه المرحلة تُسْتَحَقُّ الأجرة، لأن الأجرة تجب بالعقد، وتستحق باستيفاء المنفعة أو بالتمكين من استيفائها لا بمجرد توقيع العقد .

عاشراً : متابعة العميل لسداد الأقساط وانتفاعه بالعين

كما مرّ في متابعة العميل لسداد أقساط المراجعة .

إذا تم الاتفاق على تعديل الأجرة فإن هذا التعديل لا يسري على الأقساط الذي تخلف العميل عن سدادها لأنه بذلك يكون قد زاد على مبلغ المديونية وهو من الربا، فالأجرة المستحقة تكون ديوناً في ذمة المستأجر.

يلتزم العميل بالانتفاع بالعين المؤجرة طبقاً لشروط العقد والعرف الجاري، ولا يضمن إلا في حالة التعدي.

تكون الصيانة الأساسية على البنك والصيانة العادية على العميل.

الحادي عشر: انتهاء عقد الإجارة بين البنك والعميل

ينتهي عقد الإجارة بخمسة أسباب، هي:

- انقضاء مدة الإجارة المتفق عليها.
- هلاك العين المؤجرة كلياً إذا كانت الإجارة معينة، أما إذا كانت الإجارة موصوفة في الذمة فإن على المالك في حالتي الهلاك الكلي أو الجزئي تقديم عين بديلة ذات مواصفات مماثلة للعين الهالكة، ويستمر عقد الإيجار لباقي المدة إلا إذا تعذر البديل فينفسخ العقد.
- فسخ عقد الإجارة باتفاق الطرفين، أو بحسب شرط أحدهما في العقد كما إذا اشترط المؤجر فسخ العقد لعدم سداد المستأجر الأجرة أو تأخيرها.
- استخدام العين المؤجرة استخداماً محرماً إذا تمّ اشتراط ذلك في العقد، كمن يستخدم العقار مقراً لبنك ربوي.
- شراء المستأجر العين من البنك.

مع ملاحظة أنه في الإجارة المنتهية بالتملك:

إذا هلك العين المؤجرة أو تعذر استمرار عقد الإجارة إلى نهاية مدته من دون تسبب من المستأجر في الحالتين، فإنه يرجع إلى أجره المثل، ويرد إلى المستأجر الفرق بين أجره المثل والأجرة المحددة في العقد إذا كانت أكثر من أجره المثل؛ وذلك دفعاً للضرر عن المستأجر الذي رضي بزيادة الأجرة عن أجره المثل في مقابلة الوعد له بالتخليك في نهاية مدة الإجارة¹.

(في هذه المرحلة تنتهي إجراءات الإجارة غير المنتهية بالتخليك).

المرحلة الرابعة: مرحلة عقد البيع بين البنك والعميل (المستأجر سابقاً).

الثاني عشر: بيع العين المؤجرة للمستأجر

بعد انتهاء مدة الإجارة يقوم البنك بتنفيذ وعده، وهو تخليك المستأجر العين بحسب الاتفاق الذي تمّ بينهما إما بيعاً أو هبةً كما مرّ معنا سابقاً، وفي هذه الحالة يجب التأكد من:

- إبرام عقد بيع بين البنك والعميل (المستأجر سابقاً) يذكر فيه المبيع (البضاعة) والثلث، في حالة تنفيذ الوعد بيعاً.
- أو إبرام عقد هبة بين البنك والعميل (المستأجر سابقاً) يذكر فيه الموهوب (البضاعة)، في حالة تنفيذ الوعد بيعاً.
- إذا كان الوعد من البنك بعقد هبة معلق على شرط سداد جميع أقساط الإيجار في مواعيدها، ففي هذه الحالة تنتقل ملكية العين للمستأجر إذا تحقق الشرط دون الحاجة لأي إجراء تعاقدية آخر.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المراقب والمدقق الشرعي، ص: ٧٥.

- نقل ملكية العين قانونياً إلى حساب العميل .
 - إن كان البنك قد أخذ العين بعد انتهاء عقد الإجارة يقوم بتسليمها إلى العميل المشتري .
 - إذا كانت العين المؤجرة مشتراة من المستأجر قبل إيجارتها إليه إجارة منتهية بالتملك فلا بد لتجنب عقد العينة من مضي مدة تتغير فيها العين المؤجرة أو قيمتها ما بين عقد الإجارة وموعد بيعها إلى المستأجر¹ .
- مع ملاحظة أنه يجوز للمستأجر – بحسب الاتفاق – أن يشتري العين المؤجرة في فترة الإجارة تدريجياً بعد كل فترة ولكن بشرط أن يكون هنالك عقد بيع مستقل عن الإجارة، ويقوم البنك بإجارة حصته للعميل .

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المراقب والمدقق الشرعي، ص: ٧٤.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للإجارة

في هذه المرحلة يُعرّف مدى فاعلية نظام الرقابة وقوته، فالتدقيق جزء أساسي من نظام الرقابة حتى أن التدقيق يسمى بالرقابة اللاحقة.

ويقترح الباحث استمارة فيها الإجراءات الأساسية لصحة عقد الإجارة، وهي خلاصة ما سبق من إجراءات التنفيذ والتدقيق للإجارة.

● الإجارة التشغيلية:

استمارة التدقيق الشرعي للإجارة التشغيلية	
رقم الملف:	تاريخ الملك: / / ٢٠ م - س: -- : --
اسم المورد:	تاريخ الإجارة: / / ٢٠ م - س: -- : --
اسم العميل:	
اسم الموظف:	
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.
	تأكد من ملء جميع بيانات النماذج.
	تأكد من ذكر مواصفات العين المؤجرة ذكراً تفصيلاً.
طلب تمويل الإجارة	تأكد من أن العين المؤجرة مما يجوز إجارته (الانتفاع بها مع بقاء العين / ليست ذهباً أو فضة / منفعتها مباحة شرعاً).

<p>تأكد من عدم وجود عقد بين العميل والمورد (لم يصدر منه جواباً بالقبول / لم يدفع عربوناً).</p>	
<p>تأكد من أن فاتورة الشراء صادرة باسم البنك .</p>	
<p>في الاستئجار تأكد من صحة عقد الإجارة وأنه تم النص على التأجير للباطن .</p>	<p>عقد الشراء أو الإجارة</p>
<p>تأكد من استلام ومعاينة المصرف للبضاعة .</p>	
<p>تأكد من أن البنك هو الذي التزم بالتأمين .</p>	
<p>تأكد من مطابقة وصف وثمان البضاعة مع العرض المقدم من العميل .</p>	
<p>تأكد من استقلال عقد الشراء عن عقد الإجارة في حال الإجارة للمورد نفسه .</p>	
<p>تأكد من أن تاريخ عقد الإجارة بعد تاريخ شراء / استئجار السلعة وحيازتها أو في التاريخ نفسه مع اختلاف التوقيت .</p>	
<p>تأكد من أن تاريخ التسليم بعد تاريخ عقد الإجارة أو في التاريخ نفسه مع اختلاف التوقيت .</p>	<p>عقد الإجارة</p>
<p>تأكد من ذكر ابتداء وانتهاء الإجارة ومبلغ الأجرة ومدة الأقساط .</p>	
<p>تأكد من أن المصرف لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً . تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير .</p>	

تأكد من أن المصرف أوقف أقساط الإجارة في حال هلاك العين أو فسخ العقد.	
--	--

جدول رقم (١٠)

● الإجارة المنتهية بالتملك :

استمارة التدقيق الشرعي للإجارة المنتهية بالتملك	
رقم الملف:	تاريخ الشراء: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المورد:	تاريخ الحيازة: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم العميل:	تاريخ الإجارة: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم الموظف:	تاريخ البيع/ الهبة: / / ٢٠ م - س: ---: ---
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.
	تأكد من ملء جميع بيانات النماذج.
طلب تمويل الإجارة	تأكد من ذكر مواصفات العين المؤجرة ذكراً تفصيلاً.
	تأكد من أن العين المؤجرة مما يجوز إجارته (الانتفاع بها مع بقاء العين / ليست ذهباً أو فضة / منفعتها مباحة شرعاً).
	تأكد من عدم وجود عقد بين العميل والمورد (لم يصدر منه جواباً بالقبول / لم يدفع عربوناً).
	تأكد من أن فاتورة الشراء صادرة باسم البنك.

<p>تأكد من استلام ومعاينة المصرف للبضاعة . تأكد من أن البنك هو الذي التزم بالتأمين .</p>	<p>عقد الشراء</p>
<p>تأكد من مطابقة وصف وثمان البضاعة مع العرض المقدم من العميل .</p>	
<p>تأكد من استقلال عقد الشراء عن عقد الإجارة في حال الإجارة للمورد نفسه .</p>	
<p>تأكد من أن فاتورة الشراء صادرة باسم البنك .</p>	
<p>تأكد من أن تاريخ عقد الإجارة بعد تاريخ شراء السلعة وحيازتها أو في التاريخ نفسه مع اختلاف التوقيت . تأكد من أن تاريخ التسليم بعد تاريخ عقد الإجارة أو في التاريخ نفسه مع اختلاف التوقيت .</p>	<p>عقد الإجارة</p>
<p>تأكد من ذكر ابتداء وانتهاء الإجارة ومبلغ الأجرة ومدة الأقساط .</p>	
<p>تأكد من استقلال عقد البيع عن عقد الإجارة .</p>	
<p>تأكد من تغيير قيمة العين المؤجرة في حال الإجارة للمورد نفسه .</p>	<p>تملك المستأجر للعين</p>
<p>تأكد من أن المصرف لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً . تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير .</p>	<p>عند النكول أو التأخير أو الهلاك</p>
<p>تأكد من أن المصرف أوقف أقساط الإجارة في حال هلاك العين أو فسخ العقد .</p>	

جدول رقم (١١)

الفصل الرابع

الدليل العملي لإجراءات السلم

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مقدمة عن السلم .

المبحث الثاني : إجراءات تنفيذ السلم .

المبحث الثالث : إجراءات التدقيق الشرعي للسلم .

المبحث الأول: مقدمة عن السلم

المطلب الأول: تعريف السلم

تعريف السلم: هو بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالاً، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة.

ويسمى الثمن (رأس مال السلم)، ويسمى المبيع (المسلم فيه)، ويسمى البائع (المسلم إليه)، ويسمى المشتري (المسلم أو رب السلم)، وقد يسمى السلم (سلفاً)¹.

المطلب الثاني: حكم بيع السلم

السلم مشروع بالقرآن والسنة والإجماع:

الدليل من القرآن الكريم:

السلم يندرج تحت عموم البيوع، قال تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** (البقرة: ٢٧٥)، وقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى** (البقرة: ٢٨٢) قال ابن عباس رضي الله عنه: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله وأذن فيه، وقرأ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى**، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: **إن هذه الآية أنزلت في السلم إلى أجل**

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٧١، بتصرف.

معلوم، وعن قتادة أن ابن عباس قال: أشهد أن السلف المضمون أجل مسمى أن الله أحله وأذن فيه ¹.

الدليل من السنة النبوية:

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، والناس يسلفون في التمر العام والعامين فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من سلّف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، وفي رواية، قال: من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» ².

الدليل من الإجماع:

أما الإجماع فقال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسلم جائز ولأن المثمن في البيع أحد عوضي العقد فجاز أن يثبت في الذمة كالمثمن ³.

المطلب الثالث: حكمة تشريع السلم

وحكمة تشريع السلم أنه ييسر حاجة الناس في الحصول على التمويل؛ لأن أرباب الزروع والثمار والتجار يحتاجون إلى النفقة عليها حتى يكتمل الزرع، وعلى أنفسهم حين تعوزهم النفقة، فجوز لهم السلم ليرتفقوا للحصول على النقد

¹ ابن كثير، إسماعيل بن عمرو، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم بيروت، ط ١ / ٢٠٠٠م، ص: ٣٤١.

² البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، حديث رقم: ٢٢٤٠، النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم ٢٢٠١.

³ المقدسي، ابن قدامه، المغني، دار الفكر بيروت، ط ١ / ١٤٠٥، ج ٤، ص: ٣٣٨.

ويرتفق المسلم (المشتري) بالاسترخاخاص؛ لأنه غالباً يحصل على السلعة بثمن أقل من سعر السوق¹.

ويلبي السلم حاجة قطاعات كبيرة من أصحاب الأعمال على مختلف درجاتهم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ممن لهم استثمارات زراعية وصناعية وتجارية وما في حكم ذلك، وتحتاج هذه الأعمال إلى رأس مال عامل نقدي أو عيني، كما أنه يغطي طلب من يحتاج إلى سيولة ما دام قادراً على الوفاء بما يقابلها عند الأجل، والسلم وإن كان يستخدم غالباً في مجالات الزراعة فإنه يمكن استخدامه في مجالات الاستثمار الأخرى، كالصناعة والتجارة.

المطلب الرابع: صورة السلم.

هو أن يشتري البنك من المزارعين كمية محددة من القطن بمواصفات معروفة، فيقوم البنك بدفع المال (رأس مال السلم) عند العقد، ويقوم المزارع بتسليم القطن في المدة المحددة المتفق عليها.

المطلب الخامس: تعريف السلم الموازي.

هو أن يدخل المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه².

1 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٦٧.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٧١.

سواء كان البنك في عقد السلم الأول مسلم إليه (بائع) وفي عقد السلم الثاني مسلم (مشتري)، أو كان في عقد السلم الأول مسلم (مشتري) وفي عقد السلم الثاني مسلم إليه (بائع).

المطلب السادس : صورة السلم الموازي

أن يشتري البنك من المزارعين كمية محددة من القطن بمواصفات معروفة سلماً، ثم يقوم البنك (المشتري في العقد الأول) بإنشاء عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فيبيع لهم سلماً قطناً بذات مواصفات المبيع في العقد الأول، دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

فُيُشترط عدم الربط ببيع عقدي السلم بحيث لو امتنع استلام السلعة في عقد السلم الأول لم يؤثر ذلك على عقد السلم الموازي.

المطلب السابع : أنواع التمويل بالسلم.

يمكن الاستفادة من السلم في عدد من التمويلات، من أهمها¹:

- شراء السلع الزراعية في مرحلة الإصلاح الزراعي .
- تمويل رأس المال العامل للمصانع عن طريق شراء المنتجات في مرحلة ما قبل الصنع .
- تمويل الحكومة عن طريق شراء الخامات من البترول والغاز والمعادن قبل استخراجها .

¹ مشعل، د. عبد الباري، كتاب الرقابة والتدقيق الشرعي للمحترفين، ص: ٣٣٦.

- تمويل السيولة للأفراد، عن طريق شراء معادن موصوفة في الذمة، على أن يتم تسليمها في تاريخ الأجل .
ويستفاد من السلم في إدارة الخزينة أو إدارة الاستثمار ك شراء المواد الخام مثل النفط والغاز وغيرهما .

المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ السلم

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للسلم.

قام الباحث بتقسيم الضوابط الشرعية إلى أربعة مراحل:

- الضوابط الشرعية لرأس مال السلم.
- الضوابط الشرعية للمسلم فيه.
- الضوابط الشرعية لتسليم المسلم فيه.
- الضوابط الشرعية للسلم الموازي.

الضوابط الشرعية لرأس مال السلم:

تلخص ضوابط رأس مال السلم بما يلي:

- أ. يجوز أن يكون رأس مال السلم عيناً من المثليات (كالقمح) شرط تجنب الربا، أو من القيميات (كالحيوانات)، أو أن يكون منفعة (كسكنى دار) ويعتبر تسليم العين معجلاً لرأس المال¹.
- ب. يشترط أن يكون رأس مال السلم معلوماً للطرفين بما يرفع الجهالة ويقطع المنازعة².
- ج. يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة بشرط ألا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل التسليم³.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٥٩، بتصرف.

² المرجع السابق، ص ١٥٩، بتصرف.

³ المرجع السابق، ص ١٥٩، بتصرف.

د. لا يجوز أن يكون رأس مال السلم ديناً¹.

الضوابط الشرعية للمسلم فيه :

تلخص ضوابط المسلم فيه بما يلي :

أ. يجوز السلم في المثليات، كالمكيلات والموزونات والمذروعات والعدديات

المتقاربة التي لا تتفاوت آحادها تفاوتاً يعتد به، ويعتبر من المتقاربات العددية

منتجات شركة منضبطة بعلامة تجارية ومواصفات قياسية².

ب. لا يجوز السلم فيما هو معين كهذه السيارة، ولا فيما لا ينضبط بالوصف

كالجواهر والأثريات، ولا فيما لا يثبت في الذمة كالأراضي والبنائيات

والأشجار، ولا يجوز اشتراط أن يكون من منتجات أرض معينة³.

ج. لا يجوز أن يكون المسلم فيه نقوداً أو ذهباً أو فضة إذا كان رأس مال السلم

مثله⁴.

د. يشترط أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالوصف ويثبت في الذمة، ويكتفى

في الوصف بأن يكون على نحو لا يبقى بعده إلا تفاوت يسير تغتفر جهالته

ويتسامح الناس في مثله عادة، فلا يؤدي إلى النزاع⁵.

هـ. يشترط أن يكون المسلم فيه معلوماً علماً نافياً للجهالة. والمرجع في الصفات

التي تميز المسلم فيه وتعرف به إنما هو عرف الناس وخبرة الخبراء⁶.

1 المرجع السابق، ص ١٥٩، بتصريف.

2 المرجع السابق، ص ١٥٩، بتصريف.

3 المرجع السابق، ص ١٦٠، بتصريف.

4 المرجع السابق، ص ١٦٠.

5 المرجع السابق، ص ١٦٠.

6 المرجع السابق، ص ١٦٠.

و . يشترط معرفة مقدار المسلم فيه، وأجله، ومكان تسليمه، وأن يكون عام الوجود في الوقت والمكان¹.

ز . يجوز أن يتم تسليم المسلم فيه على دفعات بشرط تعجيل رأس مال المسلم فيه².

ح . يجوز توثيق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة، أو غيرهما من وسائل التوثيق المشروعة³.

الضوابط الشرعية لتسليم المسلم فيه :

تلخص ضوابط التسليم بما يلي :

١ . يجب على المسلم إليه تسليم المسلم فيه إلى المسلم (المشتري) عند حلول أجله على ما يقتضيه العقد من الصفة والقدر⁴.

٢ . يجبر المسلم على تسلُّم المسلم فيه عند حلول الأجل إذا كان مطابقاً لمواصفات⁵.

٣ . إذا عرض البائع التسليم بصفة أجدود لزم المسلم قبوله بشرط ألا يطلب المسلم إليه ثمناً للصفة الزائدة، وهو من قبيل حسن القضاء، وذلك ما لم تكن الصفة المحددة في العقد مقصودة للمسلم⁶.

1 المرجع السابق، ص ١٦٠، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٦٠.

3 المرجع السابق، ص ١٦٠.

4 المرجع السابق، ص ١٦١.

5 المرجع السابق، ص ١٦٠، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١٦١.

- ٤ . إذا سلم البائع المسلم فيه بما هو دون المواصفات فلا يلزم المسلم قبوله، وإذا قبله يكون من قبيل حسن الاقتضاء¹.
- ٥ . ويجوز للطرفين أن يتصالحا على القبول ولو مع الحط من الثمن².
- ٦ . تجوز الإقالة في السلم في كل المسلم فيه أو جزء منه³.
- ٧ . يجوز التسليم قبل الأجل ويلزم المسلم بالقبول إلا إن كان له مانع مقبول⁴.
- ٨ . إذا عجز المسلم إليه عن التسليم بسبب إعساره فينظر إلى ميسرة⁵.
- ٩ . لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه، تجنّباً للربا لأن المسلم فيه عبارة عن دين⁶.
- ١٠ . إذا لم يتوافر المسلم فيه كله أو بعضه في الأسواق بحيث لم يستطع المسلم إليه الحصول عليه عند أجله، فإن المسلم بالخيار بين ما يأتي:
- أن يصبر حتى يتوافر المسلم فيه في الأسواق .
 - أن يفسخ العقد ويرجع برأس ماله .
 - كما يجوز الاستبدال بشروطه⁷.
- ١١ . لا يجوز استبدال المسلم فيه بالنقد .

1 المرجع السابق، ص ١٦١، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٦١، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٦١، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١٦٢، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١٦٢.

6 المرجع السابق، ص ١٦٢، بتصرف.

7 المرجع السابق، ص ١٦٢.

١٢. يجوز استبدال المسلم فيه بشيء آخر - غير النقد - بعد حلول الأجل دون اشتراط ذلك في العقد، سواء كان الاستبدال بجنسه أم بغير جنسه، وذلك بشرط:

- أن يكون البديل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم.
- وأن لا تكون القيمة السوقية للبديل أكثر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم¹.
- لا يجوز للمسلم أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه².
- لا يجوز إصدار صكوك سلم قابلة للتداول³.

الضوابط الشرعية للسلم الموازي:

تلخص ضوابط السلم الموازي بما يلي:

١. يجوز للمسلم إليه أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشترياً في السلم الثاني⁴.

1 المرجع السابق، ص ١٦١.

2 المرجع السابق، ص ١٦١.

3 المرجع السابق، ص ١٦٣.

4 المرجع السابق، ص ١٦٢.

ب. يجوز للمسلم أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول. وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعاً في السلم الثاني¹.

ج. لا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته، وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر (المتضرر بالإخلال) أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ².

د. تنطبق جميع أحكام السلم المبينة على السلم الموازي³.

المطلب الثاني: الضوابط الرقابية لتنفيذ السلم.

كما تحدث الباحث سابقاً لأبد من وجود ضوابط شرعية في البنك غير المراجعة والتدقيق الشرعي، تضمن التزام البنك بالأحكام الشرعية.

الضوابط الرقابية لتمويل السلم هي:

١١. قيام الهيئة الشرعية في البنك بإصدار فتاوى وقرارات وتوصيات تشمل جميع

ما يلزم العمل وفق تمويل السلم.

١٢. جمع الفتاوى والقرارات والتوصيات المتعلقة بالسلم وتنظيمها وتنسيقها

كضوابط شرعية لتعتبر مرجعاً للبنك، ويمكن توزيعها على العاملين في البنك

لدراساتها وفهمها.

¹ المرجع السابق، ص ١٦٢.

² المرجع السابق، ص ١٦٢.

³ المرجع السابق، ص ١٦٢.

١٣. وجود إجراءات تنفيذية للعمليات الشرعية، وهي ما يعرف بالدليل العملي للإجراءات، فلا يمكن ضمان عدم الوقوع في أخطاء شرعية إلا بوجود دليل عملي يبين إجراءات واضحة وكاملة وشاملة للتنفيذ من بدايتها إلى نهايتها بحيث لا تترك للموظفين التنفيذيين مجالاً للوقوع بالخطأ.

١٤. إنشاء عقود ومستندات السلم واعتمادها وإلزام الموظفين بها بحيث تأخذ كلها نمطاً موحداً، وهي: (١) مستند طلب التمويل، (٢) عقد السلم، (٣) مستند شهادة التخزين، (٤) عقد سلم موازي أو وعد بالشراء ثم عقد البيع.

١٥. بما أن السلم هو بيع موصوف في الذمة وهو مستثنى من قاعدة بيع ما لا يملك أو البيع قبل القبض فلا يوجد ضابط رقابي لعدم بيع ما لا يملك. فيجوز إنشاء عقد سلم (الشراء) قبل عقد السلم الثاني (البيع) دون استلام السلعة، والعكس صحيح، ولكن في حال اشترى البنك سلعة سلماً وأراد بيعها مربحة أو مساومة فلا يجوز له إنشاء عقد البيع قبل استلام السلعة وحيازتها. جدول مهام الموظفين في عملية السلم الموازي في حال كان البنك مشترياً:

المرحلة	الموظف / القسم	الخطوة الإجرائية
١ .	خدمات العملاء	تقديم طلب التمويل سلماً
٢ .	الائتمان	الموافقة / الرفض
وفي حال الموافقة الائتمانية على تمويل العميل نتابع:		
٣ .	خدمات العملاء	تبليغ العميل

٤ .	المشتريات / التوريد	توقيع عقد الشراء
٥ .	التحصيل / الصندوق	تسليم رأس المال
٦ .	المبيعات	توقيع عقد البيع سلماً
٧ .	التحصيل / الصندوق	تسلم رأس المال
٩ .	التسلم / القبض	تسلم السلعة
١٠ .	التسلم / القبض	تسليم السلعة
أما في حال السلم ثم البيع مرابحة فيتبع التالي :		
٦ .	بيعات	توقيع الوعد بالشراء
٧ .	التسلم / القبض	تسلم السلعة
٩ .	بيعات	توقيع عقد البيع مرابحة
١٠ .	التسلم / القبض	تسليم السلعة
١١ .	التحصيل / الصندوق	متابعة الأقساط

الجدول رقم (١٢)

١٦. الرقابة الآلية¹ لبيع السلم:

- يجب أن يكون اسم البائع في العقد الأول مختلفاً عن اسم المشتري في العقد الثاني تجنباً للعينة.
- عدم إغلاق نافذة بيع السلم إلا بعد تعبئة خانة المواصفات والأجل ومكان التسليم ورأس المال.

¹ وهذه الرقابة تكون عند اعتماد الحاسب الآلي في معاملات البنك، وتنفيذ العقود عليها.

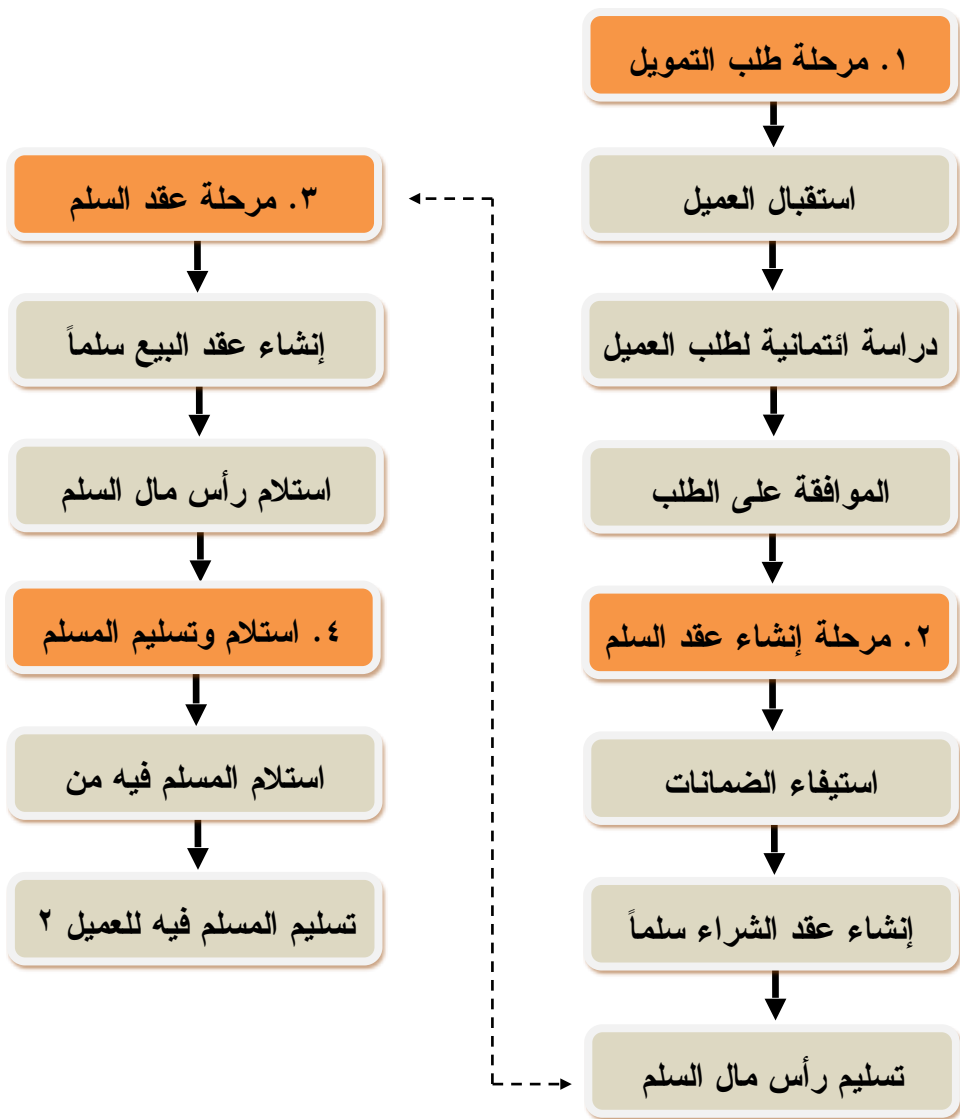
- عدم إغلاق نافذة البيع سلماً إلا بعد ما يثبت استلام رأس المال .
- في حال بيع البضاعة المشتراة بعقد السلم مرابحة أو مساومة، يجب عدم فتح نافذة البيع قبل تحديد ما يثبت استلام وقبض البضاعة .
- في حال بيع البضاعة المشتراة بعقد السلم مرابحة، تنفذ ضوابط الرقابة الآلية الموجودة في بيع المرابحة .
- التأكد من عدم وجود أي نافذة أو خانة تؤدي إلى أخذ أي نوع من أنواع الفوائد .

١٧. معرفة الموظفين بالضوابط الشرعية لبيع السلم، فمن مسؤولية الإدارة إقامة دورات تدريبية للموظفين الذين يقومون بإجراء تمويل السلم .
وهذه الضوابط السابقة والمصاحبة لتمويل السلم والسلم الموازي .

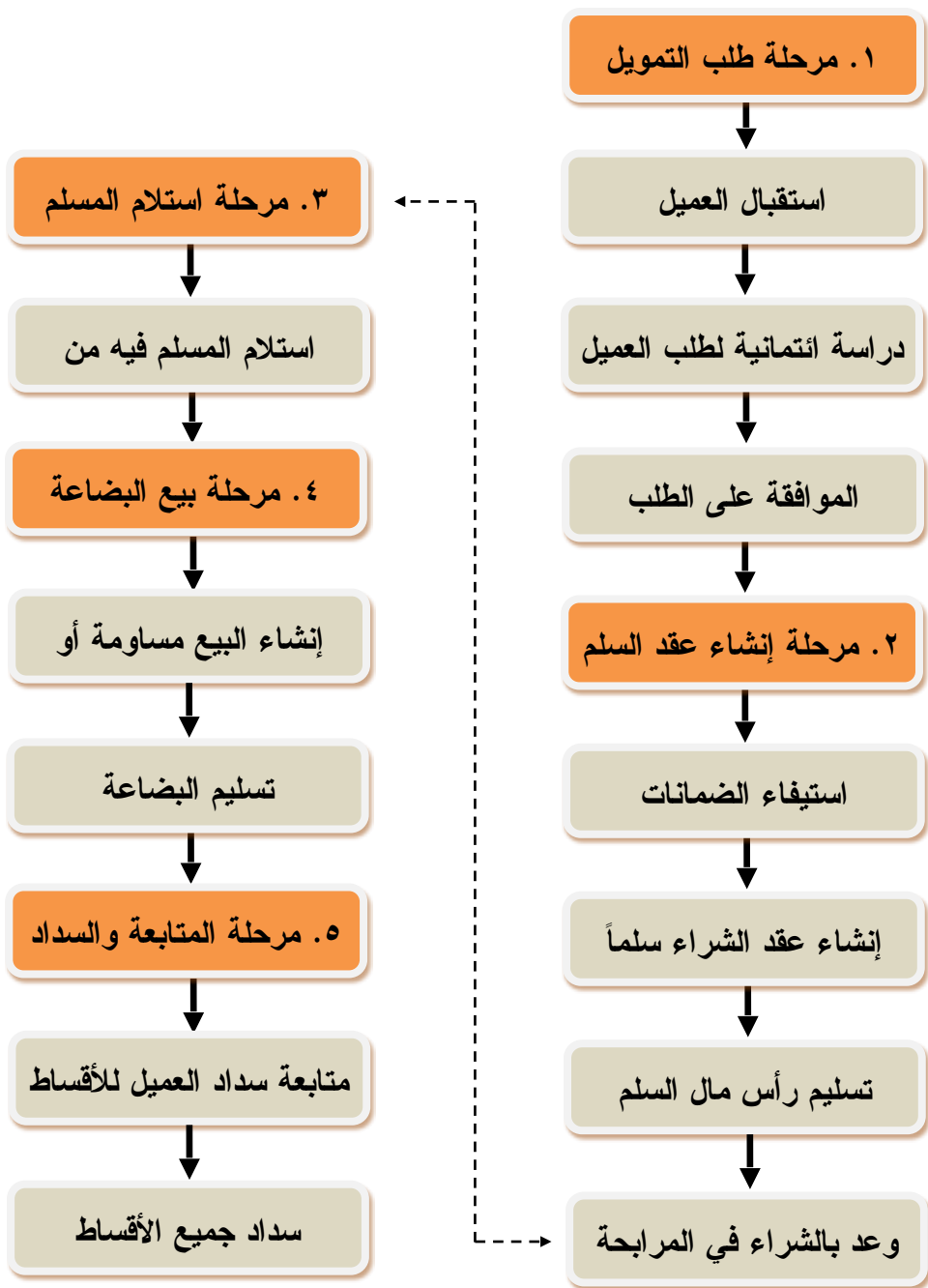
المطلب الثالث : إجراءات تنفيذ السلم .

قبل البدء بإجراءات تنفيذ السلم سوف يقوم الباحث بوضع تمثيل بياني لمعرفة خطوات تسلسل تنفيذ الإجراءات .

- السلم والسلم الموازي، والسلم ثم بيع المرابحة أو المساومة بيانياً :



شكل رقم (١١)



الشكل رقم (١٢)

دليل إجراءات تنفيذ السلم:

في هذا الدليل يقوم الباحث بالجمع بين ثلاثة منتجات :

- السلم ثم السلم الموازي .
- السلم ثم بيع المرابحة .
- السلم ثم بيع المساومة .

وسوف يتحدث الباحث عنهم جميعاً كمنتج واحد مع الإشارة إلى الأمور التي ينفرد بها كل منتج عن الآخر.

المرحلة الأولى : مرحلة طلب التمويل سلماً .

أولاً : استقبال العميل وتحديد نوع التمويل وتقديم الطلب

١ . الترحيب بالمتعامل ومقابلته ببشاشة والاهتمام به .

٢ . تحديد نوع التمويل .

٣ . يتقدم العميل إلى البنك بطلب بيع بضاعة سلماً، ويرفق مع هذا الطلب

مواصفات البضاعة .

التأكد من أن المسلم فيه مما يجوز فيه السلم، أي أن لا يكون معيناً كهذه السيارة

ولا فيما لا يثبت في الذمة كالأراضي والبنائيات والأشجار ولا فيما لا ينضبط

بالوصف، كالجواهر والأثريات ولا أن يكون من منتجات أرض معينة .

كتابة مستند يذكر فيه :

■ مواصفات المسلم فيه ذكراً تفصيلاً منعاً للغرر، وتذكر المواصفات على النحو

التالي : الجنس / المواصفات / النوع / محل الإنتاج / المقدار .

■ ويذكر فيه تاريخ تسليم المسلم فيه ومكان التسليم ومقدار رأس مال السلم .

في حال موافقة العميل :

٤ . يتم استيفاء الوثائق الثبوتية، ومستند وكالة أو شراكة في حال وجودهما .

٥ . بيان الوضع المالي للعميل لمعرفة جدية العميل ومقدرته على الوفاء بالمسلم فيه .

٦ . عرض الطلب على الجهة المسئولة لدراسته .

ثانياً : دراسة ائتمانية لطلب العميل

بما أن السلم فيه معنى المداينة والاستثمار، فلا بد قبل الموافقة على طلب التمويل سلباً من دراسة حالة العميل من قدرته على تسليم المسلم فيه، ودراسة المسلم فيه لتحديد مقدار ربحيته، وهذه الدراسة تكون على النحو التالي :

أولاً- دراسة حالة العميل، ويكون ذلك ب :

١ . حرص العميل على الوفاء بما عليه من التزامات في مواعيدها، ويكون ذلك بدراسة سمعة العميل، وفحص مركزه الائتماني مع البنك والبنوك الأخرى، والنظر في التزامه بتوجيهات الشريعة .

ب . قدرة العميل على الوفاء بما عليه من التزامات في مواعيدها، ويكون ذلك بدراسة حجم نشاط العميل للتأكد من أنه يتناسب مع الكمية المتعاقد عليها سلباً .

ت . الضمانات التي يقدمها العميل، ويكون ذلك بفحص الضمانات المقدمة للتأكد من تناسبها مع قيمة السلم، وملكية العميل لها وإمكانية تصفيتها بسهولة في حالة الماطلة، أو التأكد من أن ذمة الكفيل المالية قوية .

ثانياً – دراسة المسلم فيه (السلعة)¹ ، ويكون ذلك ب :

ا . إمكانية تصريف السلعة، ويكون ذلك بدراسة سوق السلعة للتعرف على

مدى رواجها وإمكانية بيعها في تاريخ استلامها .

ب . مدى ربحية المسلم فيه للبنك، ويكون ذلك بمقارنة رأس مال السلم

والمصروفات التابعة له بثمن البيع المتوقع، ثم تحديد نسبة الربحية فيها .

ت . مدى توافق العملية والسلعة مع السياسة العامة للبنك .

ثالثاً: الموافقة على الطلب

بعد هذه الدراسة الائتمانية والاطلاع والتأكد من أن الوثائق السابقة والبيانات

المالية والضمانات المقدمة مطابقة لسياسة البنك .

يقوم المسؤول بتقسيم الطلبات إلى قسمين :

■ طلبات مرفوضة: في هذه حال يبلغ العميل بعدم الموافقة على الطلب

ويذكر له السبب .

■ طلبات موافق عليها: في هذه حال يبلغ العميل بالموافقة على الطلب

ويطلب منه الحضور لتكملة إجراءات السلم .

1 تعتبر السودان من أكثر الدول تطبيقاً لعقد السلم، باعتبار أن النشاط الأساسي في السودان هو الزراعة، لذلك حُصِّص لها ٥٠٪ من السقوف الائتمانية للبنوك العامة في السودان.

وقد قام البنك المركزي في السودان بتحديد الثمن الذي تشتري به محافظ السلم في ضوء المعايير التالية:

1. إجمالي تكاليف زراعة الفدان الواحد، وفق الدراسة التي تقوم بها إدارة المؤسسات

بالتعاون مع وزارة الزراعة.

2. متوسط إنتاجية الفدان الواحد.

3. إضافة أرباح مجزية للمزارع في حدود ٣٣٪.

المرحلة الثانية : مرحلة إنشاء عقد السلم .

رابعاً : استيفاء الضمانات

يقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل لتوثيق المسلم فيه، وهذه الضمانات إما أن تكون :

- ضمانات رهنية : كرهن عقار أو غير ذلك .
- ضمانات كفالية : سواء كفالة بنكية أو كفالة شخصية .

خامساً : إنشاء عقد الشراء سلماً

يمر إنشاء عقد السلم بين البنك والعميل بمرحلتين :

أولاً- مرحلة قبل إنشاء العقد ، ويجب التأكد من :

- أن يكون رأس المال معلوماً .
- أن لا يكون بين رأس المال والمسلم فيه رباً ، كأن يكونا قمحاً أو ذهباً .
- أن لا يكون رأس المال ديناً .
- أن يكون المسلم فيه موجوداً في الغالب وقت التسليم .

ثانياً- مرحلة إنشاء العقد ، ويجب التأكد من :

- كتابة عقد شراء سلم بين البنك والعميل ، يذكر فيه رأس مال السلم والمسلم فيه مفصلاً (كما مرّ في استيفاء مواصفات البضاعة) ، وتاريخ التسليم ، ومكان التسليم .
- يجوز اتفق الطرفان في العقد على إزالة أي غبن فاحش يلحق بأي منهما بسبب زيادة سعر المسلم فيه أو نقصه وقت التسليم عن السعر المتفق عليه

بما يزيد عن الثلث، ففي حالة الزيادة يتحمل البنك ما زاد عن الثلث، وفي

حالة النقص يتحمل المزارع ما زاد عن الثلث¹.

يلتزم البائع للبنك بتسليم السلعة في الأجل المحدد المتفق عليه في العقد.

سادساً: تسليم رأس مال السلم

يقوم البنك بتسليم رأس مال السلم للعميل في مجلس العقد أو بعد يومين أو

ثلاثة كحد أقصى بأي وسيلة من وسائل التسليم، سواء قام بتسليمه الثمن باليد

أو أودعه في حسابه بالبنك أو حرر له شيكاً مصرفياً مصدقاً².

في هذه المرحلة يقوم البنك بالاتفاق مع طرف ثالث على بيع المسلم فيه مرابحة أو

مساومة أو سلماً.

في المرابحة يتم التوقيع على وعد بالشراء سواء كان ملزماً أم غير ملزم، والأفضل

كون الوعد ملزماً لعدم وجود خيار شرط في بيع السلم.

المرحلة الثالثة: مرحلة إنشاء عقد السلم الموازي. (خاصة في بيع السلم الموازي)

سابعاً: إنشاء عقد البيع سلماً

يقوم البنك ببيع سلعة بنفس المواصفات لعميل آخر سلماً.

يراعى في هذا العقد نفس الشروط التي مرت في المرحلة السابقة (إنشاء عقد

السلم).

1 فتوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية في السودان رقم (٢/٩٥).

2 لا يجوز أن يكون الشيك عادياً لاحتمال أن لا يكون لديه رصيد وبالتالي يختل الشرط الأساسي لصحة السلم وهو تسليم رأس المال في مجلس العقد.

ويكون موعد تسليم السلعة في تاريخ يوافق تأريخ استلام سلعة السلم في العقد الأول، أو يتأخر عنه قليلاً .

يجب التأكد من عدم ربط عقد السلم الموازي بعقد السلم السابق، بل يكون كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته .

ثامناً : استلام رأس مال السلم

يقوم العميل بتسليم رأس مال السلم للبنك في مجلس العقد أو بعد يومين أو ثلاثة كحد أقصى .

المرحلة الرابعة : استلام وتسليم المسلم فيه .

تاسعاً : استلام البضاعة

عند حلول أجل التسليم يقوم العميل بتسليم المسلم فيه للبنك، ويترتب على هذا التسليم ثلاثة حالات :

- تسليم العميل للسلعة على الصفة والقدر والنوع المبينة في العقد، في هذه الحال يجب على البنك قبوله .
- تسليم العميل للسلعة على صفة ونوع أجود وأفضل من الصفة المبينة في العقد، في هذه الحال يجب على البنك قبوله بشرط ألا يطلب العميل ثمناً زائداً للصفة الأجود .
- تسليم العميل السلعة على صفة ونوع دون المواصفات المبينة في العقد، في هذه الحال يخير البنك بين قبوله ورفضه، ويجوز أن يقبله البنك مع حط جزء من الثمن .

في حال قيام العميل بتسليم السلعة قبل حلول الأجل، وكانت السلعة على الصفة والنوع والقدر المتفقان عليه، فإنه يلزم على البنك قبولها إلا إن كان لديه مانع مقبول فإنه لا يجبر.

عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه :

في حال عجز المسلم إليه (العميل البائع) عن تسليم المسلم فيه (السلعة) في التاريخ المحدد، فإن البنك يكون بالخيار أمام عدة أمور :

- ا. فسخ عقد السلم وإرجاع رأس مال السلم.
- ب. أن يصبر حتى يتوافر المسلم فيه في الأسواق.
- ت. التأجيل لمدة محددة أو للموسم المقبل.
- ث. التقسيط في استلام المسلم فيه.
- ج. التقسيط لاسترداد رأس مال السلم (في حالة الفسخ).
- ح. فسخ جزء من العقد وإمضاؤه بالبقية.
- خ. تخفيض مواصفات المسلم فيه.
- د. استبدال المسلم فيه بشيء آخر، ويشترط في الاستبدال شرطين:
 - أن يكون البدل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم.
 - أن لا تكون القيمة السوقية للبدل أكثر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم، كي لا يربح مرتين.

مع مراعاة أنه إذا عجز المسلم إليه عن التسليم بسبب الإعسار، فإن البنك يقوم بإنظاره إلى ميسرة.

عاشراً: تسليم البضاعة للعميل الثاني

عند حلول أجل التسليم في السلم الموازي يقوم البنك بتسليم المسلم فيه للعميل، ويمكن أن يكون التسليم بتظهير إيصالات التخزين.

سواء أخلّ البائع في السلم الأول أو لم يخل، فلا يحق للبنك إن كان متضرراً من عدم استلام السلعة أن يحيل هذا الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً.

أما في حال عجز البنك عن تسليم المسلم فيه للعميل بسبب قهري فإن العميل المشتري بالخيار أمام الأمور التي مرت سابقاً.

وهذا البند خاص بالسلم الموازي، وتنتهي هنا إجراءات السلم والسلم الموازي.

أما في حال كان التمويل سلماً ثم بيعاً فلا بد من متابعة الإجراءات.

الحادي عشر: بيع البضاعة

١. توقيع عقد البيع:

■ يجب التأكد من أن تاريخ البيع يتأخر عن تاريخ استلام البضاعة في السلم الأول.

في حال كان العميل قد وقع وعداً بالشراء فيطلب منه الحضور لتنفيذ هذا الوعد. في المربحة أو المساومة يوقع البنك مع العميل عقد البيع سواء كان الثمن نقداً أو مؤجلاً أو مقسطاً.

في هذه المرحلة يؤخذ بإجراءات التنفيذ التي مرت في المربحة من الضمانات وتكلفة المبيع وجدولة الأقساط وغير ذلك.

٢. تسليم البضاعة:

بعد توقيع عقد البيع يتم تسليم البضاعة للعميل أو تظهير شهادات التخزين .

■ ويجب التأكد من أن تاريخ تسليم البضاعة بعد تاريخ عقد البيع .

هذه الصورة هي الصورة الغالبة للسلم والسلم الموازي المطبقة والمعمول بها في البنوك الإسلامية، فالبنك في السلم الأول يكون مشترياً¹ وفي السلم الثاني يكون بائعاً، ولا يوجد مانع من كون البنك في السلم الأول بائعاً وفي السلم الثاني مشترياً .

¹ لأن الهدف الاقتصادي للسلم هو التمويل والبنك غالباً يكون ممولاً .

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للسلم

في هذه المرحلة يُعرّف مدى فاعلية نظام الرقابة وقوته، فالتدقيق جزء أساسي من نظام الرقابة حتى أن التدقيق يسمى بالرقابة اللاحقة وهذه استمارة فيها الإجراءات الأساسية لصحة عقد السلم.

● استمارة تدقيق السلم:

استمارة التدقيق الشرعي للسلم	
رقم الملف:	تاريخ الشراء: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم البائع:	تاريخ البيع: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المشتري:	تاريخ التسلم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم الموظف:	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.
	تأكد من ملء جميع بيانات النماذج.
التأكد من الثمن والسلعة	تأكد من أن المسلم فيه ليس معيناً.
	تأكد من أن المسلم فيه ينضبط بالوصف.
	تأكد من أن المسلم فيه يثبت في الذمة.

تأكد من أن المسلم فيه ليس ذهباً أو فضة .	قبل العقد
تأكد من أن المسلم فيه ليس ديناً في الذمة .	
تأكد من عدم تحقق الربا (أن لا تكون البضاعة والثلثين ربويين) .	
تأكد من إمكانية تسليم المسلم فيه في الموعد المحدد .	
تأكد من ذكر مواصفات السلم ورأس المال والأجل ومكان التسليم .	إنشاء عقد السلم
تأكد من صحت الضمانات .	
تأكد من تسليم الثمن في مجلس العقد .	
تأكد من أن البدل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم .	عند استبدال السلعة أو الفسخ
تأكد من أن القيمة السوقية للبدل أقل أو تساوي القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم .	
تأكد من عدم الزيادة على رأس المال في حال فسخ العقد .	

جدول رقم (١٣)

● استمارة تدقيق السلم والسلم الموازي :

استمارة التدقيق الشرعي للسلم والسلم الموازي

رقم الملف:.....	تاريخ الشراء: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم البائع:.....	تاريخ البيع: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المشتري:.....	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم الموظف:.....	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.
	تأكد من ملئ جميع بيانات النماذج.
	تأكد من أن المسلم فيه ليس معيناً.
التأكد من الثمن والسلعة قبل العقد	تأكد من أن المسلم فيه ينضبط بالوصف.
	تأكد من أن المسلم فيه يثبت في الذمة.
	تأكد من أن المسلم فيه ليس ذهباً أو فضة.
	تأكد من أن المسلم فيه ليس ديناً في الذمة.
إنشاء عقد السلم	تأكد من عدم تحقق الربا (أن لا تكون البضاعة والتمن ربويين) .
	تأكد من إمكانية تسليم المسلم فيه في الموعد المحدد .
	تأكد من ذكر مواصفات السلم ورأس المال والأجل ومكان التسليم .
	تأكد من صحت الضمانات .

تأكد من تسليم الثمن في مجلس العقد .	إنشاء عقد السلم الموازي
تأكد من صحة عقد السلم الموازي .	
تأكد من أن المورد غير الطرف المقابل من خلال عقدي الشراء والبيع .	
تأكد من تطابق كمية البضاعة في المعاينة / إيصال التخزين للملكية في عقود البيع والشراء .	
تأكد من أن تاريخ تظهير إيصال التخزين / تسليم البضاعة للمشتري تال لتظهير الإيصال / التسليم لصالح البنك .	
تأكد من عدم ربط عقد السلم الموازي بعقد السلم السابق .	
تأكد من تسليم الثمن في مجلس العقد .	
تأكد من أن البدل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم .	عند استبدال السلعة أو الفسخ
تأكد من أن القيمة السوقية للبدل أقل أو تساوي القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم .	
تأكد من عدم الزيادة على رأس المال في حال فسخ العقد .	

جدول رقم (١٤)

● استمارة تدقيق السلم ثم البيع :

استمارة التدقيق الشرعي للسلم ثم البيع

رقم الملف:	تاريخ الشراء: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم البائع:	تاريخ البيع: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المشتري:	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم الموظف:	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.
	تأكد من ملئ جميع بيانات النماذج.
	تأكد من أن المسلم فيه ليس معيناً.
التأكد من الثمن والسلعة قبل العقد	تأكد من أن المسلم فيه ينضبط بالوصف.
	تأكد من أن المسلم فيه يثبت في الذمة.
	تأكد من أن المسلم فيه ليس ذهباً أو فضة.
	تأكد من أن المسلم فيه ليس ديناً في الذمة.
إنشاء عقد السلم	تأكد من عدم تحقق الربا (أن لا تكون البضاعة والتمن ربويين).
	تأكد من إمكانية تسليم المسلم فيه في الموعد المحدد.
	تأكد من ذكر مواصفات السلم ورأس المال والأجل ومكان التسليم.
	تأكد من صحت الضمانات.

تأكد من تسليم الثمن في مجلس العقد .	
تأكد من أن البدل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم .	عند استبدال السلعة أو الفسخ
تأكد من أن القيمة السوقية للبدل أقل أو تساوي القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم .	
تأكد من عدم الزيادة على رأس المال في حال فسخ العقد .	
تأكد من أن المورد غير الطرف المقابل من خلال عقدي الشراء والبيع .	إنشاء عقد البيع
تأكد من استلام السلعة قبل إنشاء عقد البيع .	
تأكد من أن البنك لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً .	

جدول رقم (١٥)

الفصل الخامس

الدليل العملي لإجراءات الاستصناع

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مقدمة عن الاستصناع .

المبحث الثاني : إجراءات تنفيذ الاستصناع .

المبحث الثالث : إجراءات التدقيق الشرعي للاستصناع .

المبحث الأول: مقدمة عن الاستصناع

المطلب الأول: تعريف الاستصناع.

تعريف الاستصناع: هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها¹. ويسمى الاستصناع والسلم موصوفاً في الذمة لأن السلعة المشتراة في العقدين غير معينة أو غير موجودة، فالعبرة بالوصف في الذمة لذلك يشترط أن يكون الوصف وصفاً دقيقاً يعرف به مثله بحيث لا يترك مجالاً للاختلاف والنزاع بين المتعاقدين. ويتكون عقد الاستصناع من أربعة أطراف:

الصانع: هو البائع الذي يلتزم بتقديم المصنوع، سواء باشر الصنع بنفسه أو عن طريق غيره.

المستصنع: هو المشتري في عقد الاستصناع والملتزم بقبول المصنوع إذا جاء مطابقاً للمواصفات.

المصنوع: هو ما يتم صناعته في عقد الاستصناع، وسوف نشير إليه بالسلعة.

مبلغ الاستصناع: هو المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه ثمناً للمصنوع.

ويتمتع الاستصناع كصيغة تمويلية مقارنة بالبيع الآجل بأنه أقل مخاطرة من حيث أنه لا خيار للعميل إذا جاء المصنوع مطابقاً للمواصفات المحددة في العقد، في حين تستمر المخاطرة في المراجعة من حيث إمكانية عدم توقيع العقد مع العميل إلى حين توقيع عقد البيع الآجل مربحة أو مساومة مع العميل².

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٩٠.

² مشعل، د. عبد الباري، الرقابة والتدقيق الشرعي للمحترفين، ص: ٣٥٦.

المطلب الثاني : الفرق بين الاستصناع والإجارة .

في عقد الاستصناع يلتزم الصانع بتقديم المواد والعمل، أما في عقد الإجارة فيلتزم الأجير بتقديم العمل دون المواد .

فعندما يقوم البَنَّاء في البِنَاء إن كانت المواد من عنده فهو عقد استصناع، وإن لم تكمن من عنده فهو عقد إجارة .

المطلب الثالث : الفرق بين الاستصناع والسلم .

الاستصناع عقد على عين موصوفة في الذمة اشترط فيها العمل فلا يجري إلا فيما يتطلب صناعة كالطائرات والبواخر والآلات، أما السلم فهو عقد على عين موصوفة في الذمة لا يدخل فيها الصنعة كالحبوب والمواد الخام .

الثمن في الاستصناع يجوز أن يكون معجلاً أو مؤجلاً دفعة واحدة إلى أجل معين، أو مقسماً على أقساط محددة إلى آجال مختلفة قد تبعد عن أجل تسليم السلع أو المعدات، أما في السلم فيجب دفع الثمن مقدماً في مجلس العقد وبهذا الشرط تضيق مجالات التمويل بالسلم مقارنة بالاستصناع¹ .

ومستند جواز تأجيل ثمن الاستصناع أو تقسيطه هو أن العمل في الاستصناع جزء مهم من المبيع يجعله شبيهاً بالإجارة والإجارة يجوز فيها تأجيل الأجرة وتعجيلها، فهو مستثنى من بيع الدين بالدين الممنوع شرعاً² .

التمويل في السلم يكون دائماً في اتجاه واحد هو من المشتري للبائع، أما التمويل في الاستصناع فيختلف باختلاف تاريخ أجل الثمن، فإنه مع ثبات أن السلع أو

¹ مشعل، د. عبد الباري، الرقابة والتدقيق الشرعي للمحترفين، ص: ٣٥٥ .

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٨٨ .

المعدات أو العقارات مؤجلة على كل حال فإن التمويل قد يكون من المشتري للبائع في حال اشتراط دفع الثمن مقدماً وقد يكون من البائع إلى المشتري في حال اشتراط دفع الثمن مقسطاً إلى آجال قد تزيد عن أجل تسليم السلع أو المعدات أو العقارات¹.

المطلب الرابع: الفرق بين الاستصناع والمراوحة أو السلم.

في المراوحة والمساومة يتم تسليم السلعة في مجلس العقد والثمن مؤجل، أما في السلم والاستصناع فيتم تسليم الثمن في مجلس العقد والسلعة مؤجلة.

المطلب الخامس: حكم بيع الاستصناع.

الأصل في الاستصناع أنه بيع معدوم فلا يجوز وإنما جَوِّز استحساناً للحاجة العامة إليه، والدليل على ذلك:

من القرآن:

قول الله عز وجل: قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَا جُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا (الكهف: ٩٤)، فهم قد طلبوا منه أن يصنع لهم السدّ مقابل أجر عظيم يعطونه إياه.

من السنة:

ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استصنع الخاتم والمنبر، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة من الأنصار: «مري غلامك النجار، أن يعمل لي أعواداً،

¹ مشعل، د. عبد الباري، الرقابة والتدقيق الشرعي للمحترفين، ص: ٣٥٥.

أجلس عليهن إذا كلمت الناس»¹، وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «فاتخذ - صلى الله عليه وسلم - خاتماً من فضة ونقشه محمد رسول الله»².

وبما أن الاستصناع عقد لازم بنفسه، فإنه تترتب آثاره بمجرد العقد، ولا حاجة إلى إعادة إيجاب وقبول بعد الصنع، وهذا بخلاف الوعد بالمرابحة للأمر بالشراء الذي يحتاج إلى إنشاء البيع بإيجاب وقبول بعد تملك المؤسسة للمبيع.

المطلب السادس: حكمة تشريع الاستصناع.

شرّع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم نظراً لتطور الصناعات تطوراً كبيراً، فالصانع يحصل له الارتفاق ببيع ما يبتكر من صناعة تكون وفق الشروط التي وضعها المستصنع في المواصفات والمقاييسات، والمستصنع يحصل له الارتفاق بسدّ حاجياته وفق ما يراه مناسباً لنفسه وبدنه وماله، أمّا الموجود في السوق من المصنوعات السابقة الصنع فقد لا تسدّ حاجات الإنسان، فلا بدّ من الدّهّاب إلى من لديه الخبرة والابتكار³.

المطلب السابع: تعريف الاستصناع الموازي.

هو إبرام عقدين منفصلين أحدهما مع العميل تكون فيه المؤسسة المالية الإسلامية صانعاً، والآخر مع الصنّاع أو المقاولين تكون فيه المؤسسة مستصنعاً، ويتحقق الربح

1 البخاري، محمد بن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ عام ٢٠٠١م، الجزء الثاني رقم: ٨٧٥.

2 البخاري، محمد بن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ عام ٢٠٠١م، الجزء الرابع رقم: ٥٥٣٧.

3 الموسوعة الفقهية، حرف الألف، الاستصناع، ج ٣، ٣٢٧-٣٢٨.

عن طريق اختلاف الثمن في العقدين، والغالب أن يكون أحدهما حالاً (وهو الذي مع الصُّنَاع أو المقاولين) والثاني مؤجلاً (وهو الذي مع العميل) ¹.

صورة الاستصناع الموازي:

هو أن يطلب العميل من البنك بضاعة ما بمواصفات معروفة وثمان معلوم، فيقوم البنك بإنشاء عقد استصناع لأجل معين بينه وبين العميل يكون البنك صانعاً والعميل مستصنع.

ثم يقوم البنك بشراء نفس البضاعة الموصوفة سابقاً بنفس الأجل من عميل آخر استصناعاً، يكون البنك مستصنعاً والعميل صانعاً، ويسمى هذا العقد استصناعاً موازياً.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٩٠.

المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الاستصناع

المطلب الأول : الضوابط الشرعية للاستصناع .

قام الباحث بتقسيم الضوابط الشرعية للاستصناع إلى سبعة مراحل :

- الضوابط الشرعية لمرحلة طلب الاستصناع .
- الضوابط الشرعية لمرحلة عقد الاستصناع .
- الضوابط الشرعية للثمن والضمانات في الاستصناع .
- الضوابط الشرعية للتعديلات والإضافات على المصنوع .
- الضوابط الشرعية لمرحلة الاستصناع الموازي .
- الضوابط الشرعية لمرحلة الإشراف على التنفيذ .
- الضوابط الشرعية لمرحلة تسليم المصنوع .

الضوابط الشرعية لمرحلة طلب الاستصناع .

تلخص ضوابط طلب الاستصناع بما يلي :

- ١ . يجوز للبنك إبرام عقد الاستصناع ولو لم يكن يملك المبيع أو المواد¹ .
- ب . يجوز أن يستفيد البنك من عرض الأسعار للاستئناس في تقدير التكلفة² .
- ج . لا يجوز للبنك أن يدخل في تمويل استصناع أبرم مع مستصنع آخر³ .

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص ١٧٦، بتصرف.

² المرجع السابق، ص ١٧٦، بتصرف.

³ المرجع السابق، ص ١٧٦، بتصرف.

- د . لا يجوز أن تكون العملية حيلة للتمويل الربوي كإجراء معدات من الصانع بضمن حال وبيعها إليه بضمن مؤجل أزيد¹ .
- ه . لا يجوز أن يكون طالب الاستصناع هو نفسه الصانع² .
- و . لا يجوز أن يكون الصانع جهة مملوكة للمستصنع بنسبة الثلث فأكثر، حتى لو تم ذلك عن طريق المناقصة، وذلك تجنباً لبيع العينة³ .
- ز . لا يجوز عقد الاستصناع إلا فيما تدخله الصناعة وتخرجه عن حالته الطبيعية . فما دام الصانع التزم بالعين المصنوعة صح الاستصناع⁴ .
- ح . لا يجوز أن يكون محل الاستصناع شيئاً معيناً بذاته، كما لو قال بعثك هذه السيارة، أو هذا المصنع، وإنما يكون الاستصناع فيما حدد بالمواصفات لا بالتعيين⁵ .
- ط . يجوز التعاقد على صنع أشياء تصنع بأوصاف خاصة يريدها المستصنع ولو لم يكن لها مثيل في السوق، بشرط أن تكون مما ينضبط بالوصف . ويجوز أن يكون محل الاستصناع من الأشياء التي يكثر أمثالها في السوق ويحل بعض وحداتها محل بعض في أداء الالتزام بسبب صنعها بمواصفات موحدة، ويستوي في ذلك أن يكون المصنوع للاستهلاك أو للاستعمال مع بقاء عينه⁶ .

1 المرجع السابق، ص ١٧٦، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٧٦ .

3 المرجع السابق، ص ١٧٦ .

4 المرجع السابق، ص ١٧٧ .

5 المرجع السابق، ص ١٧٧ .

6 المرجع السابق، ص ١٧٧، بتصرف.

الضوابط الشرعية لمرحلة عقد الاستصناع.

تلخص ضوابط عقد الاستصناع بما يلي :

- أ . يجب في عقد الاستصناع بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ومعلومية الثمن وتحديد الأجل إن وجد¹.
- ب . عقد الاستصناع ملزم للطرفين لا يجوز لأحد فسخه دون موافقة الآخر.
- ج . لا يجوز اشتراط الصانع البراءة من العيوب في عقد الاستصناع².
- د . المواد هي ملك الصانع قبل التنفيذ إلا إذا تعهد الصانع بعدم التصرف بها لغير ذلك الشيء المستصنع ضماناً لإنجازه، ويقع هذا التعهد في حالة اشتراط الصانع على المستصنع تعجيل جزء من الثمن ليتمكن من شراء بعض المواد³.
- هـ . يجوز أن يشترط على الصانع أن يتم الصنع من قبله⁴.
- و . يجوز تحديد مدة لضمان عيوب التصنيع أو الالتزام بالصيانة لمدة معينة يتفق عليها الطرفان أو يجري بها العرف⁵.
- ز . يجوز في عقد الاستصناع البناء على أراضي مملوكة للبنك أو العميل أو مستأجرة من أحدهما لأن المستصنع هو المباني الموصوفة وليس المكان⁶.

1 المرجع السابق، ص ١٧٦، بتصريف.

2 المرجع السابق، ص ١٧٦.

3 المرجع السابق، ص ١٧٧.

4 المرجع السابق، ص ١٧٧، بتصريف.

5 المرجع السابق، ص ١٧٨.

6 المرجع السابق، ص ١٧٨، بتصريف.

ح . يجوز الاستصناع لإتمام مشروع بدأ به صانع سابق وحينئذ يجب تصفية العملية بحالتها الراهنة، على حساب العميل مع الصانع السابق، حيث تظل الديون - إن وجدت - التزاماً شخصياً عليه، ومن ثم إبرام عقد استصناع لبقية العمل، دون التزام المؤسسة بالاستعانة بالصانع السابق، بل ينص على أن لها الحق في إنجاز العمل بأي وسيلة تراها مناسبة¹.

ط . يجوز أن ينص البنك على أن من حقه تنفيذ الاستصناع على حساب الصانع في حال امتناعه عن التنفيذ أو الإتمام خلال مدة محددة تبدأ منذ التوقف عن العمل في حالة استصناع مبان أو منشآت على أرض المستصنع².

الضوابط الشرعية للثمن والضمانات في الاستصناع.

تلخص ضوابط الثمن والضمانات بما يلي :

- أ . يجب أن يكون ثمن الاستصناع معلوماً عند إبرام العقد³.
- ب . يجوز أن يكون ثمن الاستصناع نقوداً أو عيناً أو منفعة لمدة معينة سواء كانت منفعة عين أخرى أم منفعة المصنوع نفسه مثل عقود الامتياز⁴.
- ج . يجوز أن يكون ثمن الاستصناع نقداً أو مقسطاً أو مؤجلاً أو تعجيل دفعة وتقسيط الباقي⁵.

1 المرجع السابق، ص ١٧٩.

2 المرجع السابق، ص ١٨٠.

3 المرجع السابق، ص ١٧٨.

4 المرجع السابق، ص ١٧٨، يتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١٧٨، يتصرف.

د . يجوز ربط الأقساط بمراحل الإنجاز إذا كانت تلك المراحل منضبطة في العرف ولا ينشأ عنها نزاع، أو بإنشاء كل وحدة إذا كان مجزئاً إلى أجزاء¹.

هـ . لا يجوز إجراء المراجعة في الاستصناع بأن يحدد الثمن بالتكلفة وزيادة معلومة².

و . يجوز أن تقبل المؤسسة إن كانت صانعة، أو أن تدفع إن كانت مستصنعة، عربوناً لتوثيق العقد، بحيث يكون جزءاً من الثمن إن لم يفسخ العقد، أو يستحقه الصانع في حال فسخ العقد . والأولى أن يقتصر على مقدار الضرر الفعلي³.

ز . يجوز للمؤسسة في عقد الاستصناع، سواء كانت صانعة أم مستصنعة، أن تأخذ الضمانات التي تراها كافية للوفاء بحقوقها لدى المستصنع أو الصانع، كما يجوز لها إذا كانت مستصنعة أن تعطي الضمانات التي يطلبها الصانع، سواء كان الضمان رهناً أم كفالة أم حوالة حق أم حساباً جارياً أم إيقاف السحب من الأرصدة⁴.

الضوابط الشرعية للتعديلات والإضافات على المصنوع.

تلخص ضوابط تعديلات المصنوع بما يلي :

1 المرجع السابق، ص ١٧٨، بتصريف.

2 المرجع السابق، ص ١٧٨.

3 المرجع السابق، ص ١٧٩.

4 المرجع السابق، ص ١٧٩.

ا. لا يجوز للمستصنع إلزام الصانع بأي إضافات أو تعديلات على محل عقد الاستصناع¹.

ب. يجوز اتفاق الصانع والمستصنع بعد عقد الاستصناع على تعديل المواصفات المشروطة في المصنوع، أو الزيادة فيه، مع تحديد ما يترتب على ذلك بالنسبة للثمن وإعطاء مهلة في مدة تنفيذه، ويجوز النص في العقد على أن مقابل التعديلات أو الزيادات هو بنسبتها إلى الثمن حسبما تقتضيه الخبرة أو العرف، أو أي مؤشر معروف تنتفي به الجهالة المفضية إلى النزاع².

ج. لا يجوز زيادة الثمن لتمديد أجل السداد، أما تخفيض الثمن عند تعجيل السداد فيجوز إذا كان غير مشروط في العقد³.

د. يجوز تعديل الثمن باتفاق الطرفين للظروف الطارئة بشرط عدم الزيادة مقابل التأجيل⁴.

هـ. في حال عجز الصانع عن الإتمام:

- فإن كان السبب يرجع على الصانع فيضمن المستصنع قيمة البناء بنسبة ما أنجز الصانع مع تحمل الصانع ما قد ينشأ للمستصنع من ضرر فعلي.

1 المرجع السابق، ص ١٧٩، بتصريف.

2 المرجع السابق، ص ١٧٩.

3 المرجع السابق، ص ١٧٩.

4 المرجع السابق، ص ١٧٩، بتصريف.

- وإن كان السبب يرجع إلى المستصنع فيستحق الصانع قيمة ما أنجزه مع تحمل المستصنع الضرر اللاحق بالصانع .
- وإن كان لسبب لا يرجع لأحدهما فيضمن المستصنع قيمة ما أنجزه فقط، ولا يتحمل أحدهما ما لحق بالآخر من ضرر¹.

الضوابط الشرعية لمرحلة الاستصناع الموازي .

تلخص ضوابط الاستصناع الموازي بما يلي :

- أ . يجوز للبنك أن يبرم عقدي الاستصناع على بضاعة بنفس المواصفات يكون في العقد الأول صانعاً وفي الثاني مستصنعاً أو العكس بشرط عدم الربط بين العقدين².
- ب . لا يجوز للبنك بصفته صانعاً أن يحول التزاماته مع العميل إلى الصانع في عقد الاستصناع الموازي³.
- ج . إذا حصلت زيادة أو نقص في الاستصناع الموازي فلا يجب تخفيض الثمن ولا تجوز زيادته في الاستصناع الأول⁴.
- د . لا يجوز الربط بين عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي، ولا يجوز التحلل من التسليم في أحدهما إذا لم يقع التسليم في الآخر، وكذلك التأخير أو الزيادة في التكاليف، ولا مانع من اشتراط المؤسسة على الصانع

1 المرجع السابق، ص ١٨٠، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٨٢، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٨٢، بتصرف.

4 المرجع السابق، ص ١٨٢، بتصرف.

في الاستصناع الموازي شروطاً (بما فيها الشرط الجزائي) مماثلة للشروط

التي التزمت بها مع العميل في الاستصناع الأول أو مختلفة عنها¹.

الضوابط الشرعية لمرحلة الإشراف على التنفيذ.

تلخص ضوابط الإشراف بما يلي:

أ. يجوز للبنك الإشراف على تنفيذ المصنوع والتحقق من التقيد بالموصفات

المشروطة سواء بنفسه أو أن يوكل العميل أو طرف ثالث².

ب. يجوز اتفاق الصانع والمصنوع على تحديد من يتحمل منهما التكلفة

الإضافية المتعلقة بالإشراف³.

الضوابط الشرعية لمرحلة تسليم المصنوع.

تلخص ضوابط تسليم المصنوع بما يلي:

أ. تبرأ ذمة الصانع بتسليم المصنوع إلى المصنوع أو تمكينه منه، أو تسليمه

إلى من يحدده المصنوع⁴.

ب. للمصنوع الخيار بقبول المصنوع أو رفضه إذا جاء مخالفاً للمواصفات

ويجوز للطرفين أن يتصالحا على القبول ولو مع الخط من الثمن⁵.

ج. يجب على المصنوع تسليم المصنوع قبل المدة المتفق عليها إن لم يكن

هنالك مانع مقبول، ولا يجب إن كان هنالك مانع⁶.

1 المرجع السابق، ص ١٨٢.

2 المرجع السابق، ص ١٨٠، بتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٨٠.

4 المرجع السابق، ص ١٨٠.

5 المرجع السابق، ص ١٨١، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١٨١، بتصرف.

- د . ينتقل الضمان من الصانع إلى المستصنع بقبض المصنوع سواء قبضاً حقيقياً أم حكماً بتمكين الصانع للمستصنع من قبض المصنوع بعد إنجازها¹ .
- هـ . إذا امتنع المستصنع عن قبض المصنوع بدون حق بعد تمكينه من القبض يكون أمانة في يد الصانع لا يضمنه إلا بالتعدي أو التقصير، ويتحمل المستصنع تكلفة حفظه² .
- و . يجوز النص في عقد الاستصناع على توكيل المستصنع للصانع ببيعه إذا تأخر المستصنع عن تسلمه مدة معينة، فيبيعه على حساب المستصنع ويرد الزيادة إليه إن وجدت، أو يرجع عليه بالنقص إن وجد . وتكون تكلفة البيع على المستصنع³ .
- ز . يجوز اشتراط الشرط الجزائي الغير مجحف على الصانع إذا تأخر عن التسليم⁴ .
- ح . لا يجوز اشتراط الشرط الجزائي على المستصنع إذا تأخر في أداء الثمن⁵ .
- ط . لا يجوز بيع المصنوع قبل تسلمه من الصانع حقيقة أو حكماً، ولكن يجوز عقد استصناع آخر على شيء موصوف في الذمة مماثل لما تم شراؤه من الصانع ويسمى هذا الاستصناع الموازي⁶ .

1 المرجع السابق، ص ١٨١، بتصرف.

2 المرجع السابق، ص ١٨١ .

3 المرجع السابق، ص ١٨١ .

4 المرجع السابق، ص ١٨١، بتصرف.

5 المرجع السابق، ص ١٨١، بتصرف.

6 المرجع السابق، ص ١٨١ .

ي. يجوز للمؤسسة المستصلحة أن توكل الصانع ببيع المصنوع بعد التمكن من قبضه إلى عملاء الصانع لصالح المؤسسة سواء كان التوكيل مجاناً، أم بأجر مقطوع، أم بنسبة من ثمن البيع، على أن لا يشترط هذا التوكيل في عقد الاستصناع¹.

يا. تترتب آثار العقد بمجرد الانعقاد ولا يحتاج إلى إيجاب وقبول جديدين عند التسليم².

يب. إذا جاء المصنوع مخالفاً للمواصفات فالمستصنع بالخيار في قبوله³.

المطلب الثاني: الضوابط الرقابية لتنفيذ الاستصناع.

الضوابط الرقابية كما قلنا سابقاً هي سلطة إلزام البنك للموظفين بالتمسك بالتعاليم الشرعية التي تملئها عليهم هيئة الفتوى في البنك.

والضوابط الرقابية لتمويل الاستصناع هي:

أ. قيام الهيئة الشرعية للفتوى في البنك بإصدار فتاوى وقرارات وتوصيات تشمل جميع ما يلزم العمل وفق تمويل الاستصناع.

ب. جمع الفتاوى والقرارات والتوصيات المتعلقة بالاستصناع وتنظيمها وتنسيقها كضوابط شرعية لتعتبر مرجعاً للبنك، ويمكن توزيعها على العاملين في البنك لدراستها وفهمها فهماً صحيحاً.

1 المرجع السابق، ص ١٨١.

2 المرجع السابق، ص ١٧٦، يتصرف.

3 المرجع السابق، ص ١٧٦، يتصرف.

ج . وجود إجراءات تنفيذية للعمليات الشرعية، وهي ما يعرف بالدليل العملي للإجراءات، فلا يمكن ضمان عدم الوقوع في أخطاء شرعية إلا بوجود دليل عملي يبين إجراءات واضحة وكاملة وشاملة للتنفيذ من بدايتها إلى نهايتها بحيث لا تترك للموظفين مجالاً للوقوع بالخطأ.

د . إنشاء عقود ومستندات الاستصناع واعتمادها وإلزام الموظفين بها بحيث تأخذ كلها نمطاً موحداً، وهي :

هـ . مستند طلب التمويل، عقد الاستصناع، عقد المقاوله، عقد الإشراف .

و . بما أن الاستصناع هو بيع موصوف في الذمة وهو مستثنى من قاعدة بيع ما لا يملك أو البيع قبل القبض فلا يوجد ضابط رقابي لعدم بيع ما لا يملك، فيجوز إنشاء عقد الاستصناع (الشراء) قبل عقد الاستصناع الثاني (البيع) دون استلام السلعة، والعكس صحيح .

ولكن في حال اشترى البنك سلعة استصناعاً وأراد بيعها مربحة أو مساومة فلا يجوز له إنشاء عقد البيع قبل تسلم السلعة وحيازتها .

جدول مهام الموظفين في عملية الاستصناع :

المرحلة	الموظف / القسم	الخطوة الإجرائية
١ .	خدمات العملاء	تقديم طلب التمويل استصناعاً
٢ .	الائتمان	الموافقة / الرفض
وفي حال الموافقة الائتمانية على تمويل العميل نتابع :		
٣ .	خدمات العملاء	تبليغ العميل

المشتريات / التوريد	توقيع عقد الاستصناع شراء	. ٤
التحصيل / الصندوق	تسليم رأس المال / تقسيطه / تأجيله	. ٥
المبيعات	توقيع عقد الاستصناع بيعاً	. ٦
التحصيل / الصندوق	تسليم رأس المال / تقسيطه / تأجيله	. ٧
التسلم / القبض	تسلم السلعة	. ٨
التسلم / القبض	تسليم السلعة	. ٩

جدول رقم (١٦)

١. الرقابة الآلية¹ لبيع الاستصناع:

- يجب أن يكون اسم البائع في العقد الأول مختلفاً عن اسم المشتري في العقد الثاني تجنباً للعينة.
- عدم إغلاق نافذة بيع الاستصناع إلا بعد تعبئة خانة المواصفات والأجل ومكان التسليم ورأس المال.
- في حال بيع البضاعة المشتراة بعقد الاستصناع مرابحة أو مساومة أو إجارة، يجب عدم فتح نافذة البيع قبل تحديد خيار تمّ القبض.
- في حال بيع البضاعة المشتراة بعقد الاستصناع مرابحة / مساومة / إجارة، تنفذ ضوابط الرقابة الآلية الموجودة في بيع المرابحة / مساومة / إجارة.

¹ وهذه الرقابة تكون عند اعتماد الحاسب الآلي في معاملات البنك، وتنفيذ العقود عليها.

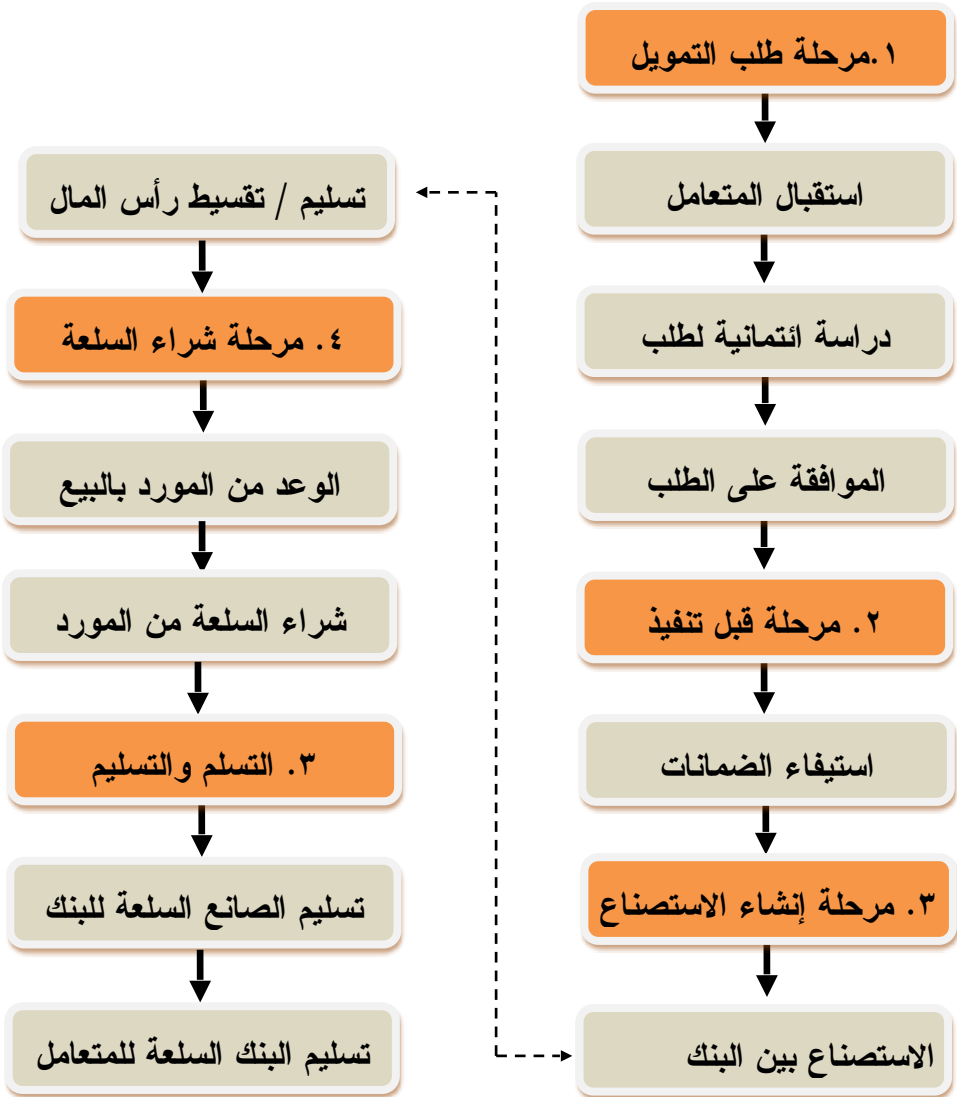
- إلغاء أي نافذة أو خانة تؤدي إلى أخذ أي نوع من أنواع الفوائد .
 - ب . معرفة الموظفين بالضوابط الشرعية لبيع الاستصناع، فمن مسؤولية الإدارة إقامة دورات تدريبية للموظفين الذين يقومون بإجراء تمويل الاستصناع .
- هذه الضوابط تشمل الرقابة السابقة من حيث التخطيط وإنشاء النماذج والعقود والبرامج، ورقابة التنفيذ من حيث الإجراءات والمراحل .

المطلب الثالث : إجراءات تنفيذ الاستصناع

قبل البدء بإجراءات تنفيذ الاستصناع سوف يقوم الباحث بوضع تمثيل بياني لمعرفة خطوات تسلسل تنفيذ الإجراءات .

- الاستصناع ثم الشراء مرابحة / مساومة ، والاستصناع والاستصناع الموازي

بيانياً :



شكل رقم



شكل رقم

دليل إجراءات تنفيذ الاستصناع:

في هذا الدليل يقوم الباحث بالجمع بين ثلاثة منتجات :

١ . الاستصناع ثم الاستصناع الموازي .

٢ . الاستصناع ثم شراء المراجعة .

٣ . الاستصناع ثم شراء المساومة .

وسوف يتحدث الباحث عنهم جميعاً كمنتج واحد مع الإشارة إلى الأمور التي ينفرد بها كل منتج عن الآخر .

المرحلة الأولى : مرحلة طلب التمويل استصناعاً .

أولاً : استقبال العميل وتحديد نوع التمويل وتقديم الطلب

١ . الترحيب بالمتعامل ومقابلته ببشاشة والاهتمام به .

٢ . تحديد طلب العميل من صنع بضائع أو أجهزة أو بناء أو إكساء أو تشييد عقار أو غير ذلك .

٣ . توضيح الشروط والضمانات المطلوبة طبقاً لنوع تمويل الاستصناع .

٤ . إبلاغ العميل بكيفية تمويل الاستصناع والمبلغ والدفعة الأولى والقسط الشهري وعدد الدفعات .

في حال موافقة العميل :

٥ . يتم استيفاء الوثائق الثبوتية، ومستند وكالة أو شراكة في حال وجودهما .

٦ . بيان الوضع المالي للعميل، وهو ما يعرف بملاءة العميل وقدرته على الوفاء .

٧ . يتقدم العميل إلى البنك بطلب شراء سلعة ما استصناعاً، أو بطلب تمويله في بناء أو إكساء استصناعاً .

٨ . يقوم العميل بإرفاق مستند يذكر فيه مواصفات المستصنع ذكراً تفصيلاً منعاً

للغرر، وتذكر المواصفات على النحو التالي :

- بيان الجنس : ك سيارة، أو طائرة، أو عقار .
- بيان النوع : ك ماركة أو علامة أو مكان .
- بيان الصفات : ك جدول المواصفات الخاصة بالمنتج .
- بيان القدر : ك عدد أو كمية .
- بيان الثمن : حالاً أو مؤجلاً أو مقسطاً .
- بيان التاريخ : وقت تسليم السلعة .
- بيان المكان : مكان تسليم السلعة، فإن لم يذكر ففي مجلس العقد أو مكان التسليم عرفاً .

لا مانع أن يقدم العميل عرض أسعار من جهات أخرى للبنك للاستئناس في تقدير التكلفة والربح .

وفي حال كون محل الاستصناع تشييد عقار فيجب ذكر المواصفات ذكراً تفصيلاً من مساحة وعدد الغرف ونوعية المواد وجودتها وتقديم مخطط للبناء بشكل يمنع الوقوع في أي نوع من أنواع الغرر والخلاف .

٩ . عرض الطلب على الجهة المسؤولة لدراسته .

ثانياً : الموافقة على الطلب

قبل دراسة حالة التمويل من الناحية الفنية يجب التأكد :

✓ من أن السلعة ليست معينة بل موصوفة في الذمة .

✓ وأن تكون السلعة مما تدخلها الصنعة وتخرجها عن حالتها الطبيعية .

يقوم المسؤول بالتأكد من أن الوثائق السابقة والبيانات المالية والضمانات المقدمة مطابقة لسياسة البنك .

بعد الاطلاع على الطلبات، تقسم الطلبات إلى قسمين:

- طلبات مرفوضة: في هذه حال يبلغ العميل بعدم الموافقة على الطلب ويذكر له السبب .

- طلبات موافق عليها: في هذه حال يبلغ العميل بالموافقة على الطلب ويطلب منه الحضور لتكملة إجراءات الاستصناع .

المرحلة الثانية: مرحلة إنشاء عقد الاستصناع .

ثالثاً: استيفاء الضمانات

يقوم البنك بأخذ الضمانات التي يراها مناسبة وكافية للوفاء بحقوقه في حال لو تخلف العميل عن سداد الأقساط التي عليه أو التزاماته للبنك، سواء كانت الضمانات رهنية أم كفالية أم حجز مديونية، أم غيرها من الضمانات .

رابعاً: إنشاء عقد الاستصناع بين البنك والمستصنع

يمر إنشاء عقد الاستصناع بين البنك والعميل بمرحلتين:

أولاً- مرحلة قبل إنشاء العقد، ويجب التأكد من:

- أن السلعة ليست معينة .

- أن السلعة مما تدخلها الصنعة .

- أن العملية ليست حيلة للتمويل الربوي .

- أن لا تكون العملية ذريعة لتأجيل البدلين في بيع موصوف في الذمة غير مقصود صنعه .

ثانياً- مرحلة إنشاء العقد ، ويجب التأكد من :

- كتابة عقد بيع استصناع للسلعة بين الصانع (البنك) والمستصنع (العميل) ، يذكر فيه :

١ . الثمن ، مقداره ووقت سداده (معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً) وغالباً يكون الثمن مؤجلاً أو مقسطاً ، ويجوز ربط الأقساط بمراحل الإنجاز إذا كانت المراحل منضبطة .

ب . السلعة ذكراً تفصيلاً كما مرّ في طلب شراء البضاعة استصناعاً .

ت . تاريخ التسليم ، ومكان التسليم .

- بعض الشروط التي يجوز إضافتها للعقد :

١ . يجوز تحديد مدة لضمان عيوب التصنيع أو الالتزام بالصيانة بحسب الاتفاق وبما جرى بالعرف .

٢ . يجوز أن يشترط البنك على العميل أن يدفع عربوناً لتوثيق العقد بحيث يكون جزءاً من الثمن إن لم يفسخ العقد أو يستحقه الصانع في حالة الفسخ .

٣ . يجوز أن يتفق الطرفان بعد عقد الاستصناع على تعديل بعض المواصفات أو زيادتها بناء على تحديد ثمن ومهلة يتفقان عليها أو حسب العرف .

٤ . يجوز أن يتفق الطرفان على تنفيذ الاستصناع على حساب الصانع في حال امتناعه عن التنفيذ أو الإتمام خلال مدة محددة .

٥ . يجوز أن يتفق الطرفان على شرط جزائي غير مجحف لتعويض المستصنع عن تأخير التسليم بمبلغ يتفق عليه الطرفان إذا لم يكن التأخير نتيجة لظروف قاهرة أو طارئة .

٦ . يجوز أن يتفق الطرفان في العقد على توكيل المستصنع للصانع ببيع السلعة إذا تأخر المستصنع عن تسلمه مدة معينة، فيبيعه على حساب المستصنع ويرد الزيادة إليه إن وجدت، أو يرجع عليه بالنقص إن وجد، وتكون تكلفة البيع على المستصنع .

المرحلة الثالثة : مرحلة إنشاء العقد الآخر .

خامساً : إنشاء عقد الشراء من المورد (خاص في الاستصناع ثم الشراء)

- يقوم البنك بالاتفاق مع المورد على شراء سلعة بنفس المواصفات في تاريخ محدد يكون مماثل لتاريخ عقد الاستصناع أو سابق له .
- يأخذ البنك من المورد وعداً بالبيع في التاريخ المحدد ويكون ملزماً له .
- يقوم البنك بتوقيع عقد الشراء من المورد سواء كان العقد مربحة أو مساومة مع مراعاة شروط كل عقد .

خامساً : إنشاء عقد الاستصناع الموازي بين البنك والصانع (المقاول)

(خاص في الاستصناع الموازي)

يقوم البنك بالاتفاق مع صانع (عميل آخر) من أجل استصناع سلعة بنفس المواصفات المطلوبة من عقد الاستصناع السابق، سواء كان هذا الصانع من طرف البنك أو من طرف العميل المستصنع سابقاً .

وغالباً ما يكون الاستصناع الموازي في حالة البناء والتشييد فيقوم البنك بالاتفاق مع المقاول من أجل بناء المشروع إما عن طريق المناقصة أو الاتفاق مع المقاول أو أن يكون للبنك شركة عقارات فيقوم بمباشرة الاستصناع بنفسه .

يقوم البنك بأخذ الضمانات التي يراها مناسبة وكافية للوفاء بحقوقه في حال لو تخلف المقاول عن الالتزام بما عليه، ويجوز أيضاً أن يأخذ المقاول ضمانات من البنك .

يقوم البنك بإنشاء عقد الاستصناع الموازي بينه وبين المقاول ويمر العقد بمرحلتين :
أولاً- مرحلة قبل إنشاء العقد، ويجب التأكد من :

- أن لا يكون الصانع هو نفسه طالب الاستصناع .
- أن لا يكون الصانع شريكاً لطالب الاستصناع بنسبة الثلث فأكثر .
- أن لا يكون هنالك ارتباط بين عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي .
- أن لا يحول البنك التزاماته مع العميل إلى الصانع .
- أن لا يقوم العميل بإنشاء عقد الاستصناع مع الصانع .

ثانياً- مرحلة إنشاء العقد، ويجب التأكد من :

- كتابة عقد شراء استصناع للسلعة بين المستصنع (البنك) والصانع (العميل)، يذكر فيه: الثمن وغالباً يكون حالاً، والسلعة، ومكان التسليم، وتاريخ التسليم على أن يكون التاريخ قبل موعد الاستصناع في العقد الأول .

- بعض الشروط التي يجوز إضافتها للعقد :

كما مرّ في المرحلة السابقة، ويضاف عليها:

- يجوز أن يشترط البنك على الصانع أن يصنع السلعة بنفسه .

لا مانع من اشتراط البنك على الصانع في الاستصناع الموازي نفس الشروط التي

اشتراطها البنك على المستصنع في الاستصناع بما فيها الشرط الجزائي .

إذا حصل المصرف من الصانع النهائي على ضمان للعيوب الخفية أو حسن التنفيذ

أو على التزام بالصيانة لفترة بعد التسليم جاز له تحويل ذلك لصالح العميل .

المرحلة الرابعة : مرحلة الإشراف .

سادساً : إشراف البنك على التنفيذ

السلعة المتفق على بيعها وشرائها استصناعاً إما أن تكون بحاجة إلى إشراف كبناء

وتعمير وإكساء، وإما أن لا تكون بحاجة إلى إشراف كصناعة مراوح معلومة

بالماركة أو سيارات معروفة بالنوعية .

وفي كلا النوعين عند التسليم إذا لم تكن السلعة موافقة للمواصفات فإنه يحق

للمستصنع أن لا يقبلها، ولكي لا يصل الأمر إلى ذلك، وفي حال اتفاق الطرفين

على ربط الأقساط بمراحل الإنجاز فإنه يجوز للمستصنع (البنك في الاستصناع

الموازي) أن يشرف على التنفيذ للتحقق من التقيد بالمواصفات المشروطة، والموافقة

على تنفيذ الدفعات وفقاً لذلك، ويكون إشراف البنك على الصانع على ثلاثة

أنواع:

١ . أن يقوم البنك بنفسه بالإشراف على التنفيذ .

٢ . أن يقوم البنك بتوكيل مكتباً فنياً لنيابة عنه بالإشراف على التنفيذ .

٣ . أن يقوم البنك بتوكيل المستصنع (العميل طالب التمويل) بعقد توكيل مستقل عن عقد الاستصناع للقيام بالإشراف على التنفيذ .

وفي هذه الحالة يكون مهمة العميل فقط الإشراف على التنفيذ وفق شروط البنك مع الصانع، فلا يجوز له أن يُعَدَّل أو يَزِيد المواصفات مع الصانع دون الرجوع إلى البنك، فهو في هذه الحالة وكيل وليس مستصنعاً .

وفي حالة الإشراف على التنفيذ يتم الاتفاق بين الصانع والمستصنع (البنك وطالب التمويل) على تحديد من يتحمل منهما التكلفة الإضافية المتعلقة بالإشراف .

المرحلة الخامسة : مرحلة التسلم والتسليم .

سابعاً : تسليم السلعة إلى البنك

في مرحلة المراجعة والمساومة يقوم المورد بتسليم السلعة إلى البنك .

في مرحلة الاستصناع الموازي يقوم الصانع بتسليم السلعة للبنك، ويترتب على هذا التسليم ثلاثة حالات :

■ تسليم الصانع للسلعة على الصفة والقدر والنوع المبينة في العقد، في هذه الحال يجب على البنك قبوله .

■ تسليم الصانع للسلعة على صفة ونوع أجود وأفضل من الصفة المبينة في العقد، في هذه الحال يجب على البنك قبوله بشرط ألا يطلب العميل ثمناً زائداً للصفة الأجد .

■ تسليم الصانع للسلعة على صفة ونوع دون المواصفات المبينة في العقد، في هذه الحال يخير البنك بين قبوله ورفضه، ويجوز أن يقبله البنك مع حط جزء من الثمن.

في حال قيام الصانع بتسليم السلعة قبل حلول الأجل، وكانت السلعة مطابقة للمواصفات، فإنه يلزم على البنك قبولها إلا إن كان لديه مانع مقبول فإنه لا جبر. إذا امتنع المستصنع عن قبض المصنوع بدون حق بعد تمكينه من القبض يكون أمانة في يد الصانع لا يضمنه إلا بالتعدي أو التقصير، ويتحمل المستصنع تكلفة حفظه¹.

كيفية تسليم السلعة:

لا تبرأ ذمة الصانع من السلعة إلا بتسليمها، وتحويل الضمان من ضمان الصانع إلى ضمان المستصنع، ويتم التسليم بثلاثة طرق:

١. أن يقوم الصانع بتسليم السلعة إلى البنك، بأن يتم نقلها له أو يضعها في مستودعاته.

٢. أن يقوم الصانع بتسليم السلعة إلى من يحدده البنك، أي طرف غير البنك.

٣. أن يقوم الصانع بتمكين البنك من قبض المصنوع بعد إنجازه وهو ما يسمى بالقبض الحكمي.

عجز الصانع عن تسليم السلعة:

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المراقب والمدقق الشرعي، ص ٩٠.

في حال عجز الصانع عن تسليم السلعة، لسبب هلاكها أو عدم صنعها، فالبنك مخير بين عدة أمور:

١. أن يقوم البنك بانتظار الصانع إلى أن يصنع سلعة أخرى.
٢. أن يقوم الصانع بشراء سلعة بنفس المواصفات.
٣. أن يقوم البنك بشراء سلعة من الضمانات التي عنده.
٤. أن يقوم البنك بفسخ العقد واسترداد الثمن إن كان مدفوعاً.
٥. أن يقوم البنك باستصناع السلعة على حساب الصانع، في حال الاتفاق في العقد على ذلك.

عجز الصانع عن إتمام صنع السلعة:

إذا عجز أو تعذر الصانع عن إتمام صنع السلعة كما في المباني والمنشآت، ففي هذه الحالة لا يستحق المستصنع ما أنشأ من المباني مجاناً، بل يختلف الحكم تبعاً للسبب 1:

- فإن كان سبب عدم الإتمام يرجع إلى الصانع ففي هذه الحالة يضمن المستصنع قيمة البناء بنسبة ما أنجز الصانع مع تحميل الصانع ما قد ينشأ للمستصنع من ضرر فعلي.
- وإن كان سبب عدم الإتمام يرجع إلى المستصنع ففي هذه الحالة يستحق الصانع قيمة ما أنجزه مع تحمل المستصنع الضرر اللاحق بالصانع.

¹هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المراقب والمدقق الشرعي، ص ٨٩.

■ وإن كان سبب عدم الإتمام لا يرجع لأحدهما ففي هذه الحالة يضمن المستصنع قيمة ما أنجزه الصانع فقط، ولا يتحمل أحدهما ما لحق بالآخر من ضرر.

ثامناً: تسليم البنك السلعة إلى المستصنع

سواء قام الصانع بتسليم السلعة إلى البنك أو تعذر، أو كانت السلعة مطابقة للمواصفات أو لا، فلا علاقة للمستصنع بذلك، لأن كل عقد مستقل عن الآخر فلا يجوز ربطهما ببعضهما، والبنك ملزم بتأمين السلعة له.

عند حلول أجل تسليم السلعة في عقد الاستصناع الأول يقوم الصانع (البنك) بتسليم السلعة إلى المستصنع (طالب الاستصناع).

يجوز أن يوكل البنك الصانع بتسليم السلعة إلى المستصنع عند حلول الأجل، ولكن في هذه الحالة إذا كان هنالك نقص بالمواصفات فإن المستصنع يرجع بذلك إلى البنك، والبنك يرجع بذلك إلى الصانع.

المرحلة السادسة: مرحلة المتابعة والسداد.

تاسعاً: متابعة العميل لسداد الأقساط

يقوم البنك بإنشاء لجنة تشرف على التزام العميل بسداد الأقساط في مواعيدها المحددة، فإذا تخلف العميل يقوم البنك باستخدام الضمانات بحسب الاتفاق.

لا يجوز للمصرف مطلقاً أن يأخذ فوائد في حال تأخر العميل عن السداد، كما لا يجوز زيادة المبلغ مقابل تأجيل السداد.

إذا تمّ الاتفاق على التبرع بمبلغ من المال في حال التأخر فإنه يصرف في وجوه الخير بإشراف هيئة الرقابة الشرعية .

يجوز وبدون اشتراط مسبق أن يتنازل المصرف عن جزء من الثمن عند تعجيل العميل للدفع .

عاشراً: سداد جميع الأقساط

بعد سداد العميل جميع الأقساط التي عليه، تبرأ ذمة العميل من الدين، وتنتهي علاقته بالبنك .

هذه الصورة هي الصورة الغالبة للاستصناع والاستصناع الموازي المعمول به في البنوك الإسلامية .

فالبنك في الاستصناع الأول يكون صانعاً وفي الاستصناع الثاني يكون مستصنعاً، ولا يوجد مانع من كون البنك في الاستصناع الأول مستصنعاً وفي الاستصناع الثاني صانعاً .

ويمكن إضافة منتجات أخرى لطريقة تنفيذ الاستصناع :

١ . الاستصناع ثم البيع مرابحة .

٢ . الاستصناع ثم البيع مساومة .

٣ . الاستصناع ثم الإجارة العادية .

٤ . الاستصناع ثم الإجارة المنتهية بالتمليك .

وصورتها: أن يتقدم العميل بطلب شراء مرابحة أو مساومة أو طلب استئجار إجارة عادية أو إجارة منتهية بالتمليك لسلمة أو عقار موصوف في الذمة، فيقوم البنك

بإنشاء عقد استصناع مع صانع أو مقاول لتأمين العين المتفق على شراءها أو إيجارتها، ثم بعد ذلك يقوم ببيع العين أو إيجارتها تنفيذاً للوعد، وفي هذه الحالة تكون نفس الإجراءات المتبعة في كل منتج، مع إجراءات تنفيذ الاستصناع، وتكون الإجراءات على النحو التالي :

١ . تقديم طلب شراء / استئجار .

٢ . تقديم وصف كامل للعين المراد شراءها / استئجارها .

٣ . تقديم وعد بالشراء / الاستئجار .

٤ . إنشاء عقد الاستصناع / المقاول .

٥ . تسلم العين من المستصنع للبنك .

٦ . توقيع عقد الشراء / الإجارة .

٧ . تسليم العين للعميل طالب التمويل .

وفي هذه الحالة يجب التأكد من عدم بيع السلعة أو إيجارتها قبل التأكد من قبض السلعة من الصانع أو المقاول في عقد الاستصناع .

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الشرعي للسلم

في هذه المرحلة يُعرّف مدى فاعلية نظام الرقابة وقوته، فالتدقيق جزء أساسي من نظام الرقابة حتى أن التدقيق يسمى بالرقابة اللاحقة وهذه استمارة فيها الإجراءات الأساسية لصحة عقد الاستصناع.

● استمارة تدقيق الاستصناع:

استمارة التدقيق للاستصناع	
رقم الملف:	تاريخ عقد الاستصناع: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المشتري:	تاريخ الاستصناع الموازي: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المقاول:	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم الموظف:	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة.
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة.
	تأكد من ملء جميع بيانات النماذج.
	تأكد من أن العين موصوفة في الذمة وليست معينة.
	تأكد من أن العين مما تدخلها الصنعة.
التأكد من الثمن والسلعة قبل العقد	تأكد من أن العين ليست ذهباً أو فضة.

تأكد من العملية ليست حيلة لتمويل ربوي .	
تأكد من من أن العملية ليست حيلة لتأجيل البدلين في البيع الغير مقصود صنعه .	
تأكد من أن الثمن معلوماً .	إنشاء عقد الاستصناع
تأكد من ذكر أوصاف العين ذكراً تفصيلاً .	
تأكد من تحديد محل وتاريخ التسليم .	
تأكد من صحت الضمانات .	
تأكد من صحة عقد .	
تأكد من تسلم السلعة .	تسلم وتسليم السلعة
التأكد من أن البنك لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً .	عند النكول
تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير .	

الجدول رقم (١٧)

● استمارة تدقيق الاستصناع والاستصناع الموازي :

استمارة التدقيق الشرعي للاستصناع والاستصناع الموازي	
رقم الملف :	تاريخ عقد الاستصناع : / / ٢٠ م - س : -- : --
اسم المشتري :	تاريخ الاستصناع الموازي : / / ٢٠ م - س : -- : --
اسم المقاول :	تاريخ التسلم : / / ٢٠ م - س : -- : --
اسم الموظف :	تاريخ التسليم : / / ٢٠ م - س : -- : --
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً .	

الإجراء	المرحلة
تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة .	
تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة .	
تأكد من ملء جميع بيانات النماذج .	
تأكد من أن العين موصوفة في الذمة وليست معينة .	التأكد من الثمن والسلعة قبل العقد
تأكد من أن العين مما تدخلها الصنعة .	
تأكد من أن العين ليست ذهباً أو فضة .	
تأكد من العملية ليست حيلة لتمويل ربوي .	
تأكد من أن العملية ليست حيلة لتأجيل البدلين في البيع الغير مقصود صنعه .	
تأكد من أن الثمن معلوماً .	إنشاء عقد الاستصناع
تأكد من ذكر أوصاف العين ذكراً تفصيلاً .	
تأكد من تحديد محل وتاريخ التسليم .	
تأكد من صحت الضمانات .	
تأكد من صحة عقد .	إنشاء عقد الاستصناع الموازي
تأكد من صحة عقد الاستصناع الموازي .	
تأكد من أن العميل المستصنع غير العميل الصانع من خلال العقدين أو غير شريك له بأكثر من الثلث .	
تأكد من استقلال عقد الاستصناع عن الاستصناع الموازي .	

تأكد من عدم وجود عقد بين العميل المستصنع والعميل الصانع من خلال عدم التوقيع على عقد أو دفع عربون أو بدء التنفيذ .	
تأكد من ذكر السلعة والتمن وتاريخ ومكان التسليم .	
تأكد من تسلم السلعة من الصانع .	تسلم وتسليم السلعة
تأكد من تسليم السلعة إلى العميل .	
التأكد من أن البنك لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً .	عند النكول
تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير .	

الجدول رقم (١٨)

● استمارة تدقيق الاستصناع ثم الشراء :

استمارة التدقيق الشرعي للاستصناع ثم الشراء	
رقم الملف:	تاريخ عقد الاستصناع: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المشتري:	تاريخ الاستصناع الموازي: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم المقاول:	تاريخ التسلم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
اسم الموظف:	تاريخ التسليم: / / ٢٠ م - س: ---: ---
ضع <input checked="" type="checkbox"/> في حال كان الإجراء صحيحاً و <input type="checkbox"/> في حال لم يكن صحيحاً.	
المرحلة	الإجراء
	تأكد من أن النماذج مجازة من الهيئة .
	تأكد من أن النماذج مطابقة للمجازة من الهيئة .
	تأكد من ملء جميع بيانات النماذج .

تأكد من أن العين موصوفة في الذمة وليست معينة .	التأكد من الثمن والسلعة قبل العقد
تأكد من أن العين مما تدخلها الصنعة .	
تأكد من أن العين ليست ذهباً أو فضة .	
تأكد من العملية ليست حيلة لتمويل ربوي .	
تأكد من أن العملية ليست حيلة لتأجيل البدلين في البيع الغير مقصود صنعه .	إنشاء عقد الاستصناع
تأكد من أن الثمن معلوماً .	
تأكد من ذكر أوصاف العين ذكراً تفصيلاً .	
تأكد من تحديد محل وتاريخ التسليم .	
تأكد من صحت الضمانات .	إنشاء عقد الشراء
تأكد من صحة عقد .	
تأكد من أن المورد غير العميل الصانع من خلال العقدين أو غير شريك له بأكثر من الثلث .	
تأكد من عدم وجود عقد بين العميل المستصنع والمورد من خلال عدم التوقيع على عقد أو دفع عربون أو بدء التنفيذ .	
تأكد من توقيع عقد الشراء بين البنك والمورد .	تسلم وتسليم السلعة
تأكد من ذكر السلعة والثمن وتاريخ ومكان التسليم .	
تأكد من تسلم السلعة من المورد .	
تأكد من تسليم السلعة إلى المتعامل .	

التأكد من أن البنك لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً .	عند النكول
تأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير .	

الجدول رقم (١٩)

الخاتمة والنتائج والتوصيات

ختاماً يعرض الباحث أهم ما توصل إليه من النتائج والتوصيات، وما كان صواباً فمن الله وما كان خطأً فمن نفسي .

النتائج :

- ١ . إدارة التدقيق الشرعي هي إدارة مستقلة داخل الهيكل التنظيمي في البنك .
- ٢ . تعتبر إدارة التدقيق الشرعي جهة مختلفة عن الهيئة الشرعية الموجودة في البنك .
- ٣ . يجب أن تلحق إدارة التدقيق الشرعي بمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق أو أي جهة بنفس المستوى .
- ٤ . تبعية إدارة التدقيق الشرعي داخل الهيكل التنظيمي ، أما مرجعيته فخارج الهيكل التنظيمي (الهيئة الشرعية) .
- ٥ . التدقيق الشرعي إما أن يكون داخلياً أو خارجياً ، ومعيار اختلاف كل منهما عن الآخر التبعية ، فمن كانت تبعيته داخل الهيكل التنظيمي فهو داخلي ، ومن كانت تبعيته خارج الهيكل التنظيمي فهو خارجي .
- ٦ . يقدر في مبدأ الاستقلال أن تكون تبعية إدارة التدقيق الشرعي للهيئة الشرعية في البنك .
- ٧ . ليس من مهمة التدقيق الشرعي إصدار الفتاوى ، إنما مهمتها مساعدة المؤسسة بتطبيق الفتاوى ، وتقييم مدى التزامها الشرعي .
- ٨ . الرقابة الشرعية هي امتداد لنظام الحسبة الإسلامي ولكن بشكل مختلف .

- ٩ . أعمال الرقابة الشرعية تنقسم إلى قسمين، رقابة سابقة، ورقابة لاحقة .
- ١٠ . إن من أعمال الرقابة السابقة لإدارة التدقيق الشرعي مساعدة البنك على التزامه بالمعايير الشرعية، والمشاركة في وضع دليل إجراءات التنفيذ، والمشاركة في تأهيل موظفين البنك، ورفع الاستفسارات إلى الهيئة الشرعية .
- ١١ . من أعمال الرقابة اللاحقة لإدارة التدقيق الشرعي مراجعة أعمال البنك والتدقيق على معاملاته لبيان رأي مستقل عن مدى التزام البنك الشرعي .
- ١٢ . ليس من مهمة المدقق الشرعي مراجعة الحسابات المالية أو ما يتعلق بالأرقام، حتى لا يكون هنالك ازدواجية في العمل .
- ١٣ . يمكن للمراجع المالي أو المدقق الداخلي أن يقوم بأعمال التدقيق الشرعي فيما يتعلق بالرقابة اللاحقة .
- ١٤ . تنقسم مراحل التدقيق إلى ثلاثة مراحل، التخطيط، المراجعة، التقرير .
- ١٥ . أهم مرحلة من مراحل التدقيق هي مرحلة التخطيط .
- ١٦ . تشمل عملية التحضير إعداد دليل التدقيق الشرعي والمتضمن جدول التدقيق واستمارات التدقيق .
- ١٧ . التدقيق الشرعي يستند في وسائله على علم المراجعة والتدقيق .
- ١٨ . ثمة أعمال التخطيط الذي يقوم به المدقق الشرعي يظهر باستمارات التدقيق .
- ١٩ . قبل القيام بالتدقيق على أي منتج يجب إتباع التالي :
- التعريف بالمنتج .
 - حصر الفتاوى المتعلقة بالمنتج .

- وضع الضوابط الرقابية الشرعية للمنتج، ومن هذه الضوابط تصاغ استثمارة التدقيق .
- الاطلاع على سياسات وإجراءات التنفيذ .
- صياغة استمارات التدقيق .
- التدقيق على المنتج .
- التقرير .

التوصيات :

١. إنشاء جمعية للمدققين الشرعيين تُعنى بهذه المهنة .
٢. توحيد جميع أعمال المدققين الشرعيين في المؤسسات المالية الإسلامية حتى تأخذ تأطيراً عملياً واحداً .
٣. التدقيق الشرعي هو صمام الأمان الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية، لذلك يجب أن يحظى باهتمام أكبر .
٤. التحدث عن الرقابة الشرعية بصفقتها المهنية التي تعنى بالتدقيق وليس كإفتاء في المؤتمرات والندوات المجمع المتخصص بأعمال المؤسسات المالية الإسلامية أو الاكتفاء بتناولها على هامش تلك المؤتمرات .
٥. اعتماد مادة الرقابة والتدقيق الشرعي كمنهج تدريسي في الاختصاصات الجامعية ذات العلاقة .

(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ)

الفهارس

أولا - فهرس الآيات

رقم	الآيات	السورة	الآية	الصفحة
١.	كَاذِبِينَ	المائدة	٤٨	
٢.	رُكَّعًا مُرَتَّبًا وَسُجُودًا مُرَتَّبًا وَسُجُودًا مُرَتَّبًا وَسُجُودًا مُرَتَّبًا	التوبة	١٠	
٣.	كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا كَبِيرًا	آل عمران	١٠٤	
٤.	مَنْ تَدْفَعُهُ	البقرة	٢٧٥	
٥.	قَدْ جَاءَ جَدَّاهُمَا بِهِمَا فَاعْتَمَلَ بِهِمَا	النساء	٢٩	
٦.	هَٰؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ	القصص	٢٦	
٧.	يَجْعَلُ لَهُمُ اللَّهُ	الكهف	٧٧	
٨.	ثُمَّ تَدْفَعُهُ	الطلاق	٦	
٩.	مَنْ تَدْفَعُهُ	البقرة	٢٧٥	
١٠.	أَبِئْسَ مَا يَدْعُونَ بِهِمُ	البقرة	٢٨٢	
١١.	يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هٰؤُلَاءِ فَسَيَمُنُّوْا بِمَا هُمْ كٰفِرُوْنَ	الكهف	٩٤	
	جئى ندى ي يئع ثم لى يبع يح يخ م. چ	الصفات	١٨٠ ١٨١ ١٨٢	

ثانيا - فهرس الأحاديث

رقم	الأحاديث	التخريج	الصفحة
١.	«ألا كلكم راع، وكلكم مسؤل عن رعيته»	الشيخان	

٢ .	« ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس منا »	مسلم
٣ .	« من استأجر أجيراً فليعلمه أجره »	ابن أبي شيبة
٤ .	« أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه »	البيهقي
٥ .	« ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة؛ رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره »	البخاري
٦ .	« من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، وفي رواية، قال: من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم »	الشيخان
٧ .	« مري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس »	البخاري
٨ .	« اتخذ صلى الله عليه وسلم خاتماً من فضة ونقشه محمد رسول الله »	البخاري

ثالثاً - فهرس الجداول

رقم	الجدول	الصفحة
١ .	تطور الشكل التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعي .	
٢ .	تطور الشكل التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي .	
٣ .	جدول فصل المهام بين التدقيق الشرعي والمحاسبي .	
٤ .	جدول حصر الأعمال في البنك .	
٥ .	صياغة إجراءات التدقيق .	
٦ .	جدول الفصل بين الإجراءات والوظائف في المراجعة .	

	استمارة التدقيق الشرعي للمرابحة .	٧ .
	استمارة التدقيق الشرعي لمرابحة الأمر بالشراء .	٨ .
	جدول الفصل بين الإجراءات والوظائف في الإجارة .	٩ .
	استمارة التدقيق الشرعي للإجارة .	١٠ .
	استمارة التدقيق الشرعي للإجارة المنتهية بالتملك .	١١ .
	جدول الفصل بين الإجراءات والوظائف في السلم .	١٢ .
	استمارة التدقيق الشرعي للسلم .	١٣ .
	استمارة التدقيق الشرعي للسلم والموازي .	١٤ .
	استمارة التدقيق الشرعي للسلم ثم البيع .	١٥ .
	جدول الفصل بين الإجراءات والوظائف في الاستصناع .	١٦ .
	استمارة التدقيق الشرعي للاستصناع .	١٧ .
	استمارة التدقيق الشرعي للاستصناع والموازي .	١٨ .
	استمارة التدقيق الشرعي للاستصناع ثم الشراء .	١٩ .

رابعاً - فهرس الأشكال

رقم	الشكل	الصفحة
١ .	فصل التدقيق الشرعي الخارجي عن الهيئة الشرعية .	
٢ .	أعلى درجات الاستقلالية لإدارة التدقيق الشرعي داخل الهيكل التنظيمي .	
٣ .	الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي وهو يتبع للهيئة الشرعية .	
٤ .	أقسام الرقابة الشرعية الداخلية .	
٥ .	الفرق بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي .	

	محاور التدقيق (تحضير، مراجعة، تقرير).	٦ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ المراجعة البسيطة.	٧ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ المراجعة للآمر بالشراء.	٨ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ الإجارة.	٩ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ الإجارة المنتهية بالتمليك.	١٠ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ السلم والسلم الموازي.	١١ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ السلم ثم البيع.	١٢ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ الاستصناع ثم الشراء.	١٣ .
	تمثيل بياني لخطوات تسلسل تنفيذ الاستصناع والاستصناع الموازي.	١٤ .

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن كثير الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن عمرو، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم بيروت، ط ١ / ٥١٤٢٠، ٢٠٠٠م.
٢. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ضبط النص محمود نصار، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ٥١٤٢١، ٢٠٠١م.
٣. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ / ٥١٤٢١، ٢٠٠١م.
٤. ابن أبي شعبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شعبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ / ٥١٤٠٩.
٥. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ٥١٤١٤، ١٩٩٤م.
٦. محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة بيروت، ٥١٣٩٣.
٧. المقدسي، ابن قدامة، المغني، دار الفكر بيروت، ط ١ / ٥١٤٠٥.
٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في الكويت، دار السلاسل الكويت، ط ٢.
٩. الزحيلي، د. وهبة، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط ٣ / ٥١٤٠٩، ١٩٨٩م.
١٠. علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، عني بتصحيحه محمد الحلبي، مطبعة السعادة القاهرة، ط ١ / ٥١٣٢٧، ١٩٠٩م.
١١. النويري، شهاب الدين أحمد، نهاية الأرب في فنون الأدب، وزارة الثقافة المصرية.
١٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المراقب والمدقق الشرعي.
١٣. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٥١٤٣١، ٢٠١٠م.
١٤. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير المحاسبية، ٥١٤٢٧، ٢٠٠٧م.
١٥. فتاوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية في السودان.
١٦. قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي.
١٧. زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مكتبة القدس بيروت ومكتبة الرسالة، ط ١١ / ٥١٤١٠، ١٩٨٩م.
١٨. قنطقجي، د. سامر، فقه المحاسبة الإسلامية، مؤسسة الرسالة.

١٩. مشعل، د. عبد الباري، المدقق الشرعي المحترف، رقابة للاستشارات المالية الإسلامية ومصرف سورية المركزي، ٢٠١٠م.
٢٠. الشاعر، د. سمير، الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، ط ١ / ٢٠٠٩م.
٢١. الصحن، د. عبد الفتاح، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية.
٢٢. عبد المنعم، د. عبد المنعم محمد، مهنة الرقابة الخارجية على حسابات الشركات والمؤسسات في الجمهورية اللبنانية "دراسة تحليلية"، جامعة بيروت العربية.
٢٣. بكرى، د. علي حاج، أصول مراجعة الحسابات "أساسيات وعمليات"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
٢٤. مرعي، عبد الحي، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٨٨م.
٢٥. الفيروز آبادي، مجد الدين محمود بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٦ / ١٩٩٨، ٥١٤١٩م.
٢٦. الزبيدي، محمد بن محمد المرتضى، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، ٥١٣٨٦، ١٩٦٦م.
٢٧. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، الكتبة الإسلامية استانبول ط ٢.
٢٨. شيبان، نبيل ودنيا، قاموس آركبيتا للعلوم المصرفية والمالية، مطبعة كركي، ط ٢ / ٢٠٠٨م.
٢٩. قنطقجي، د. سامر، بحث التدقيق الشرعي والحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية.
٣٠. العليات، أحمد عبد العفو، بحث الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية.
٣١. زغبية، د. عز الدين، بحث هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.
٣٢. باريان، عدل بن عبد الله عمر، بحث أساليب تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
٣٣. اللائحة الداخلية للهيئة الشرعية في بنك البركة سورية.



جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>